

# التكافل

- مقدمة •
- العمل والكسب (الحلال) أولاً ••
- ثم التكافل •
- تكافل الاسلام وعبادة الزكاة •
- التأمين •



## مقدمة

كان مجتمع الكنيسة في أوروبا وهو مجتمع القرون الوسطى... مجتمع الانتطاع والصدقات ، ومجتمع النبلاء والعبيد ، للنبلاء كل مصادر الثروة ، وهى ثروة الأراضى الزراعية وتنتد... وللعبيد ما يتبقى من فئسات موائدهم وما تجود به أيديهم .

والكنيسة اذ تبارك اذ ذاك للاقطاعيين نفوذهم وثرواتهم... تجمع عطائهم وتوزع القليل أو الكثير منها على المحتاجين من العبيد والأتباع لأصحاب النفوذ والمال . وكان دور الكنيسة اذن دور الوساطة بين الغنى والفقير ، ومن يفيض عنه المال ومن هو بحاجة اليه .

... حتى جاءت الثورة الفرنسية في آخر القرن الثامن عشر ( ١٧٨٩ ) بشعارات الحرية .. والاخوة .. والمساواة . وأخذ فلاسفتها الاجتماعيون ييلورون صلات الأفراد في المجتمع ويؤكدون أنها صلات « عقد » و « اتفاق » . وعرف مجتمع ما قبل الثورة الفرنسية بأنه المجتمع الانسانى الذى تنظم أموره في الحكم والسياسة على أساس الحرية الفردية والاتفاق القائم عليها . ومن هنا كان النظام البرلمانى يمثل « الضمان » لبقاء هذه الحرية الفردية كأساس اكل ما يتم تنفيذه باسم الدولة التى لا يتعدى دورها دور الذى يؤمر ويطيع . واستعاض مجتمع ما بعد الثورة الفرنسية ، بناء على مبدأ المساواة ، عن صندوق العطاءات والتبرعات التى كانت تشرف عليه الكنيسة « بخزانة » اندولة . وخزانة الدولة هى التى ينتهى اليها ما يجمع من أفراد المجتمع عن طريق سلطتها التنفيذية مما كلفوا أنفسهم بدفعه ، لتحقيق مصالح اتفقوا على قيامها : كمصالح الدفاع عن الوطن ، والمرافق العامة . وعرفت الأموال التى كان أفراد المجتمع يكلفون أنفسهم بدفعها بعدد اتفاق فيما بينهم وبعد أن تحصلها الدولة عقب اقرار الاتفاق عليها بـ « الضرائب » .

والضرائب اذن يراعى فيها أمران :

الأمر الأول .. أن تكون هناك مصلحة يعود نفعها على جميع أفراد المجتمع أو على الأغلبية الكثيرة منهم ، يحتاج تحقيقها الى مقدار معين من المال .

الأمر الثانى : أن يكون هناك اتفاق حر بين الأفراد الذين تعود عليهم منفعة هذه المصلحة على دفع المبلغ المخصص لها ، تقوم الدولة باسمهم جميعا

بتحصيله وانفاقه في الغاية المستهدفة تحت رقابتهم . وطريق الاتفاق الحر على الضريبة ووسيلة الرقابة على صرفها هي المهمة الأساسية « لنبرلمان » أو لمثلى الأمة في نظام هذا الحكم الديمقراطي .  
والبرلمان لا يكون معبرا تعبيراً صادقا عن ارادة الأمة ورغبتها الحقيقية الا اذا كان انتخابه انتخاباً حراً غير خاضع لأى مؤثر حزبي سياسى ، ولا لأية سلطة تنفيذية قائمة بالحكم .

ويكاد مجتمع « ما بعد الثورة الفرنسية » وهو المجتمع المعروف الآن بالمجتمع الديمقراطي أو مجتمع الاقتصاد الحر – يتميز عن مجتمع القرون الوسطى بأنه مجتمع : « الضرائب » ومهما وصف بأى وصف آخر مميز له . . . فانه في النهاية ذلك المجتمع الذى يخضع فرض الضرائب فيه لارادة الأمة كما يخضع انفاقتها لرقابتها واثرافها .

وإذا كانت الضرائب فيه تفرض بناء على مبدأ « المساواة » أحد الشعارات الثلاثة للثورة الفرنسية وتحقق مصالح عامة مشتركة . . فان تلك المصالح مصالح مادية تدخل في الاطار الخاص بالدولة الذى انفردت به عن اندين والكنيسة كنتيجة للصراع الذى انتهى بقيام الثورة الفرنسية وأدى الى فصل الدين عن الدولة . .

وإذا كان نطاق المصالح الذى تفرض الضرائب لتحقيقها هو النطاق المادى أو نطاق المنفعة المادية المشتركة . . فليس الدين وليست رسالته مصرفاً من مصارف الضرائب . . وليس الفقر ولا العجز عن الكسب لتغطية الحاجة القسائمة للفرد أو للأسرة . . وليست رعاية الأخوة في الوطن . . وبالتالي ليست العلاقات الانسانية بين الأفراد . . . من الأهداف التى توجه الضرائب اليها .

ومن هنا انعزلت العلاقات الانسانية الصرفة في المجتمع الحديث الذى قام بعد مجتمع الكنيسة ، ثم في المجتمع المعاصر بعده الذى نشأ بعد الثورة الصناعية . . عن الخدمات والمصالح المادية المشتركة بين الأفراد .

وبقدر تعدد هذه المصالح يكون حجم الضرائب . . وبقدر اتساع نطاق الخدمات التى تكلف الدولة بأدائها لأفراد المجتمع . . . يكون اتساع مباشرة الدولة وتدخلها لصالح الأفراد في مجالات الأفراد . .

والمجتمع المعاصر زادت أعباء الدولة فيه بعد الثورة الصناعية ، وبعد زيادة حجم التجارة ونمو السكان في المدن .

وبقيام الثورة الروسية في سنة ١٩١٧ أصبحت الدولة كل شئ في

المجتمع ، وأصبح المجتمع الشيوعى ليس مجتمع ضرائب فحسب . . . بل مع ذلك مجتمع استثمار مباشر ومجتمع ملكية عامة لا تراحمها ملكية فردية مستثمرة بحال من الأحوال . ولم يعد مجتمع « عقد » و « اتفاق » ولا مجتمع ضرائب تقرر بناء على ارادة فردية حرية . . . وإنما صار الى مجتمع «وصاية» و «قوامة» وصارت الدولة تبعا لذلك ذات سيادة على المال وعلى الأفراد ، تفرض ارادتها وتقوم بالخدمات والمصالح المادية العامة . . . كما تقوم بالدعوة الى الفكر الجديد الذى قام على أساسه المجتمع والدولة ، وهو الفكر الماركسى اللينينى .

وهذا الفكر الجديد فكر مادى فى كل جوانبه وأهدافه : يقيم الانسان بالانتاج المادى وحده ، وبالمنفعة المادية المتبادلة .

وعن وصاية المجتمع والدولة فى هذا الفكر الجديد للثورة الروسية الشيوعية ، تعددت صنوف الخدمات والرعايات المادية التى تؤدى للأفراد، كما زادت اعباء الدولة وأصبحت انتاجية استثمارية بجانب أدائها الخدمات ، ذلك المجال الذى بقى وحده الاطار الذى تباشر فيه الدولة الديمقراطية مهمتها وواجبها فى مجتمعها الآن .

والدولة المعاصرة فى القرن العشرين : اما دولة انتاج وخدمات معا ، او دولة خدمات فقط . . . اما دولة استثمار وخدمات وهى الدولة الاشتراكية ، او دولة أداء مصالح مشتركة مادية وهى الدولة الديمقراطية . والمجتمع المعاصر : اما مجتمع عمال وعمل ، او مجتمع ضرائب . . . اما مجتمع لا يباك أفراده الا العمل او مجتمع يكلف أفراده بدفع الضرائب لتحقيق المصالح المشتركة بينهم . . . اما مجتمع تقوم الدولة بالوصاية عليه ، او مجتمع هو صاحب الاشراف على الدولة . . . اما مجتمع تطفى فيه الأسرة والفردية ، او مجتمع يبرز فيه كيان الفرد والأسرة .

وعلى كل حال : الدولة المعاصرة والمجتمع المعاصر هما دولة ومجتمع يستهدفان فقط الرخاء المادى . . . يستهدفان على الأقل الجانب المادى فى حياة الانسان . ومن أجل ذلك أى نظام فيها . . . أى هدف فى مشروعاتها . . . أى عمل من أعمالهما يقوم على المتابعة والمبادلة .

● تؤدى الخدمات فى المجتمع الديمقراطى مقابل الضرائب التى تحصل من الأفراد .

● ويؤجر العامل فى المجتمع الاشتراكى مقابل ما يؤدى من انتاج ،

● ويعود على الفرد من الرعاية — سواء أكانت رعاية العجز

أو الشيخوخة أو الرعاية الصحية... بمقدار ما يدفع نصيبه مقدما أو بمقدار ما يستقطع من أجره اليومي... بمقدار الحصيد المدخرة منه .

واختلاف نظم الرعاية الاجتماعية لا يمس الأصل المشترك لها الذى تقوم عليه ، فى كل من المجتمع الديمقراطى والاشتراكى . وهو الأصل المادى الذى يتمثل فى مبدأ « المقابلة » أى أن هذا مقابل ذاك .

ومن ثم فالمجتمع المعاصر بنظاميه لا يعرف التكافل القائم على مساندة المجموع للفرد والفرد للمجموع . وبدلا من ذلك يباشر نظام التأمين ضد صنوف الأضرار والعجز عن الكسب ، وهو نظام فى تحليله الأخير يرجع للفرد وما يدفعه مسبقا ، أو ما يدخره لوقت الحاجة والعوز .

... يستحيل على المجتمع المعاصر بنوعيه أن يقر نظاما للرعاية الاجتماعية كنظام الزكاة فى الاسلام . لأن مجتمع الضرائب وهو المجتمع الديمقراطى لا يقر ضريبة الا لمصلحة مادية مشتركة يعود نفعها على دافعى الضرائب أنفسهم . أما المجتمع الآخر وهو المجتمع الاشتراكى أو الشيوعى فلا يبيع الملكية الفردية الاستثمارية ، ولا ملكية الركاز والمعادن للأفراد... وبالتالي ليس فيه أموال لأفراد تجب الزكاة فى ثمرتها أو فى أصلها ، إنما فيه عمل يعطى من الدولة وأجر يحصله الفرد على قيامه بالعمل . وأجر العمل قلما يتجاوز الكفاف والحاجة الشخصية للفرد نفسه .

ولكى يتضح الفرق بين نظام التأمين والرعاية الاجتماعية عن طريقه ونظام الزكاة ومدى تأثيره فى تكافل المجتمع وتضامنه... يجب تفصيل الأمرين والموازنة بينهما ، لا فى مدى الحل والحرمة ، ولكن فى مدى التأثير والفاعلية على بناء المجتمع الانسانى وتماسكه .

\*\*\*

## الفصل الأول

(\*)

# العمل والكسب "الحلال" أولاً .. ثم التكافل

« فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله وانكروا الله كثيراً لعلكم تظحون » (١) .  
ان الصلاة في شريعة الاسلام لا تحول دون الانتشار في الأرض ،  
والابتغاء من فضل الله ...

فصلاة الجمعة على جلالتها وقداستها لا ينبغي ان تشغل المسلمين عن  
الانتشار في الأرض والسعى في طلب الرزق ، ولا تستغرق من الوقت غير  
فترة قصيرة .

وإذا كان التعبد والتعبد نافلة فالسعى في طلب الرزق فريضة تعفى  
منها ، « علم ان سيكون منكم مرضى ، وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من  
فضل الله ، وآخرون يقاتلون في سبيل الله » (٢) .

والفقير في نظر القرآن هو الذي عجز عن العمل أو لم يجد السبيل اليه  
« للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله ، لا يستطيعون ضرباً في الأرض ،

---

(\*) فصلنا القول في « سياسة توزيع الثروة » في الجزء الأول من كتابنا  
« الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر - مشكلات الحكم والتوجيه » ص ١ : ٣٥٠ .  
- نشر مكتبة وهبة بالقاهرة . وانما اقتضى بحث « التكافل » في الاسلام ان  
نقدم صورة مجلة لتنظيم الاسلام الاقتصادي .

(٢) المزملة : ٢٠ .

(١) الجمعة : ١٠ .

بحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف ، تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس الحافا ... (١)

والاسلام قد جعل العمل حقا للفرد وواجبا عليه ، وحث رسول الاسلام على العمل واعان عليه وأوصى باتقان العمل كما أوصى بالعدل في تقدير الأجر وانوفاء به ... وهكذا يكون الكسب ( الحلال ) للعامل الذى بذل جهده مقابل أجره ، والكسب ( الحلال ) لرب العمل الذى لم يبخس العامل حقه ولم يكلفه فوق طاقته .

لقد أودع الله في الكون موارد للثروة ، وأودع في الإنسان طاقة العمل . . . وجاء الإسلام ففتح أعين الإنسان على الكون الفسيح « ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفا ألوانها ، ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود . ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه كذلك ، إنما يخشى الله من عباده العلماء » (٢) . كما فتح الإسلام أعين الإنسان على طاقاته الفكرية والنفسية والحيوية كلها « وفي أنفسكم أفلا تبصرون » (٣)

فالأساس الأول الذى يرسيه الاسلام في تنظيم مجتمعه أن يعمل الإنسان لياكل . . . وتتابع أحاديث رسول الاسلام ( ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده ، وأن نبي الله داوود عليه السلام كان يأكل من عمل يده ) ، ( أن الله يحب المؤمن المحترف ) ، ( من أمسى كالا من عمل يده أمسى مغفورا له ) وتتابع وصايا رسول الاسلام بالعدل في وفاء حق العامل ( اعطوا الأجر قبل أن يجف عرقه ) . ومن الثلاثة الذين يخاصمهم رسول الاسلام يوم القيامة ( رجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يوفه أجره ) . وفي نفس الوقت لم يغفل رسول الاسلام أن يلزم العامل واجبه ( أن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه ) . وحين جاءه رجل يسأل أعطاه درهماين وأوصاه ( كل بأحدهما واشتر بالأخر فأسا واعمل به ) ، وحين جاءه رجل آخر يسأل أعطاه قدوما استكمل اعداده له بيده وطلب من الرجل أن يعمل به وأن يأتيه ليبلغه ما انتهى إليه أمره .

فلا عجب أن رأينا مجتمع الاسلام الأول : مجتمع المدينة ، يعرض فيه الأنصارى ساكن المدينة على المهاجر من مكة الذى ترك ماله فيها أن يشاطره ماله ، فيأبى المهاجر إلا العمل ويقول : « دلنى على السوق » .

\*\*\*

(٢) فاطر : ٢٧ ، ٢٨ .

(١) البقرة : ٢٧٣

(٣) الذاريات : ٢١

ومن ثم : يقرر ابن خلدون في مقدمته ، مستظهما روح الاسلام ونظامه :  
**« ... فلا بد في الرزق من سعى وعمل ... »** فلا بد من الأعمال الانسانية  
 في كل مكسوب ومتمول ... فقد تبين أن المفادات والمكتسبات كلها أو أكثرها  
 إنما هي قيم الأعمال الانسانية « وينعى ابن خلدون على المتبطلين المترفين  
 الذين يأكلون من ثمار كدح غيرهم » أن أكثر المترفين يترفع عن مباشرة حاجاته  
 أو يكون عاجزا عنها لما ربي عليه من خلق التنعيم والترف ، فيتخذ من يتولى  
 ذلك له ، ويقطعه عليه أجرا من ماله . وهذه الحالة غير محمودة بحسب  
 الرجولية الطبيعية للانسان ، إذ الثقة بكل أحد عجز ولأنها تزيد في الوظائف  
 والخراج وتدل على العجز والخنث ... الخ « (١) » .

فالذين يظنون أن الاسلام هو تشريع الاحسان والصدقات وكفى ...  
 واهمون !!

والاسلام لا يجعل الفرد في كفالة الأسرة أو المجتمع أو الدولة إلا ان  
**عجز عن العمل** ، أما لضعف فيه أو لافتقار لأسبابه ... وهنا يأتي دور  
 التكافل . . . أورد أبو يوسف في رسالة الخراج أن خالد بن الوليد ضمن عهده  
 لرعاية دولة الاسلام فيما غلبت عليه من أرض « وجعلت لهم : أيما شيخ  
**ضعف عن العمل** ، أو أصابته آفة من الآفات ، أو كان غنيا فافتقر ، وصار  
 أهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت جزيته ، **وعيل من بيت مال المسلمين هو  
 وعياله ... » (٢) »** .

\* \* \*

والاسلام حين يوجه الطاقة الانسانية للعمل والكسب ، يضع الاصول  
 والقواعد التي لا تنطلق معها هذه الطاقة انانية عدوانية مدمرة !

وقد نص القرآن على وسائل بعينها يجب تجنبها في انماء المال أو  
**تحصيله** لأن أضرارها مؤكدة لو اتبعت وهي في الوقت نفسه تغرى بسلوكها  
 وتدفع الى الأخذ بها لعدم الحاجة فيها الى جهد بشري ، بينما يتحقق بها  
 النماء والزيادة في المال حتما . . . من هذه الوسائل : **عدم اكل أموال الناس  
 بالباطل** ، **عدم الإفادة من أموال اليتامى والضعفاء ممن أموالهم تحت وصيتهم** ،  
**الوفاء بالكيل فيما يكال وبالوزن فيما يوزن والوفاء بالعهد حيثما اتفق** ، **عدم**

(١) ابن خلدون : المقدمة ص ٣١٨ — ٣٢١ وقد عرضنا لأقوال  
 ابن خلدون في بحث « نظام الحكم والسياسة . . الثروة » في الجزء الأول من  
 هذا الكتاب وعنوانه « الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر — مشكلات الحكم  
 والتوجيه » .

(٢) أبو سيف : الخراج ص ١٤٤ « طبع المطبعة السلفية » .

**مباشرة الربا . . .** « فلم يكن للمال استقلال وانما وجوده تابع لوجود الانسان ونشاطه وهو اذن جملة نشاط الانسان : « يا ايها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ، وما أخرجنا لكم من الأرض » (١)

**والاسلام يحظر وسائل تحصيل المال التي تنطوي في تحصيل المال او في انمائه على استقلال الضعف الانساني من جانب وانعدام الجهود البشرية من جانب آخر . . .** وفي الربا يصبح المال — وليس طاقات الانسان مصدر حياة الانسان ، مع ان المال هو مجموع الجهود البشرية وحصيلة انتاجه . والربا بجانب كونه استقلال ضعف ذي الحاجة يحزن الانسان التي مستهتت فحسب بدلا من أن يكون منتجا أصلا ومستهلكا في الوقت ذاته ، وتبعاً لذلك يشيع التبطل والتعطل ويقل الانتاج البشري . ولو استشرى امره وصل الي الغاء الانتاج البشري كله ، ويومئذ لا يعيش مجتمع الربا اليوم الا ليفنى غدا . . ان الله قد ربط الناس بوجوده ، فخلقتهم وكفل لهم الأرزاق « والأرض مددناها والقبينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شئ زوجون . وجعلنا لكم فيها معايش . . . » (٢) والله الذي صنع ذلك هو نفسه الذي من الانسان من الكسب ووجهه الى السعي في الحياة من أجل معيشته ، ويسعيه جعل لنفسه مالا ، والمال اذن هو نتيجة الجهود البشرية . والقرآن سمي حصيلة المال الذي هو ثمرة النشاط « كسبا » وأضاف الكسب الي البشر « ما كسبتم » إشارة الى أن الاموال تابعة لجهودهم الخاص . . . » (٣)

والقرآن يعتبر الانسان مستخلفا على المال من قبل الله « آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » (٤) . ويترتب على هذا ألا يكون الفرد حرا بصورة مطلقة في التصرف في المال وتثمره بحيث يجوز له الاضرار بنفسه أو بالصالح العام ، بل عليه أن يلتزم في شئون المال — أي شأن فيه — جميع الحدود التي رسمها القرآن في تحصيله وانمائه واغلاله وصرفه ومعيار الاتفاق الخاص منه . فالانسان اذن موجه في شئون المال ، وملكية المال ملكية موجهة . وحدود التوجيه كما نصت الآيات صراحة عليها :

● عدم استقلال الضعف البشري في أي صورة بما يسبب المال ، وعدم اتخاذ المال وسيلة لاهدار الكرامة البشرية .

● عدم اكتناز المال والحيلولة دون تداوله في الصالح العام .

- (١) البقرة : ٢٦٧ (٢) الحجر : ١٩ ، ٢٠ (٣) للتفصيل راجع الجزء الأول من كتابنا هذا : « الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر — مشكلات الحكم والتوجيه » ص ٣١ وما بعدها . (٤) الحديد : ٧ .

● **عدم انفاق المال في فاحشة أو منكر مما من شأنه أن يضعف أو يلغى اعتبار القيم التي استهدفها المجتمع في قيامه ويستهدفها في بقاءه .**

● **عدم السفه في التصرف فيه .**

● **احترام حق المصلحة العامة وحق أصحاب الحاجة فيه .**

● **تعلق هذا الحق لأصحاب الحاجة بكل زائدة عن حاجة من بيده المال في معيشته .**

وحدود هذا التوجيه جاء بها كتاب الله ، والانسان بايمانه ألزم نفسه بها . فالإلزام بالسير وفق هذه الحدود في شؤون المال **الزمام ذاتي** ، وليس من سلطة أخرى وراء ذاته ، فهو جزء من ايمانه ، وبعض من كل حياته . ولولى الأمر قبل أى فرد في الجماعة أن ينزع المال ممن لا يلتزم في تصرفاته هذا التوجيه احتفاظاً بحق المصلحة العامة فيه ورعاية لحق الله في ما ملكه اياه وهو حق تجب صيانتها من العبث فيه .

**وحق الله تتكفل به جماعة المسلمين عامة وتستقط مطالبتهم به لو قام به عنهم ولى الأمر فيهم (١) .**

\* \* \*

وإذا كان توجيه الاسلام يطلق طاقة الانسان في الافادة من موارد الكون في توازن بين الصالح الفردى والصالح العام ، فان توجيه الاسلام الى « التكافل » يبدأ حيث يتعذر انفاذ توجيهه الى العمل والسعى ابتغاء « فضل الله » . . .

وبحكم كون الانسان مستخلفاً على الارض ومستخلفاً في المال ، تترتب **نتائج سلبية** تحجزه عن مفارقة الضرر والضرار في تحصيل المال وانماثه ، كما تترتب **نتائج ايجابية** في النظر الى « الانتاج » كعملية اجتماعية ، والى « الملكية » كوظيفة اجتماعية ، ما دام الله هو المالك الاصيل والمنتج الاصيل ، والناس جميعاً ائبهاء وانداد يتعاونون على التماس خيرها وابتغاء فضله .

• **(١) هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعاً (٢) .**

• **(٢) وهو الذى جعلكم خلائف الأرض ، ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فى ما آتاكم (٣) .**

(١) للتفصيل راجع الجزء الاول من كتابنا المشار اليه ص ٥٢ وما بعدها .

(٢) البقرة : ٢٩

(٣) الأنعام : ١٦٥ .

« ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معاش ، قليلا ما تشكرون»(١)

« أفرايتم ما ترحثون . أنتم تزرعونهم أم نحن الزارعون »(٢) « أفرايتم الماء الذي تشربون . أنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنزلون »(٣) « أفرايتم النار التي نورون . أنتم أنشأتم تجرنها أم نحن المنشئون »(٤) .

فإذا كان المسلم مأمورا بأن يلتزم في تحصيل المال وتنميته في حدود الله . فهو مأمور بأن ينفق في سبيل الله وفيما دعاه الله الى الانفاق فيه لصالح المجتمع أو لصالح من عداه من الأفراد في هذا المجتمع زيادة عما يؤديه من انزكاة . . . . وهو يفعل ذلك عن ايمان بالله ، لا عن اكراه فيه واضطرار اليه ، فهو صاحب المشيئة والاختيار في ادائه . **ونهج الاسلام أن تكون التربية الأخلاقية وليس الزام السلطة هي قانون الحياة الإنسانية في المجتمع الاسلامي** . ومن هنا يأتي تحذير القرآن من فتنة المال وكذلك ترغييه في الانفاق الى حد أنه جعل الانفاق في سبيل الله صنوا للامان به أو على الأقل ركنا أساسيا فيه — ليخلق الجو النفسي الصالح لدى الانسان كي يمارس في المال استنوك المستقيم بمحض اختياره ومشيبته دون الزام وقهر .

و « سورة الليل » تقرن الانفاق بالامان ، والبخل بالكفر :

« فأما من أعطى واتقى . وصدق بالحسنى . فسنيسره لليسرى . وأما من بخل واستغنى . وكذب بالحسنى . فسنيسره للعسرى »(٥) « فأندرتكم نارا تظلى . لا يصلاحها الا الأثقى . الذي كذب وتولى . وسيجنبها الأتقى . الذي يؤتى ماله يتزكى . وما لأحد عنده من نعمة تجزى . الا ابتغاء وجه ربه الأعلى . ولسوف يرضى »(٦) .

و « سورة الماعون » جعلت من يسلك مسلكا ايجابيا في ايداء الضعيف وصاحب الحاجة ومنعه من ان يصل الى حقه في مال الأفراد مساويا لمن يكذب بالدين :

« أرايت الذي يكذب بالدين . فذلك الذي يدع اليتيم . ولا يحض على طعام المسكين . فويل للمصلين . الذين هم عن صلاتهم ساهون . الذين هم يراعون . ويمنعون الماعون »(٧) .

والقرآن يعتبر الانحراف عن تداول نعم الله بين عباده جحودا لها

(٢) الواقعة : ٦٣ ، ٦٤

(٤) الواقعة : ٧١ ، ٧٢

(٦) الليل : ١٤ — ٢١

(١) الأعراف : ١٠ .

(٣) الواقعة : ٦٨ ، ٦٩

(٥) الليل : ٥ — ١٠

(٧) سورة الماعون .

« والله فضل بعضكم على بعض في الرزق ، فما الذين فضلوا برادى رزقهم على ما ملكت أيماهم فهم فيه سواء ، أفبنعمة الله يجحدون »؟؟(١) .

وهو يعتبر هذا التكافل بين الأفراد حقاً مقرراً لا من فيه ولا استنلاء  
« وفي أموالهم حق للسائل والمحروم »(٢) . « والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم »(٣) .

والاسلام — في أساسه الاصيل كدين — ينفر من الاكراه الخارجى ومن الزام الانسان للانسان بشيء يؤديه ويؤثر أن يكون عمل الانسان ترجمة لاختياره ومشيبته وأن يكون بوحى ضميره ومن واقع ذاته . . فهو يتطلب من الفرد الانفاق عن ايمان ورضا ، وينعى على قوم « . . . وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم الا أنهم كفروا بالله وبرسوله ، ولا يأتون الصلاة الا وهم كارهون »(٤) !!

**والعبادات كلها لا تقبل الا عن اختيار ، تمثله النية في أدائها ، وكذلك شئون المعاملات الاسرية والمالية ، تقبولها مرهون بالمشيئة أيضاً(٥) .**

ومع ايثار الاسلام للارادة الفردية في العمل من الانسان فانه لا ينوانى في قبول فرض الالتزام اذا توقف صالح المجتمع عليه : كعدم تسليم الاموال الى ايدي السفهاء ، وانتزاعها من ايدي الأعداء ، وعلان المرابين بالحرب من الله ورسوله ، وايقاع الحاكم الطلاق عن الزوج عند فقد الاهلية في الاستمرار في الزوجية . . . وغير ذلك مما يزخر به الفقه الاسلامى .

ومع ذلك يبقى ايثار العمل بارادة الانسان الفردية الحرة هو الأصل المقرر في الاسلام . . . ومن ذلك أنه فرض الزكاة كعبادة ، وهى جزء معين من المال يجب اخراجه كل عام من أصحاب الاموال بنسبة محددة ، وقد فرضها الاسلام تأمينا للصالح العام ووقاية للمجتمع من أضرار الفاقة والعوز . وبفرضها يجب على المكلف صاحب المال أدائها واذا كان يبغى اكراه الممتنع عنها على دفعها ولو بحاربه كما وقع في قتال الخليفة الأول أبى بكر المنعى الزكاة ، فان الاسلام قد قرر أن هذه الزكاة عبادة حتى يميل بها الى المشيئة والذاتية ويدفع عنها صورة الالتزام والوجوب في الأداء حتى تؤدى عن رضا وبتعة نفسية وابتغاء القربى الى الله .

(٢) الذاريات : ١٩

(١) النحل : ٧١

(٤) النبوة : ٥٤

(٣) المعارج : ٢٤ ، ٢٥

(٥) راجع ما بسطناه عن هذا الأساس الاسلامى الطليل في الجزء الأول من هذا الكتاب : « مشكلات اتحكّم والتوجيه » ص ٧٤ وما بعدها .

وأن أسلوب القرآن في الحث على الانفاق من الأموال عدا الزكاة مما يدل لأسلوبه في الحث على الإيمان به . . . النداء والدعوة ، والتوجيه والاعتناع .

**« ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله وثبتينا من أنفسهم كمثل جنة بربوة أصابها وابل فأنت أكلها ضعفين ، فإن لم يصبها وابل فطل ، والله بما تعملون بصير » (١) .**

**« من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له وله اجر كريم » (٢)**  
**« وانفقوا في سبيل الله ، ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة واحسنوا ، ان الله يحب المحسنين » (٣) .**

**« ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو ، كذلك بين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون » (٤) .**

وطالما ان الانفاق في سبيل الله وراء الزكاة يتبع اختيار الانسان ودرجته في الإيمان ، فليس هناك مقياس معين « للعفو » في المال ونيس هناك مجال للاختلاف لأنه ليس هناك مكان للطلب والالزام ، والأمر موكول الى إيمان المؤمن وتقديره وتقربه الى الله وأمله في رضاه .

وما نوعه الفقهاء في « الأحكام » مما هو واجب أو مندوب في شأن ما يطلب أدائه من الانسان ليس الا توضيحا لقدرة الضرورة في كل من هذه الأحكام .  
وما يكون مندوبا اليوم قد يكون واجبا غدا ان دعت الضرورة ، ولكن **الواجب** لن يكون مندوبا في أى وقت لأنه من أصول المجتمع ومقومات بقائه بحكم الفطرة والسنة الطبيعية .

وفي نظري أن هذا قرره الاسلام للانسان على الانسان في المال هو **حقوق** ، ليس فيه مكان لتبرع ، وتسمية التبرع بالاحسان تجاوز صارخ . . .

وإذا كان الاسلام قد أثر بالنسبة « لحق الله » أن يدفعه صاحب المال في جزء منه من ذاته وبارادته الخاصة فان هذا لا يغير من كونه « حق الله » على أية حال . . . ومهما كانت الطريقة التي يؤدي بها حق الله ، فهو « حق الله » أولا وأخيرا . . .

**والبر** قد ورد في القرآن تعبيرا عن الإيمان الصادق « . . . ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين ، وآتى المال على حبه

(٢) الحديد : ١١

(١) البقرة : ٢٦٥

(٤) البقرة : ٢١٩

(٣) البقرة : ١٩٥

نوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب ، وأقام الصلاة وآتى الزكاة ...» (١) .

والاحسان انما ورد في القرآن تعبيرا عن صدق الايمان « ... أنهم كانوا قبل ذلك محسنين . كانوا قليلا من الليل ما يهجعون » (٢) . . . . « وفي أموالهم حق للسائل والمحروم » (٣) . « وسارعوا الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين . الذين ينفقون في السراء والضراء » (٤) . « والله يحب المحسنين » (٥) .

ونعرض فيما يلي تفصيل صور من التكافل في نظام الاسلام : منها ما هو أصيل مقرر بحكم نصوص الاسلام المثدسة في مصادره الأصيلة ، ومنها ما هو ثمرة الاجتهاد والحاجة وينبغى تقديره في ضوء الأصول الشرعية الثابتة .

\* \* \*

(٢) الذاريات : ١٦ ، ١٧  
(٤) آل عمران : ١٣٣ ، ١٣٤

(١) البقرة : ١٧٧ .  
(٣) الذاريات : ١٩  
(٥) آل عمران : ١٣٤

1. The first step is to identify the problem or question that needs to be answered.

2. Next, gather all the relevant information and data that will be needed to solve the problem.

3. Then, analyze the information and data to determine the best course of action.

4. Finally, implement the solution and evaluate the results to see if the problem has been solved.

5. If the problem has not been solved, go back to step 1 and start over.

## الفصل الثانى

### تكاليف الإسلام وعبادة الزكاة

ان ضروب الرعايات الاجتماعية التى يؤديها المجتمع الماركسى لأفراده ، او يؤديها المجتمع الديمقراطى الراسمالى لأفراده ايضا تحت ضغط التهديد الماركسى . . . تتفق مع طابع المجتمع المعاصر الأوروبى فى جملته ، ذلك المجتمع الذى تخلف عن المجتمع الحديث بعد الثورة الفرنسية ، وهو الطابع المادى ، الذى يصحبه الزام القانون ، عن طريق السلطة التنفيذية فى الدولة .

فقلما يكون هناك عطاء مادى واجب الأداء فى هذا المجتمع بدون مقابل مادى سبق أدائه ، اذ كل ما يؤدى فى المجتمع هنا من خدمات أو من صنوف الرعاية . . يؤدى وفاء من جانب الدولة لالتزامات التزمتم بها . . لقاء ضرائب حصلتها ، أو لقاء أقساط تأمين شهرية استقطعتها من أجور العاملين .

ولذا : نرى النظام البرلمانى الديمقراطى : أن مهمة المجالس النيابية الأولى فيه . . تتمثل فى الرقابة على مصروفات الحكومة ، باعتبار أن هذه المصروفات هى من أموال جمعت عن طريق الضرائب أو أقساط التأمين لقاء خدمات معينة . . يعود نفعها المشترك على دافعى الضرائب ودافعى أقساط التأمين . . بينما ينفذ النظام الماركسى فى الحكم هذه الالتزامات باعتبارين :

الاعتبار الأول : أن الدولة فى هذا النظام . . تجبى الضرائب ، وتحصل أقساط التأمين على نحو ما فى النظام الراسمالى سواء بسواء . . فهى ملتزمة بمقابل ما تجبى من ضرائب وتحصل من أقساط التأمين . . وهذا المقابل هو الخدمات العامة ، والرعاية الاجتماعية .

الاعتبار الثانى : أن الدولة فى هذا النظام . . هى ربة العمل ، وبالكفة المال . . ولذا : لمصلحة المال والعمل معا . . لمصلحة الإنتاج . . ان تقدم الدولة

الخدمات العامة ، وتكفل الرعاية الاجتماعية للعمال ، الذين هم يكونون  
طابع انظام في هذه الدولة .

وعلاقات الافراد في كلا النظامين اذن .. يسودها الالتزام ، والالتزام  
... يسودها الزام الافراد من قبل الدولة ، والالتزام الدولة قبل الافراد .  
واذا التزمت الدولة قبل بعض الافراد ، دون الزامهم بمقابل .. كان مجال  
هذا الالتزام ، مع عدم الالتزام ، ضيقا : كمجال رعاية الاولاد في الاسر التي  
دخلها ادنى من الحاجة الضرورية .. والطاعنين في السن .. وأصحاب  
الأمراض المزمنة .. والعاجزين عن العمل والآخرين الذين يقعون تحت ضغط  
الحاجة .. مما يعرف في نظام الحكم المعاصر : (Social Welfare)

وهذه الرعاية الاجتماعية .. أدخلت حديثا في نظام الحكم في المجتمع  
المعاصر .. تحت ضغط نداء الاشتراكية .. ثم تهديد الماركسية للنظام  
الراسمالي الغربى . ولم تتطور ، أو لم يتحدد مجالها على نحو ما هو عليه  
الآن .. الا في أعقاب الحرب العالمية الثانية .. وعلى الأخص في العشر  
سنوات الأخيرة من الحرب الباردة بين الشرق ، والغرب .

وربما لو لم يكن الصراع الأيديولوجى القائم الآن بين كتلتى النظام  
الاشتراكى والنظام الآخر الراسمالي .. لضاق على الأقل مجال هذه الرعاية  
الاجتماعية .. ان لم يندم . لأن الطابع المادى الغالب على كلا النظامين  
لو ترك وشأنه يأخذ طريقته .. لا يحفل الا بالمنفعة المادية وحدها . والا بالمقابل  
المادى والا بالمبادلة المادية .. دون احتفاء بالجانب الانسانى .. فهو آخر  
أمر يعنى به أى واحد منهما .

ان هذا الصراع الأيديولوجى بين نظام الحكم المعاصر .. يحمل النظام  
الاشتراكى ، على أن يروج لما يدعى استهدافه : من : رفع استغلال المسال  
للاعتبار البشرى ... وتأكيد الانسانية وحدها في تقييم الأفراد .. والمحافظة  
على بقاء المجتمع انسانيا ، يسوده التعاون والمحبة ، كما يحمل النظام الآخر  
المقابل له ، وهو النظام الراسمالي ، حتى لا يعجل بفناء نفسه .. على أن  
يضرب الأمثال عمليا على أن ترك المسال بيد الأفراد .. لا يعطل فيهم النزعة  
الانسانية .. وبالتالي لا يعوق دون أن يقوم هناك في نظام الحكم الديمقراطى  
.. جو التعاون والمحبة بين افراد المجتمع ، وأن يقوم هذا الجو مع ذلك  
باختيار الانسان وحرية ، وليس باكراد الدولة والزامها .

\*\*\*

لكن الاسلام ، باعتبار أنه يدعو الى : « الخلقية الانسانية » ، ويؤصل  
تعاليمه من أوامر ونواهي ، على الضمير الانسانى وحده .. يجعل : الرعاية

الاجتماعية ضربا من ضروب العبادة ، يتقرب بها الانسان الى ربه . . يتقرب بها المؤمن الى الله . واذ يجعلها عبادة . . يجعل اداءها واجبا بالزام الفرد نفسه بالايمان بالله وبالوحي ، ككل . . وليس باكراه الدولة ، أولا وبالذات . واذ يجعل العبادة : . . قريبا الى الله . . بضمها الحافز النفسى على الأداء . وهو حافز الرغبة والأمل . . حافز الحصول على رضاء الله وهو أمر لا يعدله فى نفس المؤمن . . دنياه التى يعيش فيها ، ويحصل متعها : **« ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله ، وثبتوا من أنفسهم ، كمثل جنة بربوة أصابها وابل ، فانت أكلها ضعفين . . فان لم يصبها وابل فطل ، والله بما تعملون بصير »** (١) .

**... عبادة الزكاة :**

وان العبادة التى فرضها الاسلام وجعل غايتها : الرعاية الاجتماعية فى مجتمعه . . هى عبادة الزكاة وهى عبادة تؤدى كل عام . . على الانسان نفسه . . وعلى ما يملكه .

● فتؤدى زكاة الفطر كل عام عن الانسان . . ويؤديها عن جميع أفراد الأسرة . . ربتها ، وهو الملتزم بالاتفاق عليها .

● وتؤدى زكاة الثروة الحيوانية . . من ابل ، وماشية . . عندما تبلغ نصابا معينا . . وينسب مختلفة .

● وتؤدى زكاة التجارة فى السلع التى تتداول ، وعروض المبادلة . . بعد مضى عام على ممارسته التجارة فيها بنسبة ربع العشر . . من القيمة الكلية عند مضى العام . .

● وتؤدى زكاة الزروع والثمار فيما يخرج من الأرض ويكون حصيلة الانتاج الزراعى . . بنسب ما بين عشر الانتاج ، ونصف هذا العشر . . تبعا لثبثقة واليسر فى الانتاج . . وتبعا لاختلاف السقى ان كان بالنضح أو بغيره .

● وتؤدى زكاة المدخرات من ذهب وفضة . . عن المدخرات من أموال نقدية ، محبوسة عن التداول والاستغلال ، اذا بلغت نصابا معينا . . متسا درهم عن الفضة وعشرين دينارا من الذهب (٢) . . وبقي مدة عام محبوسا عن التداول . . بنسبة ربع العشر من رأس المال . . خمسة دراهم من الفضة ، ونصف دينار من الذهب .

(١) البقرة : ٢٦٥ .

(٢) أى ما يعادل ٦٢٤ جراما من الفضة ، ٨٩ جراما من الذهب بسعر السوق والأفضل أن يتمو المال بالفضة مراعاة لحق الفقير . (الناشر) .

● وتؤدي زكاة عما يكتشف من معادن ، هي ذهب وفضة أو مقومة بهما ، أو عما يعثر عليه من اموال نقدية مدفونة « ركاز » . . . بنسبة الخمس لما يوجد .

وهذه الصنوف من الملكية والاقتناء . . هي التي كانت تصور ضروب الثروة القومية على عهد المجتمع الاسلامي . . أيام الرسول عليه الصلاة والسلام . . . وهي كذلك تصور الأنواع الأساسية لكل ثروة قومية في أي مجتمع بدائي أو حضاري . اذ الصناعة في المجتمع الصناعي هي : عمل اضافي للانسان في هذه الأنواع الأساسية نفسها . وهي تزيد في قيمتها . . أكثر من أن تزيد في أعدادها وخاماتها ، وهي أشبه بالتجارة في أن القيمة الزائدة عن طريقها . . تعبر عن الجهود انبشري الممثل في عمل الانسان ومهنته ، وأخيرا : انسلع المصنعة ستتداول عن طريق التجارة . . فزكاتها هي زكاة تقويم لرأس المال عند مضي العام على العمل فيها ، فصاحب المصنع سيقوم ما عنده من سلع مصنعة بسعر البيع الى الوسيط ، وكذلك الوسيط ، وهو التاجر سيقوم بنفس هذه السلع بسعر البيع الى المستهلك .

واذن : مصادر اموال الزكاة هي :

الانسان ؛

والانتاج الزراعي والحيواني ،

وسلع التجارة وعروضها . . أولية . . أو مصنعة ،

والنقود . . المقومة بالذهب والفضة . . غير المستثمرة في انتاج . . أو في تجارة .

وهذه المصادر في جملتها . . هي كل ما للانسان . . من نفسه . . ومما يملك من عمل . . تجسد في مقتنيات يفتنيها . ونسبة ما يخرج منها كل عام من : العشر . . الى ربع العشر ، من الانتاج الكلي من قيمة رأس المال . . . حسبها هو مفصل في جداول الزكاة ، طبقا للأحاديث الصحيحة في ذلك .

ونسبة الزكاة من الانتاج الكلي أو من قيمة رأس المال على هذا النحو . . كنيئة بجمل الرعاية الاجتماعية في المجتمع الاسلامي . . ضمانا لابعاد شبح الحاجة من المجتمع . . سواء اكان سببها : وضع للانسان يطول أجله . . أو وضع طارئ مؤقت ينتهي فور استدراكه .

ومن تحديد مصرف الزكاة الواجبة . . على نحو ما جاء في قوله تعالى :

« انما الصدقات : للفقراء ، والمساكين ، والعاملين عليها ، والمؤلفة

قلوبهم ، وفي الرقاب ، والفارمين ، وفي سبيل الله .. ، وابن السبيل ،  
... فريضة من الله .. والله عليم حكيم (١) .

... يتضح أن أهدافها في المجتمع ... في اطار التكاثر بين أفرادها  
هو :

- الوقاية من مذلة حاجة الأكل والشرب ...
- والتكبير من تحقيق الاعتبار البشرى للانسان ..
- وحماية القيم العليا في المجتمع من التدهور .. أو من اللامبالاة بها ..
- واستمالة بعض الأعداء الى جانب المجتمع الاسلامى ، ان كانت  
هناك مصلحة في ذلك .

... فالفقراء ... والمساكين .. يمثلون الجانب الأول من جوانب هذا  
الهدف . ويدخل في اطار الفقراء : رعاية الأولاد في الأسر التي دخلها أقل من  
الحاجة الضرورية ... والطاعنين في السن .. وأصحاب الأمراض المزمنة ..  
والعاجزين عن العمل .. بينما يدخل في دائرة المساكين .. الآخرون الواقعون  
تحت ضغط الحاجة .

... والأرتاء ، على عهد قيام المجتمع الاسلامى .. وأشباههم اليوم في  
الشعوب التي يحكمها الاستعمار الخارجى العسكرى أو الأيديولوجى يصورون  
الجانب الثانى في جوانب هذا الهدف .. وهم أصحاب حاجة .. وان لم تكن  
حاجتهم من أجل الأكل والشرب .. ولكنها الحاجة الى الحرية الانسانية  
واسترداد الاعتبار البشرى . وهم من أجل ذلك موضوع للمعاونة والمساعدة .

ويمثل الجانب الثالث من جوانب هدف الزكاة .. الفارمون وهم

١ - من يتحمل دينا لدفع فتنة في مجتمعه .. وبغية اصلاح ذات ابين  
في قومه .. ثم يضطره ذلك الى الحاجة .. فيعطى من الزكاة حتى يطفى  
حاجته .. وينتهى الأمر عند ذلك ..

٢ - ومن اجتاحت ماله جائحة ، كتعرضه للسيل أو الحريق .. فأصبح  
ذا حاجة .. فيعطى حتى يستقل بقوام معيشته .. وينتهى الأمر عند ذلك  
أيضا .

٣ - ومن أصابته الفاقة .. بشهادة ثلاثة من عقلاء قومه .. فيعطى  
حتى يستقل بقوام معيشته .. ثم ينتهى الأمر عند هذا الحد أخيرا .

(١) التوبة : ٦٠

فهؤلاء الأصناف الثلاثة عندما يعوضون عن دينهم ، أو عن مالهم ...  
يشعر من استئذان منهم : أن المجتمع وراء قيمة العليا . فلا يدخر وسعا في  
المستقبل في التضحية في سبيلها ... كما يتأكد من أصيب في ماله ، وفي  
قوام عيشه بسبب طارئ خارج عن إرادته .. أن المجتمع متضامن معه ، وأنه  
لا يتركه وحده عرضة للجوائح والملمات .. وعندئذ يشتد إيمانه بمجتمع  
ويزداد عنده مدى استعدادة مستقبلا في سبيل بقائه والارتباط بأفراده ...  
فهو اليوم قد عوض من المجتمع وأعيد إليه ماله .. فلا أقل من أن يشارك غدا  
مع الآخرين في دفع الكوارث عن غيره .. بالاستمرار في أداء الزكاة الواجبة  
.. وربما في أداء ما هو أكثر منها ..

واصلح ذات اليبين قيمة عليا .. والتضامن عند الشدائد ، ودفع  
الأحداث .. قيمة عليا كذلك .. فعند الغارمين من مصارف الزكاة الواجبة ..  
يثير الانتباه بالوعى الرشيد الذي تضمنته رسالة الاسلام الى الثغرات التي  
ينفذ منها عادة دواعي الفرقة والضعف في المجتمع .. كما يشير الى أن سسد  
هذه الثغرات جعله الاسلام أمرا مفروضا فرضا عينيا على كل من يملك قدرا  
معينا من المال .. وغير متروك للمشيئة الشخصية والاختيار الفردي .. ثم :  
أليس وضع الغارمين في مصارف الزكاة .. يشبه الى حد كبير وضع المؤمنين  
على أموالهم في المصانع والمتاجر وفي بقية صنوف الثروة ضد الحرائق  
وأخطار الجو والبحر ، وحوادث التلف ... وما هو الى ذلك ؟ . ووجه الشبه  
في أن هؤلاء المؤمنين يدفعون أقساط تأمين على المبالغ المؤمنة بنسبة معينة  
ولا يستردونها ، وإنما يعوضون عندما ينف . أو يضيع منها .. كما يدفع  
المزكون انصبة الزكاة المقدرة على أموالهم ولا يستردونها ، وإنما يعوض منهم  
من يتلف ماله كله أو بعضه . بسبب جاحه أو اى سبب اجر تربت عليه  
فأذنه وتأكيد ذلك ؟

والفرق بين الوضعين ، هو : أن المؤمن ارتضى ذلك وتعاقد عليه من  
نفسه .. بينما المزكى التزمه إيمانه الذى دخله بمشيئته ومحض اختياره  
كذلك .. ضمن ما التزمه من الاسهام بزكاته في مصاريف اخرى وراء الغرم ..  
وهى مصارف تساعد بطريق مباشر أو غير مباشر على التأمين والأمان ...  
على تأمين المجتمع ككل من أضرار صراع الحقد بسبب الحاجة .. والأمان  
لكل ذى مال من عدم الخشية على ماله ..

والحديث الشريف المروى عن قبيصة بن مخارق الهلالي .. يصور  
أنواع الغرم في مصرف الزكاة الواجبة أوضح تصوير . ونصه ، في رواية  
أحمد ، ومسلم ، والنسائي وأبى داود :

« تحملت حمالة ، فأنتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال :  
« أقم : .. حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها » ..

ثم قال : « يا قبيصة إن المسألة .. ( السؤال ) .. لا تحل إلا لأحد  
ثلاثة :

رجل تحمل حمالة .. فحلت له المسألة .. حتى يصيها .. ثم يمسك ،  
ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله .. فحلت له المسألة .. حتى يصيب  
قواما من عيش - أو قال : سدادا من عيش -

ورجل أصابته فاقة .. فحلت له المسألة .. حتى يصيب قواما من  
عيش - أو قال : سدادا من عيش - .

فما سواهن من المسألة ، يا قبيصة ... فسحت يأكلها صاحبها  
سحنا» (١) .

ومنهوم الحديث : لا يمنع دفع العوض للغارمين مرة واحدة وغير مجزا  
ان سمحت موارد الزكاة بذلك . وربما الدفع الفوري مرة واحدة .. هو  
الايق والاجدر باسترداد الغارم وضعه ونشاطه في المال والعمل فيه .. وهو  
الايق كذلك بمعنى الانقاذ من الحاجة التي تردى فيها فجأة .. أو في سبيل  
هدف نبيل .. كدفع الفتنة ، والقيام باصلاح العلاقات بين أبناء قومه  
واعادتها الى القوة والتماسك .

... كما يمثل هذا الجانب الثالث من جوانب أهداف الزكاة ، مع  
انغارمين .. سبيل الله ، وابن السبيل :

سبيل الله .. هو سبيل الدعوة الى قيم المجتمع العليا ، كما جاءت بها  
رسالة الاسلام .. وسبيل الحفاظ على المجتمع ، في بقاءه واستمراره ، وفي  
قوته وتماسكه ، وفي دفع أخطار الغزو والتحدى له أو لمبادئه .

.. وابن السبيل .. هو كان من يتعرض في سفره وانتقاله من مكان  
الى آخر .. للحاجة . فتسد حاجته من الزكاة الواجبة .. بمقتضى حق  
القضامين والتكافل بين المسلمين .. واشسعارا له برعاية الأخوة واحترام  
المجتمع لكرامة إنسانيته .

والاسلام اذ يجعل مصرف الزكاة الواجبة عامة ، مرتبطا بالفقر

---

(١) نيل الأوطار : ج ٤ ، ص ١٧٨ .



« من سأل وعنده ما يغيثه .. فأنبا يستكثر من حجر جهنم .  
قائوا : يا رسول الله ، وما يغيثه ؟  
قال : ما يغيثه .. . أو يعشيه » (١) .

وبهذا التحديد .. وبهذا الوعيد كذلك .. يحاول الإسلام أن يخفف من صور الادعاء والتحليل في صرف الزكاة على غير مستحق لها .. يحاول أن يكون أثر الزكاة نافذاً في القضاء على الحاجة في المجتمع لينصرف نشاط الأفراد الى البناء .. بدلا من أن يتوجه نشاط بعضهم الى التحقد أو الى السلبية في العلاقات ..

● والجانب الآخر في هدف الزكاة .. استمالة الأعداء الى جانب المجتمع الإسلامي عن طريق ما يسمى : بالمؤلفة قلوبهم . وهم أولئك الذين يقبلون على الانضمام الى المجتمع من الأجانب عنه باعلان الايمان بمبادئه .. لقاء مساعدة مادية هم في حاجة اليها .. حتى اذا خاصمتهم أقوامهم أمكنهم أن يدبروا أمر أنفسهم في المعيشة ولو مؤقتا .

وربما يكون هذا المصرف أكثر نفعاً في بداية تكوين المجتمع .. منه بعد تيامه . لأن ايمان المؤلفة قلوبهم بالقيم الجديدة لمجتمع جديد .. لا يذهب بهم بعيداً الى درجة التضحية بالأنفس والأموال والأولاد .. كما هو شأن الايمان المثمر البناء . ولكن مع ذلك يؤثر في قوة الخصوم ، ويضعف من تماسكهم في تحديدهم للمجتمع الجديد . ويؤثر كذلك عندما نجد خصومات أو عداوات للمجتمع الجديد من أعدائه .. فيكون اعطاء المؤلفة مدعاة للاعلان من جانب بعض الأعداء بقيمة المجتمع الإسلامي وابعثاره ، مما يترتب عليه حتماً .. . الاستنكار الضمني لعداوة الأعداء وخصومتهم ، منهم أنفسهم .

... فمصرف المؤلفة قلوبهم .. أسلوب للحفاظ على المجتمع الإسلامي والدفاع عنه وعن قيمه ، وهو تكتيك يستقل عند الحاجة اليه .. وليس للترغيب في الايمان بالله نذات الايمان بالله أو لتكثير عدد المسلمين والمؤمنين ، كما قد يعلل بذلك .

وإذا كانت هذه الجوانب جميعها تحدد هدف الزكاة .. فليس يلزم أن يصرف ما يجمع من الزكاة فيها كلها في آن واحد . وإنما تدخلها الأولوية لبعضها .. والارجاء للبعض الآخر منها ، اذا اقتضت ذلك مصلحة عامة . وتفصيل المصارف في آية انزكاة السابقة .. لا يقصد منه وجوب الصرف للجميع في وقت تحصيل الزكاة . وإنما الغرض منه تحديد المصارف والأبواب .. بحيث لا يخرج الصرف عنها .. ويتجاوزها الى مصارف أو أبواب أخرى .

(١) المصدر السابق ج ٤ ص ١٧١

ومن هنا لا يجوز صرف الزكاة في خدمات عامة أخرى : كالتعليم ..  
والمواصلات .. والصحة ، وكل ما يوفر أسباب الحياة السهلة . بل ذلك  
من شأن الأفراد خاصة .. على معنى : أنهم يجب عليهم أن يعنوا بها متعاونين  
في انقيام بها .. أو أن يقوم بها بعضهم متبرعا .. أو مباشرة للعمل ، يدر  
عليه عائداً ومنفعة ، يؤديها الآخرون في مقابل انتفاعهم بهذا العمل .. عن  
طريق شركات .. أو مباشرات فردية خاصة .

فإذا لم يتم بها الأفراد ، متعاونين ، أو مشتركين ومستثمرين لمال ،  
ورأى الامام ضرورتها .. ألزم بها وحصل نفقاتها من المنفعين بها . ويصرف  
من عائدها على العاملين في مشروعاتها .. كما يصرف من الزكاة على  
العاملين فيها .

واستثمار المال الخاص في مشروعات عامة .. أمر يقره الاسلام ، طالما  
هناك مصلحة في استثماره وعن شريطة أن يجنب الاحتكار والاستغلال .  
... والتعاون في هذه المشروعات .. أدخل في اقرار الاسلام وتجويزه  
اياها لبعده عندئذ عن الاستثناء ..

والتبرع بها من القادرين عليها .. أكثر مشروعية ، لتمحُّصها للخير  
وقتنُّذ .. وتأكيد بعدها عن أضرار الاستغلال والاستئثار .

والدولة في المجتمع الاسلامي يجب أن لا تعطل تحصيل الزكاة .. اكتفاء  
بفرض الضرائب ، أن هي أخذت بنظام المجتمع المعاصر .

... كما يجب أن تبقى الدولة على انفصل بين حصيلتى النوعين ، اذا  
ما ألزمت الأفراد بضرائب أخرى .. ابقاء على تحقيق هدف الزكاة وتأكيدا  
من الوفاء بالتزامات مصارقتها . لأن الوفاء بالتزامات مصارف الزكاة يعود  
على تماسك المجتمع ، ويخلص علاقات أفراده من شوائب الحقد والضعف ..  
بينما أداء الخدمات العمامة التي تفرض الضرائب الأخرى لتنفيذها ، ترتبط  
بمستوى الحياة والحضارة المادية ، وبمجموع الأفراد الذين تؤدي لهم هذه  
الخدمات .

... الزكاة ترتبط بتصفية النفوس وبقائها على المحبة والتضامن في  
المجتمع .. والضرائب تحصل لترقية مستوى الخدمات ، وتيسير سبل  
الحياة ، ومتعة العيش المادية لأفراد المجتمع .

وما يلزم به الاسلام كعبادة يجب أن تؤدي .. يتصل اولا وبالذات بقوام  
حياة الفرد أو حياة المجتمع .. قبل أن يتصل بالمستوى الحضاري المادي .  
كعبادة الصلاة والصوم متصلان مباشرة بتقويم الفرد في سلوكه وفي مواقفه

من الكفاح والصراع من أجل القيم العليا في الحياة .. بينما عبادتنا الزكاة والحج تستهدفان مباشرة : علاقات الأفراد بعضهم ببعض .. في قوتها وتماسكها .

ومن هنا نظام الدولة في المجتمع الحضاري المعاصر في فرضه الضرائب وتحصيلها للقيام بالخدمات العامة للأفراد .. لا يختلف مع المصلحة العامة التي يقرها الاسلام كتعاقد أولية في الحفاظ على المجتمع .. وفي الوقت نفسه يتفق مع مقتضى العقد الاجتماعي الذي تأسست عليه الدولة في هذا المجتمع . وهذا العقد يتضمن الاختيار غير المباشر من الأفراد بقبول فرض الضرائب وتحصيلها . على أن الجانب السياسي في هذا النظام المثل في : سلطة الأفراد في التشريع ، والرقابة .. تعبير آخر عن المشيئة الفردية في قبول الضرائب والتزام أدائها .

أما النظام الاشتراكي فقد التزم من أول الأمر عند قيامه .. باصلاح ذات البين .. وبإعادة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد الى الوضع الطبيعي بتحقيق العدل واتاحة الفرص المتكافئة . وهو نظام تدفع به ظروف المجتمع الى حين ، ومن أجل ذلك لا تتحسس فيه المشيئة الفردية .. ويقدر ما يستهدف من الزام .. لتصحيح وضع العلاقات . وهنا لا يمانع الاسلام من فرض الالتزام اذا غلبت الأهواء المشيئة الفردية .. وجنحت بها الى الانحراف والاعتداء على حقوق بعض الأفراد المشروعة .

وفي كلا النظامين الديمقراطي والاشتراكي .. فرض الضرائب وتحصيلها لا يعنى من أداء الزكاة وتحصيلها ، اذا اخذنا بهما المجتمع الاسلامي المعاصر . مهما كان شأن : « الرعاية الاجتماعية » فيهما او في واحد منهما .

اذ الرعاية الاجتماعية في نظام المجتمع الحديث والمعاصر مهما بلغ أمرها من اتساع دائرتها ونشعب أنواعها .. فانها قطعاً تترك التعويض عن أموال الأفراد التي تصيبها الجوائح الى : اتنامين وشركاته .. بينما يجعله الاسلام أحد مجالات الغرم في مصرف الزكاة .

وما جعله الاسلام هنا أمس « بخلقيته » وبطبيعة التضامن الانساني في المجتمع ..

وما اعتبره نظام المجتمع الحديث والمعاصر هناك في هذا الشأن .. أقرب الى الطبيعة المسادية في غايته .. والى روح أيديولوجيته أتهادفة الى انعناية بالمنافع ومبادلتها ، وربط القيمة بالانتاج المادى ، دون شيء آخر وراءه .

وهذا الفرق يدل مرة أخرى على أن النظام الإسلامى شىء ، والنظام  
الفلسفى الإنسانى للمجتمع الحضارى القائم الآن .. شىء آخر .. ولا يمكن  
عندئذ أن يستعاض به عنه .

على أنه من جانب آخر : أن نظام ما يسمى بـ « الرعاية الإجتماعية »  
فى المجتمع المعاصر .. لا يتعدى مصرف : « الفقراء والمساكين » من مصارف  
الزكاة فى الإسلام . وبقيت بعد ذلك الغايات الإنسانية الإجتماعية الأخرى فى  
مصارف الزكاة ، بعد انقراض المسكنة وهى غايات :

● التمكن من تحقيق الاعتبار البشرى للإنسان المستذل ، بمساعدته  
على التحرر واستكمال حريته الإنسانية ،

● وحماية القيم العليا فى المجتمع من التدهور ، أو من اللامبالاة ، من  
جانب الأفراد بالدعوة والتضامن العملى ..

● والتفتيت السلمى لجبهة الأعداء ، باستمالة المؤلفة قلوبهم من الأعداء .

وهى غايات أن عنى المجتمع الحديث ببعضها كالتفتيت السلمى لجبهة  
الأعداء مثلا .. فعنانيته بها قد تطمس القيم العليا نفسها ، عندما تتحول هذه  
العناية الى تفتيت كيان المجتمعات الإنسانية الأخرى نفسها .. بغية السيطرة  
عليها واذلالها ، كما وقع من جانب الاستعمار الغربى الصليبي للمجتمعات  
الإسلامية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .. وكما يقع الآن منه ،  
أو من الاستعمار الأيديولوجى الإلحادى الماركسى فى صورة أو فى أخرى .. فى  
المجتمعات الإسلامية المستقلة حديثا ..

وبالإضافة الى ذلك .. قلما يستهدف المجتمع الحضارى المعاصر تحقيق  
الاعتبار البشرى للإنسان المستذل .. أو حماية القيم العليا من التدهور  
أو من اللامبالاة فى المجتمع . لأنه يهتم فى الدرجة الأولى بالمنافع أو بجاه انكسر  
.. وأن استذل الإنسان المحكوم فى سبيلها .. أو أهدرت أقيم العليا  
تحت أقدامها ..

فهو نظام دنيوى وعلمانى ..

أو نظام مادى الحادى .

وكلاهما : إما أن يتجاهل الروحية .. أو يكفر بها .. أى لا يقيمها .  
وبذلك يطرح هذه القيم وراء ما يعنى ويهتم به .

\*\*\*

## ... الزكاة عماد التكافل في المجتمع الانساني :

ويتضح من هذه المفارقات بين الزكاة في نظام المجتمع الاسلامي ، والرعاية الاجتماعية في نظام المجتمع المعاصر .. ان الزكاة عماد التكافل في المجتمع الانساني . وهو ذلك المجتمع الذي يؤمن بالقيم الانسانية كهدف أصيل ، وراء الحضارة المادية .. وانه بتحديد مصارفها على النحو الذي جاءت به الآيات القرآنية الكريمة ، لا يترك ثغرة ينقذ منها وهن .. الى العلاقات بين الأفراد في المجتمع لسبب من الأسباب .

... لا يترك صاحب الحاجة وشأنه وحده مع حاجته .. تصارعه وهو يقاومها .. وقد ينجح في المقاومة ، و كثيرا ما يسقط ضحية في مخالب الفقر والعوز .

... ولا يترك مستذلا ومستترقا : يشعر بنقصه في الانسانية ، ويقلة وضعه في الاعتبار البشري .. يعيش في عزلة المذلة .. ولا يعرف لنفسه رأيا .. وإن عرف الرأي الصحيح لا يقدر على أن يعلنه ، فضلا عن أن ينفذه .

... ولا يترك مضحيا في سبيل مصلحة عامة ، ولا متعرضا للجوائح والملمات ، يحس بندم على ما فعل ، أو يندب حظه لكونه عضوا في مجتمعه ..

... وانما الجماعة مع كل فرد فيها .. والفرد فيها في سبيل الجماعة .. ويد الله معها عندئذ ..

نظام المجتمع الحديث او المعاصر الديمقراطي الرأسمالي او الاشتراكي .. هو نظام المستوى المادي ، وتفكك العلاقات الانسانية . وقلما يصل الى رفاهية الجميع ، او الى مستوى مادي موحد أو قريب بعضه من بعض في المعيشة .. وقلما يبنى كذلك على علاقة متألفة بين فرد وآخر ، لأن استهداف المنافع المادية وحدها في علاقات الأفراد وفي غاية المجتمع .. تقلل من قيمة الاعتبار الانساني ، الذي تقوم عليه الروابط القوية في البناء والعلاقات .

وليس معنى : ان الاسلام يستهدف انسانية العلاقات في مجتمعه ، ومن أجل ذلك فرض نظام الزكاة وجعلها عبادة ... لا يريد حضارة مادية ، ولا رفاهية مادية ، ولا رفعا لمستوى المعيشة المادي . لأنه اذ يقول :

**« قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ، قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة ، كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون » (١) ...**

.. لا يمكن ان يحول دون المستوى الحضارى المادى ، ودون رفع مستوى المعيشة المادية : سواء عن طريق الخدمات العامة .. أو التوسع في فرص العمل .. أو استخدام العلم والتكنيكية في الصناعة أو في زيادة الانتاج .

فالجزء الأول من الآية السابقة يستنكر تحريم منع هذه الحياة المادية وما فيها من طيبات العيش .. بينما الجزء الثانى منها يبيح هذه المنع والطيبات اباحة دائمة ومستمرة ، ما وجد الانسان على هذه الأرض ، ويؤكد هذه الاباحة بالتعقيب في الجزء الأخير منها ، بأنه لم يعد هنا لبس في حلها .. فالقول في ذلك مفصل .. وطريق العلم به ميسر ، لا يحول دونه الا عدم مشيئة الانسان في العلم والمعرفة .

... ولكن الاسلام باستهدافه مباشرة انلاقات الانسانية في ذاتها ، عن طريق فريضة الزكاة .. يريد ان يؤكد هذا الجانب في روابط المجتمع ، ويجعله جانباً أصيلاً فيها ، يسبق الجوانب المادية منها ، اذ عدم تأكيده قد يجر الى التفاضى عنه ، فنسيانه ، تحت اغراء الجوانب المادية في العلاقات وتحت شدها وجذبها اليها وحدها ، وبذلك ينتهى التعادل في علاقات الأفراد ، وعندئذ تفكك هذه العلاقات .. وربما تحل الشحناء محل الالفة ، وكثيراً ما تحل محلها .

وحل مشاكل التفكك في العلاقات حينئذ لا يكون .. بتأكيد الجانب المادى وحده وهو الانتاج كهدف للمجتمع وكرابط اصيل في صلوات الأفراد بعضهم ببعض .. ولا يحول التوازن عند ذلك في توزيع الثروة القومية أو ما يسمى : بالعدل الاجتماعى ، دون بقاء هذه الصلوات مفككة ، ما لم يقترن بالعدل الاجتماعى في توزيع الثروة القومية .. تأكيد الجانب الانسانى والعمل على جعله ملحوظاً في الدرجة الأولى في العلاقات . ولا يتم اطلاقاً جعل الجانب الانسانى ملحوظاً في الدرجة الأولى في علاقات الأفراد بغير نظام الزكاة كعبادة رئيسية ، وعلى نحو ما جاء بها الاسلام في وجوبها وتحديد مصارفها .

والزكاة اذن ليست تبرعاً مرهوناً بمشيئة الانسان .. بل هى حق المال ، واجب الاداء ويقابل الامام من امتنع عن ادائها .

وحديث أبى هريرة ، في رواية الجماعة عدا ابن ماجه .. لا يترك مجالاً للشك في أنه واجب على الامام ، وواجب على الأمة .. قتال مانعى الزكاة . ونصه (١) :

« لما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان ابو بكر ، وكفر من كفر من العرب ، فقال عمر .. موجه الكلام الى أبى بكر :

كيف تقايل الناس ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا اله الا الله . فمن قالها فقد عصم مني  
.. ماله ، ونفسه .. الا بحقه .. وحسابه على الله تعالى ؟ .. فقال أبو بكر :  
والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فان الزكاة حق المال ..  
والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ..  
لمنعتهم على منعها ..  
فوالله ما هو الا ان قد شرح الله صدر ابي بكر للقتال .. فعرفت :  
انه الحق « ...

... وكذلك حديث عبد الله بن عمر : فيما أخرجه البخارى ومسلم ،  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« أمرت أن أقاتل الناس .. حتى يشهدوا : ان لا اله الا الله .. وان  
محمدا رسول الله ،  
ويقيموا الصلاة .. ويؤتوا الزكاة ،  
فان فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم .. الا بحق الاسلام ، وحسابهم  
على الله « (١) .

... والزكاة اذن ضرورة من ضرورات المجتمع الاسلامى ، وما يسمى  
بالرعاية الاجتماعية في المجتمع الحديث ثم المعاصر .. جانب من جوانب عديدة  
أمر الاسلام بوجود العناية بها ، قبل أن ينظر فيها المجتمع العلماني ، وينظمها  
المجتمع الاشتراكي الماركسي .

واذا جاز للمجتمع الأوروبى الحديث ، او للمجتمع المعاصر اليوم ان  
يفخر : بأنه جعل الرعاية الاجتماعية ( Social Welfare ) غاية من غايانه ،  
وهنفا واجب التنفيذ .. لا يتوقف ، على تبرع متبرع ولم يعد احسانا ( Charity )  
نان فخره بذلك في واقع الأمر هو في مواجهة : « صندوق التبرعات » بالكنيسة  
كجانب من جوانب الخدمات التي كانت تؤديها الكنيسة — وما زالت تؤديه  
لمجتمعها .

... ولكن في مواجهة الاسلام .. لم تنزل ، كما أوضحنا ، هناك فجوة  
واسعة لم يجتزمها بعد المجتمع المعاصر الديمقراطي الرأسمالي أو الاشتراكي  
.. حتى يصل الى نظام المستوى في الرعاية الاجتماعية ، الذي ألزم به الاسلام

---

(١) نيل الأوطار : ج ٤ ص ١٢٧ .

المؤمنين به من طريق عبادة الزكاة سواء في أبعاد هذا المستوى . . أو في القوة الدافعة الى تحقيقه . . أو في ضمان الرضاء النفسى بتحقيقه .

ان ما يحكيه بعض رجال السياسة في المجتمعات الإسلامية عن فضل نظام الكنيسة ، وهو اجهة حكمها على عهد الفرون الوسطى . . ان هو الا تقليد لما يردده الغرب الراسمانى والشرق الشيوعى الآن في مواجهة نظام الكنيسة ، ومواجهة حكمها على عهد القرون الوسطى .

. . . . . وبيان واضحا الآن كذلك . . الفرق بين الزكاة وهدفها من جانب والضرائب في المجتمع المعاصر وغاياتها من جانب آخر . . وأن نظام الضرائب من أجل ذلك لا يعنى عن الزكاة في المجتمع الإسلامى المعاصر بحال ، لاختلاف اتجاه كل منهما .

. . . . . كما اتضح كذلك : ان الإسلام لا يعارض نظام الضرائب في المجتمع المعاصر ، لانه يتصل بتحقيق مصالح عامة للأفراد-وهى الخدمة المشتركة التى يتجه بها الى رفع المستوى الحضارى المادى ، ومستوى المعيشة المادية لهم . . . . . ولكن بجانب عبادة الزكاة التى يتجه بها الى تقوية الروابط الانسانية في المجتمع بين الأفراد . . وهى أمر ضرورى لبقاء المجتمع قويا متماسكا .

. . . . . و أخيرا بان واضحا أيضا : أن منزلة الزكاة في المجتمع الإسلامى ، كمجتمع انسانى . . ألزم ومقدمة على الضرائب : فى الوجوب والنحصيل ، فالإسلام يعنى فى الدرجة الأولى . . المستوى الانسانى فى العلاقة الاجتماعية . لأن هذا المستوى هو الأصيل والباقى فى تماسك المجتمع واستمراره . . . . . لأنه كذلك الأمر اندائر فى كل مجتمع : فى البدو أو فى الحضر ، وفى السهول أو على قمم الجبال ، وفى الصحراء والرمال أو فى حقول الزراعة والغابات .

أما مستوى الرفاهية والحضارة المادية فى معيشة الانسان . . فأمر ينوقف على الامكانيات الاقتصادية لكل مجتمع ، ولذا امكانية تعميم مستوى حضارى مادى موحد فى المعيشة ليس فى مقدور أى نظام للحكم ، ولا فى مقدور أى انسان كذلك . . وبيانتالى لا يكون مطلوبا لأى نظام اجتماعى فى الحكم يحتفظ لنفسه بالسلامة من جانب وملاعبة الانسان فى كل بيئة وفى كل جيل . . من جانب آخر الا اذا توفرت الطاقات الاقتصادية اللازمة وتوفرت رغبات الأفراد نحو تحقيقها ، بخلاف المستوى الانسانى فى العلاقات . . فانه ينوقف على ازادة الانسان وايمانه . . وذلك أمر مقدور وممكن لكل فرد وتنفيذه رهن بتوجيه الانسان وتربيته .

\*\*\*

## الانفاق ... يتجاوز « الواجب » :

● وما يدعو اليه الاسلام من انفاق المال فيما وراء الزكاة الواجبة كعبادة يتقرب بها المؤمن الى الله . . . يتجه به ايضا الى مزيد العناية بمصارف الزكاة ، وتأكيد تلافى الضعف والوهن في علاقات الأفراد في المجتمع ، وليس الى رفع المستوى الحضارى المادى في معيشة الانسان .

(( يسألونك ماذا ينفقون ، قل ما أنفقتم من خير فلولالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل ، وما تفعلوا من خير فان الله به عليم ))(١) .

... (( وسيجزيها الأتقى . الذى يؤتى ماله يتركى . وما لأحد عنده من نعمة تجزى . الا ابتغاء وجه ربه الأعلى . ولسوف يرضى ))(٢) .

.. ثم يقول القرآن في مقابل ذلك :

(( أرايت الذين يكذب بالدين . فذلك الذى يدع اليتيم . و لا يحض على طعام المسكين ))(٣) .

... ان رفع المستوى الحضارى المادى في معيشة الانسان في نظر الاسلام . . . أمر خاص بالانسان نفسه ، وليس هدفا يستهدفه بتعاليمه . لان الاسلام لو طلب رفع هذا المستوى كفاية من غايات رسالته . . . لطلب تراحم الناس على متع هذه الحياة الدنيا . . . وبالتالي طنب تخصصهم عليها .

وذلك لا يتفق مع ما يندد به القرآن في قوله :

(( ألهاكم التكاثر . حتى زرتم المقابر ))(٤) . . . (( فاما من طفى . وآثر الحياة الدنيا . فان الجحيم هى المأوى . وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى . فان الجنة هى المأوى ))(٥) .

وإذا كان رفع المستوى الحضارى المادى أمرا خاصا بالانسان . . . فهو متروك له وحده في تحصيله ، وتنظيم الانتفاع به . . . مشتركا مع غيره . . . أو مستجيبا لنداء ولى الأمر في شأنه عندما يرى ضرورته . . . بحيث لا ينسيه السعى اليه اصول السلوك في علاقات الأفراد . . . وهى تلك . . . التى تصون هذه العلاقات من الضعف . . . وتعمل على تأكيدها وتميبتها مما جاءت بها تعاليم الاسلام ، ومن بينها أداء الزكاة في المال .

... ويجب أن يتذكر دائما : أن الاسلام لا يدخل في طلب أمر ما ،

(٢) الليل : ١٧ — ٢١

(٤) التكاثر : ١ ، ٢

(١) البقرة : ٢١٥

(٣) الماعون : ١ — ٣

(٥) الفازعات : ٢٧ — ٤١

أو في نهى عنه .. إلا إذا كان فعله ، أو تركه مما يتوقف عليه كيان المجتمع في تماسكه وقوته . وما وراء ذلك متروك لحرية الأفراد ومشية المجتمع في الإطار الذي لا يهدد كيانه .

يود الاسلام أن يكون هناك استمتاع بالدنيا وبزينتها من مال ، وبين من يملك المال وينجب البنين .. ولكن يود قبل ذلك أن يكون هناك استمتاع بالخصائص الإنسانية في علاقات الأفراد بعضهم مع بعض . يود أن تسود المحبة هذه العلاقات وأن تقوم على تواد بين جميع أفراد المجتمع ، قبل أن تشيد التصور نسكنى القادرين ، وتعبد الطرق وتستكمل المرافق الحيوية في ممتلكاتهم وفي أرجاء جوانب حياتهم المختلفة ..

.. انه يرحب بالحضارة المسادية ، ولكن يوجب قبلها الحضارة ائبي تتمثل في سد العوز والحاجة ، وفي سد ثغرات الخصومة والنزاع والحق .

وإذا كانت زيادة العناية بمصارف الزكاة هدفا لطيب الاسلام اتفق المال فيما وراءها . فان تأكيد الميل الاجتماعي في الانسان هدف آخر بجانبه . وهو الميل الى الغير والتعاطف معه .

فتجربة انفاق المال في غير منفعة شخصية مباشرة ، وفي غير ما يعود على الفرد بمنفعة خاصة له .. من أقوى العوامل في ايقاظ الوعي الجماعي في الانسان ، وفي جعل هذا الميل ذا فاعلية في ربط الانسان بالانسان ..

فان غريزة الاقتناء والادخار من أشد الغرائز قوة وفاعلية في الانسان . ولمصلحة الفرد الشخصية والأنايية أولا . ولذا إذا انفق المال في سبيل الغير ولمصلحة العلاقات الإنسانية المشتركة في المجتمع .. كان ذلك أمارة على وجود هذا الوعي الجماعي المشار اليه . . . وكان أمارة أخرى على نفاذه في حياة الانسان ، بحيث أمكن ، ويمكن أن يوقف الغريزة الطبيعية عند حد معين ، وهي غريزة الاقتناء والادخار ، أو بحيث أصبح هذا الوعي الجماعي الطارئ ذا قوة أشد من أمر طبيعي ذاتي موجود في الانسان .. منذ أن وجدت فيه الحياة .

ومن أجل الصراع بين قوة طارئة تقوم على ميل قائم في الانسان ، هي قوة الوعي الاجتماعي ، وقوة أخرى طبيعية .. موجودة بالفعل في الانسان هي قوة الغريزة ، ومن أجل جعل تلك القوة الطارئة ذات فاعلية أكثر في هذا الصراع .. كانت عناية تعاليم الاسلام بطلب الانفاق من المال فيما وراء الزكاة ، عناية مركزة ومتنوعة الأساليب : بين الترغيب مرة ، والتخويف أخرى .. وبين التحليل لعناصر الانفاق في سبيل الله مرة ، أو تحليل عناصر الانفاق رياء أو انماء للمال انماء غير مشروع مرة ثانية ، بحيث يظهر في حساب الموازنة : أيهما أكثر نفعا .. . . . وأيها أشد خسرانا .. . . .

نقرأ قوله تعالى :

« يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالبن والأذى ، كالذى ينفق ماله رئاء الناس ، ولا يؤمن بالله واليوم الآخر ، فمئله كمثل صفوان عليه تراب فأصابه وابل ففرقه صددا ، لا يقدرين على شيء مما كسبوا ، والله لا يهدي القوم الكافرين .

.. ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله وتثبيتا من أنفسهم .. كمثل جنة بربوة أصابها وابل ، فانت أكلها ضعفين .. فان لم يصبها وابل .. فطل ، والله بما تعملون بصير» (١) .

... ونقرأ كذلك قوله :

« الذين ياكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس» (٢) ...

وقوله :

« يحق الله الربا .. ويربى الصدقات ... والله لا يحب كل كفار أثيم» (٣) .

... فنجد أن القرآن يشبه في الآية الأولى — في المثل الأول : انفاق المرأى في عدم اثره وفائدته ... بحجر كان عليه غبار فسقط مطر شديد فاذهب عنه الغبار كلية ، وبقي الحجر صددا لا يمكن ان يثبت عليه شيء ما ..

... بينما يشبه في المثل الثانى في الآية التالية : الانفاق ابتغاء مرضاة الله في ازدهار اثره ونفعه بحديقة على ربوة عالية يسقط عليها ماء السماء في صورة مطر أوفى صورة ظل ورزاز ومن أجل ذلك تؤتى ثمرتها مضاعفا .

.. وفي الآية الثانية يصف القرآن أكل الربا بالتخبط في وضعه ، وباهتزاز موقفه في انحياة .. بسبب ما يخلفه الربا من حقد وضعينة في نفوس أصحاب الحاجة الذين اضطرتهم حاجتهم الى قبول الربا في المعاملة الاقتصادية . فسيف التهديد مرفوع على رأس المرابى .. وبذلك يعيش في خوف الانتقام . ومن يعيش في خوف الانتقام ... قلما يثبت له وضع أو موقف .

... وفي الآية الثالثة ... يخبر القرآن بحقيقتين ، على خلاف ما يبدو في التصوير الأولى لمسائل المال :

(١) البقرة : ٢٦٤ ، ٢٦٥

(٢) البقرة : ٢٧٥

(٣) البقرة : ٢٧٦

الحقيقة الأولى : أن الزيادة في كمية المال ، عن طريق الربا .. هي نقص في واقع الأمر أو الغاء لقيمتها واعتبارها .

.. والحقيقة الثانية : أن النقص في كمية المال ، عن طريق الانفاق في أوجه الخير والروابط الاجتماعية هو اضافة جديدة في الواقع الى مال المنفق . ذلك أن أمان المنفق وأطمئناته ومتعته بمحبة الآخرين له في مجتمعه .. يساوي الكثير في ذاته .. وفي الوقت نفسه مدعاة للنشاط المثمر في المال . بينها خوف المرابي وقلقه .. يفقده متعة المال في نفسه .. كما يحرمه من فرصة استثمار المال استثمارا يتيح الحفاظ على رأس المال ، فضلا عن أن يتيح له الاطمئنان على حياته . وبذلك تخلق اضافة الربا الى صاحبه .. مشاكل من نقص ماله على الحقيقة . وهي مشاكل الخوف على الحياة .. وعلى المال .. وعلى المتعة بسبب المال .

وتلك هي بعض النماذج انقرآنية في العناية بطلب انفاق المال ، بعد الزكاة .. في مصارف الزكاة نفسها .. حرصا على تنمية الوعي الاجتماعي لدى الأفراد .. وحملا على نفاذ فاعليته في العلاقة بينهم .

● وبالإضافة الى الهدفين السابقين بين أهداف الاسلام بطلب انفاق المال في مصارف الزكاة ، عدا فريضة الزكاة .. يمكن أن يستخلص هدف ثالث ، هو : منع تكديس المال ... ومنع انفتنة في اغرائه .

اذ الانفاق وفي غير المنافع الشخصية الأنانية هو تشذيب لغريزة الملك والاعتناء .. ومداومة الانفاق .. هي استمرار لعملية التشذيب لتلك الغريزة . ومن ثم لا يستطيع أن تنجح في اتجاهها الغريزي وتتحرف بالمال عن وظيفته الاجتماعية التي حددها الاسلام بأنها : قيام المجتمع وكيانه .. في قول القرآن الكريم ، في سورة النساء « **ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا** » (1) .

فحشية الفتنة باغراء المال قائمة ، اذا ترك المال يتكدس في يد صاحبه .. وشحت نفسه فأمسكه عن الانفاق ، أو عن التداول .. وعندئذ تطغى غريزة الملك والاعتناء .. وتتوحش . وحينئذ يتحول المال في يد صاحبه الى نقمة بعد أن كان نقمة .. والى شقوة بعد أن كان متعة .. والى وسيلة للتخريب للذات الفردية وللعلاقات الاجتماعية على السواء ، بعد أن كان وسيلة للبناء والتعمير . ويومئذ يكون سوء المصير :

(1) النساء : ٥

« وأما من بخل واستغنى . وكذب بالحسنى . فسفسره للمسرى .  
وما يفنى عنه ماله إذا تردى . . . » (١)

وضراع الماركسية اللينينية الاحادية للراسمالية الديمقراطية ،  
وتطرف كل منهما في النظرة الى الانسان وفي تحديد قيمته وسلوكه . . هو :  
احدى نتائج تكديس المال ، وتوحش غريزة الملك والافتناء وشح النفوس  
وتكذيبها بالحسنى . فليست الحسنى . . الا انسانية الانسان في أحص  
مقوماتها في وعيها الاجتماعى . . وضبط أنانيتها . . والحد من أهواء ذاتها .

\* \* \*

### المجتمع المعاصر مجتمع ضرائب . . . وليس مجتمع زكاة :

ومجتمع المسلمين في نظام الحكم المعاصر . . قهر على الأخذ بنظام  
الضرائب تحت ضغط التوجيه العلمانى ، وفرض التبعية للمجتمع الأوروبى ،  
وحكم الميل الى تقليد الحضارة الغربية . ومعنى ذلك أن مجتمع المسلمين يعنى  
بفرض الضرائب . . . . . وبالتحصيلها ، على نحو ما يراه نظام الحكم ضروريا  
باسم الصالح العام : في تحقيق خدمات عامة ، أو في تغطية حاجات ضرورية . .  
دون رعاية الى الزكاة ومصارفها .

ويتوالى العناية بنظام الضرائب الحديث وحده ، وتأكيد تحصيلها عن  
طريق السلطة التنفيذية . . خف وزن الزكاة وشأنها وأصبحت على هامش  
حياة المجتمع . . الى أن صارت خلف هذه الحياة ونسيت أو كادت . . وبالأخص ؛  
عندما أصبح تنفيذ الضرائب مستوعبا لمصادر الإنتاج كما في الاقتصاد القومى  
والتلعب المنهى في مختلف الحرف والأجهزة في نظام الحكم . . . . . وعندما صار  
عبء أداء هذه الضرائب يحمل النفس على الشح باخراج الزكاة بالاضافة اليها  
وغيرا للامكانيات الضرورية للمعيشة اليومية لكل ذى أسرة وصاحب عمل .

وبإهمال تحصيل الزكاة . . أهمل مصرفها الخاص . وهو ذلك المحرف  
مهما تعدد نوعه - الذى يرمى جانب العلاقات الانسانية في المجتمع . . ويرعى  
جانب القيم العليا فيه ، وهى القيم الاسلامية نفسها . . كما يذكر المجتمع  
دائما باسلامه . . ويجعل الاسلام قاعدة الحكم فيه .

وفي ظل نظام الضرائب تتحول الدعوة في المجتمع الى المبادئ والقيم . .  
الى أسس النظام العلمانى أو الى أسس النظام الماركسى اللينينى الاحادى .  
وذلك بدلا من القيم الاسلامية التى قام عليها المجتمع الإسلامى وتطور تاريخها  
في صلة قوية بها .

(١) الليل : ٨-١١ .

... ذلك لأن الضرائب وان كان فرضها لقاء أداء خدمات عامة .. فان للثانمين على الحكم فى النظام العلمانى أو فى النظام الماركسى فى وقت ما : أن يدعوا أن استقرار الحكم والدعوة الى طاعته .. من الخدمات السامة وان تكن فى حقيقة أمرها دعوة الى تثبيت عهد معين من عهود الحكم العلمانى الغربى أو الالحادى الشرقى .

فاذا خصص جانب من ميزانية الضرائب لشئين اندعوة الاسلامىة ، بالاضافة الى دعوة العهد العلمانى أو الماركسى .. فىقدر ما تكون ممارسة هذه الشئون ، أو بقدر ما تتجه الدعوة الاسلامىة الى تأييد العهد لفائمه من عهود الحكم العلمانى أو الماركسى .. أو على الأقل بقدر ما تستسلم له ، ولا تعارضه . وهذا على خلاف ما اذا نفذ نظام الزكاة .

فليس القصد فى الزكاة فى الدرجة الأولى وجود مال .. بقصد ما هو توزيع هذا المال فى مصرفها . ومن أهم مصارفها : الدعوة الى سبيل الله ... وصيانة القيم الاسلامىة من الإنكار ، أو اللامبالاة .

والدعوة الى سبيل الله ، وصيانة هذه القيم .. قد يتطلب تنفيذها معارضة أسلوب عهد من عهود الحكم الوطنى العلمانى أو الماركسى .. وقد يصطدم به فى غير لين أو هوادة .

ولذا : فالدوافع التى تدفع الحكم الوطنى بعد استقلال المجتمعات الاسلامىة عن النفوذ السياسى للاستعمار الأوروبى .. الى انهك بأسلوب العلمانىة أو الماركسىة فى نظام الحكم والادارة والتوجيه والنتزيع .. هى نفسها التى تدفع الى اهمال جباية الزكاة ، وبالتالى الى : انتغاضى عن تحقيق مصارفها .

وكذلك : ضغط العلمانىة على المجتمعات الاسلامىة على عهد الاستعمار فى تقبل الاتجاه العلمانى .. هو نفسه السبب فى تخلف المسلمين عن أداء الزكاة .. وهو السبب أيضا فى استخفافهم بأدائها ، اعتمادا على أدائهم للضرائب التى يفرضها نظام الحكم العلمانى السائد فى المجتمع الاسلامى وقتئذ .

ولو أن المسلمين فى تقبلهم للضرائب بدلا عن الزكاة ، تمسكوا بانجاز مصارف الزكاة حسب ما يهدف اليه الاسلام فى مجتمعه .. لكان قليلا أمر بتقبلهم للضرائب كنظام فىه العرض مؤقتا ، الى أن يستطيعوا أداء الزكاة كعبادة أولا ، ثم كوقاية ثانيا للمجتمع الاسلامى ولبيادته : من أن ينفذ اليها الضعف .. أو الاستخفاف .. أو الهوان على ممر الاسم .

ان الضرائب ، مرة أخرى : لا يعارض الاسلام فرضها والزام المسلمين بها

.. ان تحققت بها مصلحة عامة ، وارتضاها أصحاب هذه المصلحة من المسلمين لأن ذلك شأن من شئونها الدنيوية . ويتعبير آخر : لأن ذلك يرتبط بمستوى الحضارة المادية للحياة الانسانية .

ولكنه لا يحتم الاسلام ذلك . لأنه قد لا يكون في مقنور كل واحد .. ولأن المستوى الحضارى المادى للحياة الانسانية غير محدد . فهو يختلف من مجتمع الى آخر ، ومن فرد الى فرد .. ولأنه اذا دعا الاسلام الى ذلك فقد لا يضمن سير المكلفين به الى الترف ، والبيذخ ، والاسراف ، مما يعين قلة على العبث والفساد .. بينما يدفع الكثرة الى الشقاء .

ونكن الزكاة ، كالمصلاة سواء بسواء ، يتوقف صلاح الأمراد وأهليتهم للحياة الانسانية على أداء الأولى .. ويتوقف قوام المجتمع على أداء الثانية . والمجتمع الذى يطلبه الاسلام ليس هو مجتمع الرفاهية المادية .. وانما هو مجتمع الانسانية فى السلوك والمعاملة .. اذ قلنا يبقى مجتمع الرفاهية المادية متماسكا فترة طويلة .. دون أن يطلب المزيد من هذه الرفاهية . والمزيد منها ينطوى على فناء المجتمع نفسه وانهاره ثم قلما كذلك يكون مجتمع الرفاهية المادية مجتمعا سعيدا .. مجتمعا مطمئنا . لأن ضواهر الانحلال والقلق .. هى أولى آثار الرفاهية المادية على النفس البشرية .

اما مجتمع الانسانية فهو مجتمع الأزمات والشدائد .. قبل مجتمع الرخاء والحضارة المادية . لأنه قام على قوة الايمان ، وانتضحية والترايط .. ولذا فهو معد للكفاح ، وليس للنعوذ .. ومعد لتقبل مرارة الضيق ، قبل انتظار فيض المعيشة . ومن أجل ذلك : بقاؤه أدام .. ومتعته أوسع وأعمق . لأنها متعة المنتصر بإرادته ... وليست متعة المهزوم بشهوته .

ولذا : الزكاة عبادة .. وبيست هى انفاق مال ، بقدر ما هى قربى الى الله . وكونها قربى الى الله يرتبط بها الصالح الاساسى والحنى لبقاء المجتمع .

ان ثورة أبى بكر الصديق رضى الله عنه على « ماعى الزكاة » على عهده ، مع ما عرف عنه من سعة الصدر واللين .. ليست ثورة على أفراد وصفوا بأنهم مرتدون .. وانما هى فى واقع الأمر ثورة من أجل مستقبل المجتمع الاسلامى والخشية من انهياره اذا تفشى اهتزاز قيمة الزكاة فى نفوس المسلمين .. وتفشى الميل فى هذه النفوس الى عدم أدائها . لأنها عندئذ ، كما ذكرنا قبل .. ليس هناك ضمان لاستمرار الدعوة الى سبيل الله .. ولا ضمان كذلك لعدم الاستخفاف بالقيم الاسلامية .. ولا حائل يحول وتنتذ من سيطرة روح الحقد من صاحب حاجة على مؤسر ، ومن مستذل مسترق على منتهع بحريته فى آدميته .

... لم تكن ثورة الخليفة الأول أبى بكر ثورة على أفراد رجعوا عن  
الايان بالاسلام ، لأن القرآن نفسه يقول : « لا يضركم من ضل اذا  
اهتديتم » (١) .

نعم الرجوع عن الاسلام بعد الايمان به .. يعطى فى مظهره اشارة على  
تفكك المجتمع الاسلامى او على التشكك فى قيمه . وهذا من شأنه أن يضعف  
مستقبل المجتمع نفسه . ولكن سبب الثورة الحقيقى .. هو الخشية من  
توقف حركة المجتمع الاسلامى وحيويته ، عندما ينهار مورد الزكاة كمصدر  
للحفاظ على قيم المجتمع فى أية صورة من صور المحافظة عليها .. وهى  
الابواب التى تمثل مصارف الزكاة .

\* \* \*

... واجب المسلمين اليوم :

ولذلك : واجب المسلمين اليوم ، كى يعيدوا الاسلام الى قوته فى  
مجتمعهم ... ان يدعوا الى أداء الزكاة .. وان يعملوا على تحصيلها ، مهما  
كانت العقبات فى طريقها .. وان يوجهوا ما حصلونه منها فى بعض مصارفها  
انتى يكون المجتمع المعاصر فى اشد الحاجة اليها .. من جهة تمكين الاسلام  
من أن يأخذ طريقه الى القوة فيها من جديد .. فى مواجهة العلمانية ..  
والماركسية اللينينية الاحادية .

... يجب أن يتأكد فى وعى المسلمين .. معنى العبادة فى الزكاة .  
فأوتاف الخيرين من المسلمين كادت تطمس معالمها .. وبالتالي كادت تتوقف  
جوانب الصرف فى اهدافها .. ومن ثم : لا يكون هناك مال فى أى مجتمع  
اسلامى ندعوة اسلامية .. ولا هناك ما يعبر عن علاقه انسانية فى مجتمع  
اسلامى ، وحسبما يرسم الاسلام .

... اذا لم تقو عبادة الزكاة من جديد .. وادا لم تأخذ مكانها فى حياة  
المسلمين مرة اخرى فالخشية كل انخشية ان تذهب شخصيتهم . واذا كانوا  
مجتمعا ... فالى تبعية لغيرهم .. والى حين من الزمن . لأن التبعية للغير  
فى بقائها له مرهونة بقوة نفوذه ، وقوة جذبه وشده .

ان الدعوة انرشيدة اليوم الى عودة المجتمع الاسلامى ليكون مستقلا فى  
ايدولوجيته .. هى فى الزكاة ، بادىء ذى بدء .. فى تحصيلها .. وتوجيهها  
الى مصارفها .

... وليس معنى العناية بشأن عبادة الزكاة .. اغفال العبادات  
الأخرى من : صلاة .. وصوم وحج . فهذه ضرورية كذلك لصفاء النفوس ،

(١) المائدة : ١٠٥

وقوة مراسها ، وألفتها ومودتها . ولكن القصد فقط : الى أن الزكاة في الفراغ الإسلامي القائم في المجتمعات الإسلامية المعاصرة . . تسد جانبا كبيرا فيها ، كما تعين العبادات الأخرى على تحقيق أهدافها : من صفاء ، وقوة ، وألفة ، ومودة . وفيما تشير إليه الآية الكريمة :

**« ولينصرن الله من ينصره ، إن الله لقوى عزيز . الذين أن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ، وأمروا بالمعروف ، ونهوا عن المنكر ، والله عاقبة الأمور » (١) .**

.. دليل واضح على أهمية الزكاة وصلتها بقوة المجتمع ، فالذين انتصروا بنصرهم لله . . أقوياء ، وهم من أجل بقائهم أقوياء . . يقيمون الصلاة . . ويؤتون الزكاة .

فنتفصيص الآية الكريمة على عبادتي الصلاة والزكاة في مجال القوة والعزة . . يصور : الى أي مدى يرتبط ضعف المسلمين باهمال الزكاة . . كما ترتبط قوتهم بأدائها .

وإذا كان نظام حكم المجتمع الإسلامي المعاصر — كالتنظيم الماركسي — لم يدع فراغا في ملكية المال لأداء الزكاة . . فالتوجب دعوة هذا النظام الى تحقيق أهداف الزكاة .

.. على أنه مما يشك فيه : أن يستجيب مثل هذا النظام لتحقيق أهداف الزكاة . لأن النظام الذي لا يترك فراغا في ملكية المال لأداء الزكاة . هو النظام القائم على إلغاء الملكية الفردية إلغاء تاما . وهو النظام الماركسي اللينيني . وهو يؤمن بإبعاد الدين أي دين كلية ، عن الحكم والتوجيه معا في المجتمع ، وإن كان على مراحل . . تتبدى باهماله واحتقار رجاله . . ثم تنتهي بالسخرية منه وإعلان إنكاره .

ثم مثل هذا النظام من جهة أخرى : يعنى أولا وبالذات بأيدولوجيته الإلحادية . . ونظرته الى الفرد والمجتمع مما يتيح له الاستمرار في الملكية العامة . ونظرة الاستمرار في الملكية العامة تخالف تماما نظرة الإسلام واتجاهه في حياة الإنسان .

إن الإسلام يقبل الملكية العامة كحل مؤقت لازمات قائمة في المجتمع . . ولكنه يرفض دواها كنظام أبدي .

(١) الحج : ٤٠ ، ٤١

ان شد المجتمعات الاسلامية الى علمانية الغرب .. او الى ماركسية الشرق تركها تعيش في فوضى العلاقات الاسرية وفي فوضى اخرى للعلاقات الاجتماعية .

... وربطها بأهداف الحضارة المادية وحدها .. أضعف فيها الجانب الإنساني . وهي لم تصل بعد الى مستوى حضارة الغرب . وطالما الروابط الإنسانية لا تشد بنائها .. فمن المشكوك فيه أن تصل الى هذا المستوى المادى يوما ما .

نعم : العامل الإنسانى لم يكن هو الذى كون المستوى الحضارى الغربى للمجتمعات الأوروبية العلمانية . وإنما كان عامل الاستغلال والخبذة والقرصنة .. هو الذى ساعد الغرب على الاستعمار ... وجعل الاستعمار وسيلة للاستغلال من جانب .. وللبناء المادى الحضارى من جانب آخر .

وانيوم فى عصر العلم والتكنيكية .. لا ينحج الا العامل البشرى . ولن تتوفر لهذا العامل قوته بدون : صفاء النفوس ... وقوة المراس ... ومودة العلاقات .

المجتمعات الاسلامية المعاصرة فى حاجة ماسة الى اعادة تقييم ذواتها .. قبل أن تنادى بالميل الى الغرب أو الى الشرق .. هى بحاجة الى فهم التقدمية أو القومية للاسلامية .. قبل أن تهتف بشعارات التقدم مرة .. وتعلن على الملا نداء القومية مرة أخرى ..

\* \* \*

## الفصل الثالث

# التأمين

### ... في النظام الرأسمالي :

التأمين ، وهو الصورة الواضحة في التعبير عن الذكائن الاجتماعى فى المجتمع الصناعى المعاصر ... نظام اقتصادى فى الدرجة الأولى ، يقوم على الاستثمار والربح الخاص ، قبل أن يقوم على فكرة التضامن والتكافل التى لها الطابع الأخلاقى والانسائى الاجتماعى ... يقوم على المشاركة المادية فى غالب الأحيان ممن له الكفالة والضمان ...

... ولكنه يعين الى حد ما ، على سد فراغ الحاجة عند الفواجع ووقوع الأزمات والتعرض للكوارث .

... هو نظام اقتصادى تقوم به شركات .. أو هيئات .. تستثمر رأس مال محدود فى سبيل تنفيذه وأن كان فى ذاته قليلا عادة بالقياس الى رؤوس الأموال الأخرى ، التى تباشر استثمارها شركات أو هيئات فى المحالات الاقتصادية الأخرى . لأن شركات التأمين تعتمد اعتمادا كليا على الأقساط التى تحصل من المؤمنى فى الغلة والربح .. ومع ذلك تستخدم فى مباشرة استثمار هذا المال المحدود خبرات فنية واسعة ومتعددة النواحي لتحقيق الهدف من « التأمين » وهو الاطمئنان لوفاء بالالتزامات الخدمة به .

... هو نظام اقتصادى كان يستهدف فى اول الامر حماية رؤوس الأموال المستثمرة فى التجارة والصناعة والمبانى والحيلولة دون تعرضها لخسارة مفاجئة غير متوقعة ، ربما تذهب بها أو تدفها على الانسحاب كلية من المجال

المستخدمة فيه .. دون تعرضها لخسارة الطريق أو الحريق ، أو النهب والسلب والقرصنة أو التخريب بفعل عدائي أو انتقامي .

وقد كان السبب المباشر لقيام نظام التأمين هو هذه الحماية لرؤوس الأموال الصناعية والتجارية ثم امتد الى « التعويض » عن مصادر الإنتاج . ومن بينها الإنسان ، اذا ما تعرضت للأخطار والأضرار ، مما يجعلها غير قادرة على تأدية وظيفتها الأولى .

فهو نظام استتبعه نظام الرأسمالية ، وله خصائص هذا النظام في الاستثمار والربح وتكوين الاحتياطي ... وله هدفه من القصد الى الربح المادي ، قبل القصد الى تضامن اجتماعي .

ولكن في الوقت الذي يقوم فيه بدور الحماية لرؤوس الأموال الصناعية والتجارية .. وفي الوقت انذى له خصائص وطابع النظام الرأسمالي في الاستثمار والاسترباح ... فانه يؤدي حتما دورا غير مباشر في تقليل الحاجة وتضييق مجال الفقر في المجتمع ... بما يقوم به من تعويض عند وفوق الأخطار والأضرار .

... ومع ذلك لم يزل بعيدا عن معنى « التكافل » الذي يقوم على روح التعاون بين الأفراد في الشدائد والأزمات ... لم يزل بعيدا عن معنى التكافل الذي هو استعداد انساني ينشأ بين الأفراد بناء على الايمان بقيم عنيا ... فوق المنافع المادية المتبادلة ... وفي المتع العرضية المؤقتة ... لم يزل بعيدا عن معنى التكافل الذي ينطوى على الايمان بالتضحية من المشاركين في الكفالة . والتضحية لا تكون فيما تقع فيه المبادلة المادية ... ولا تكون كذلك الا من أجل مثل وقيم عليا ... لا تكون الا من أجل أهداف غير شخصية ، وهي الأهداف الانسانية العامة .

اذ هذا النوع من التكافل ... أمر أخلاقي ... وقضية انسانية ، لا تدخل في مجال الاقتصاد والاستثمار ... على معنى : انه لا يستهدف منه ربح مادي ... بل على العكس : ينتظر فيه غرم مادي ... هو : ما يقدمه المتكافل للطرف الآخر عند وقوعه في شدة أو أزمة ، ولكن مع ذلك تلازمه مسرة نفسية .. هي مسرة الاستطاعة على المعاونة وعلى المعاونة نفسها بالفعل ... ومسرة التنفيس عن الايمان بالقيم والرابطة الانسانية المشتركة .

\* \* \*

### ... قبل ضغط الفلسفة الماركسية :

ويبدو واضحا : بما للنظام الرأسمالي جملة من خصائص في نظام التأمين من حرية فردية في التعاقد وقصر نظامه على حماية رؤوس الأموال الأخرى الموظفة في الصناعة والتجارة ... في تلك الفترة انى لم يتأثر فيها النظام الرأسمالي بعد بالفلسفة الاشتراكي وتهديدها لكيانه الخاص .

وهى تلك الفترة التى لم تنزل فيها هذه الفلسفة الاشتراكية مجال التطبيق العملى فى مجتمع ما ... الى ما بعد الحرب العالمية الأولى والى قيام الثورة الروسية فى أكتوبر سنة ١٩١٧ ... وكذلك الى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ ومشاركة الاتحاد السوفيتي نتائج النصر فيها للحلفاء الغربيين .

فكان عقد التأمين اختياريا ، لا الزام فيه بحكم القانون ، أو بحكم نظام الدولة لو توجيهها ... سواء من الشركة أو المؤمنين أنفسهم ، وكان استثمار الأموال المتحصلة بسببه استثمارا حرا تساعد الدولة على حريته وتلتزم بازالة العقبات من طريقه .

... كما كان الهدف منه متمحضا للغرض الاقتصادى ، ولعامل الربح .. من جانب هيئات التأمين وشركاته ... أو من جانب المؤمنين على رؤوس أموالهم أو على حياتهم من أجل أسرهم . وإذا بدأ عامل الربح فى جانب الهيئات والشركات الخاصة بالتأمين فى أرقام ميزانياتها ... فإنه يظهر فى جانب المؤمنين فى تجنبهم الأضرار والمخاطر لرؤوس الأموال ... أو فى تخفيف ويلات الكوارث وتضييق الهوة عند انفاجع بانتهاء حياة من هم من أرباب الأسر ، انتهاء عاديا بسبب الوفاة ... أو غير عادى بسبب حوادث المجتمع المدنى وما يتعرض له من أخطار على الحياة الانسانية .



### ... وبعد تطبيق الفلسفة الماركسية :

ولكن بعد أن اشتد الوعى بالفلسفة الاشتراكية ودخلت مجال التطبيق فى حياة المجتمع ، وأصبحت نظاما للحكم فعلا ، وأخذ هذا النظام الاشتراكي يهدد بدعوته النظام الرأسمالى فى صلة أصحاب رؤوس الأموال بعمال المصانع وغيرها ... استجاب النظام الرأسمالى لمطالب العمال ، وان كان فى دائرة أقل وأضيق مما يصنعه النظام الاشتراكي فيما يسمى : بالرعاية الاجتماعية ، والصحية . وتتمثل هذه الرعاية فى صنوف التأمينات المختلفة .. ضد الإصابة أثناء العمل .. وضد الشيخوخة وضد العجز .. وضد البطالة . كما تتمثل

في صنوف الرعاية الأخرى .. بتوفير المساكن الصحية .. والعلاج والدواء ..  
وأماكن التعليم لأولاد العمال وتوفير وسائل المواصلات والخدمات العامة .  
... وأصبحت من أجل ذلك ضروب التأمين عديدة في النظام الرأسمالي  
.. بعد تدخل الدولة ... وفرضها نظام التوجيه في الاقتصاد القومي ،  
محافظة عليه من أخطار التخريب ، وثورات العمال وأضراباتهم التي تنصح  
بها نقاباتهم ... بوحى من الفلسفة الماركسية .

ولكن مع تعدد ضروب التأمين واختلاف أنواعه .. فلم يزل محتفظا  
بطابع الأسس الاقتصادية في نظام الرأسمالية وعلى الأخص لم يزل محتفظا  
بالمشاركة المادية في عقد التأمين .. على معنى : أن من لصالحه التأمين ..  
أو من ينتفع بالعوض عن الأضرار التي تقع في جانب العمال .. يسهم مقدما  
بنسبة طوال قدرته على العمل ومباشرته إياه .. على أن يسهم أصحاب  
رؤوس الأموال باقتسام أخرى مساوية ، أو أزيد قليلا عن قسط العمال في  
تنفيذ عقود التأمين التي تبرم بين الطرفين تحت طنب القانون وتوجيه الدولة  
.. لصالح الاقتصاد القومي .

\* \* \*

### ... في النظام الماركسي :

وقد خضع النظام الرأسمالي للتوسع في مجالات نظام التأمين ، وخرج به  
من دائرة الحماية لرؤوس الأموال ... إلى حماية أعمال وأسرهم كذلك ...  
لا طوعية للفلسفة الاشتراكية ... ولكن كرها وتحت ضغط التجمعات  
العملية في النقابات وتهديداتهم على الأثقل في الانقطاع عن العمل لفترة  
أو لفترات ... يتسبب عنها انخفاض الانتاج وتقليل الربح ... مما  
يصاد هدف الرأسمالية ويعوقها عن النشاط والحركة .

أما النظام الماركسي فهو في ضروب التأمين الخاصة بالرعاية الاجتماعية  
والصحية والطبية للعمال وأسرهم فهو يصدر عن :

● داعى التحول في الاقتصاد القومي .. بنقل الملكية الفردية بعد  
انغائها إلى ملكية عامة ... وإيجاد قطاع عام له وحده السيادة في توجيه  
الاقتصاد القومي .. هو توجيه الدولة دون سواها .

فالقطاع العام عندئذ حل محل أصحاب رؤوس الأموال ، وأصبح رأس  
المال للدولة بدلا من الأفراد ، كما أصبحت الدولة هي المباشرة للاستثمار كما  
هي المالكة للمال ... وبالتالي تنقل إلى الدولة الآن مسؤوليات الرعاية  
الاجتماعية ، والصحية والطبية التي يفرضها الاقتصاد الموجه في النظام  
الرأسمالي . وعندئذ كذلك : ليست الدولة الماركسية منفصلة في تنفيذ ضروب

الرعاية المختلفة عن طريق التأمينات المتعددة الجوانب لصالح العاملين في المجتمع .. لأنها هي المالكة فعلا للمال .. وبذلك أصبحت رعايتها الاجتماعية أمرا واجبا وحتميا . فان هي قصرت الآن في هذه الرعاية .. لا تكون دولة ... بل بالأحرى تكون عصابة .. أشبه بالقرصنة وقطاع الطرق ..

● ... كما يصدر هذا النظام الاشتراكي بدافع الفلسفة التي قام عليها نفسه ، وهي الفلسفة الاشتراكية التي لم توجد الا كرد فعل لطغيان النظام الرأسمالي ومساوئه في اهمال شئون العمال ... وعدم العناية بمستواهم الانساني في أى جانب من جوانب الانسانية .

... ومن أجل تلافى هذه المساوىء كانت نظرية ماركس في : « القيمة » .. التي تجعل عمل العامل دون ما عداه .. هو المقوم للسلعة .. ومن ثم : ففائض القيمة الذي تعتبره الرأسمالية ربحا عائدا لأصحاب رؤوس الأموال .. يعتبره ماركس حقا للعمال وحدهم .. أخذ ويؤخذ منهم استغلالا من أصحاب انعمل لمجهود الطبقة الكادحة من العمال ! ... وهذه النظرية تؤدي بمنهجها الى وجوب توسيع انخدمات والضمانات الكافية لصالح العمال ... وصالح أسرهم : ان في الصحة أو في التعليم والتدريب .. وان في الاسكان والمرافق التي تيسر لهم سبل العيش .. وان في التأمين عند الشيخوخة .. أو عند الاصابة أثناء العمل أو العجز الجزئي أو الكلي عن العمل ... أو عند البطالة وعدم مباشرة العمل ..

وإذا لم يقم النظام الاشتراكي الماركسي بهذه التوسعات في الخدمات والضمانات للعمال ... فانه يكون عندئذ قد انحرف عن طريقته الذي رسمته فلسفته وأوحت كذلك بالثورات والانقلابات ضد الرأسمالية .. رفعا لظلمها واعتداءاتها على حقوق العمال ومستوى بشرتهم وأدميتهم .

... على انه في واقع الأمر من جهة أخرى : من صالح الدولة في النظام الماركسي قبل صالح العمال فيه ... أن تعنى الدولة بمستوى المعيشة لعمال المصانع ، والمزارع وعمال جميع مصادر الانتاج . لأن الدولة طالما ملكت المال باسم القطاع العام أو بأى اسم آخر الممثل في جميع مصادر الثورة القومية .. وطالما تؤجر العمال على انتاجهم ... وطالما تلزم العمال بحكم النظام على العمل ، دون أن يختاروه بالدخول في عقد للعمل مثلا كما هو الشأن في النظام الرأسمالي ... فانها تملك العمال وقتئذ كطرف في الانتاج .

وإذن من مصلحة الانتاج في الاقتصاد القومي ... أن يعنى بالعمال ... كما يعنى بمصادر الثورة القومية نفسها . ونظرية ماركس في انقيمة السابقة .. تجعل العمل نفسه سلعة مادية . فاذا لم يراع النظام الماركسي المستوى

المعيشى ، والصحى ، ومستوى الخدمات العامة للعمال . . فقد أضر بالعمل كسلعة . . . وبالتالي أضر بالامتداد القومى التى تملك الدولة الآن جميع مصادره .

. . . واذن ليس دافع رد اعتداء الرأسمالية على حقوق العمال المشروعة . . وليس تمكين العمال من أجل إنسانيتهم وكرامتهم الإنسانية ، كعامل إنسانى . . هو الذى يحرك النظام الماركسى نحو توسيع ضروب الرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية للعمال وانما هنا : عامل مادى اقتصادى وراء هذه انظاهرة الإنسانية فى فلسفة الماركسية هو الأصيل فى التحريك والدفع . . وهو عامل الانتاج المادى الاقتصادى . . . والمحافظة عليه .

. . . دولة تجمع المال كله فى صندوق تحت حراستها ورقابتها . . . وتلزم جميع أفراد المجتمع بالعمل فى غير مشيئة واختيار . . . هى مالكة من غير شك للأمرين معا . ومن السنفه عندئذ أن تهمل فيما تملك ، وبالأخص أن هدفها « الملك » من أجل الحكم لا غير .

وربما لو أتيح لأصحاب رؤوس الأموال أن يملكوا العمل عن طريق انزام العمال واكراههم على العمل كما يفعل النظام الماركسى . . نبكروا برعاية العمال . . . ولم يصل بهم الوضع انى أن يكونوا منحرفين فى استغلال المال واستثماره . . . مما شجع على وجود الفلسفة الاشتراكية وعلى قيام نظام الحكم العمالى وهو النظام الماركسى .

ويتجلى العامل المادى أو العامل الاقتصادى فى تاصيل انفلسفة الماركسية قبل العامل الإنسانى . . . ان نظام التأمينات الاجتماعية فى أسسه ومبادئه . . هو نفس النظام فى الرأسمالية . . هو حصيلة الاستقطاعات والأقساط التى تخصم من اجور العمال بالاضافة الى حصة صاحب العمل وهو الدولة هنا . . . ويسير فى الاستثمار على نمط ما فى الرأسمالية وان كانت الدولة هنا هى التى تباشر عمليات التنمية الاقتصادية فى مشروعاتها التخطيطية .

. . . ولو ان الدولة الماركسية سلكت فى نظام التأمينات الاجتماعية مسلكا غير مسلك صاحب العمل والعامل ، فى النظام الرأسمالى . . لكانت متمشية أكثر مع منطقتها ، طالما قيمة السلع الانتاجية هى العمل وحده وليست الادارة والمباشرة . . . وعندئذ فائض القيمة كميل بسد احتياجات صنوف التأمينات الاجتماعية المختلفة بالاضافة الى الاسهام فى مشروعات التنمية الجديدة لمواجهة رفع مستوى المعيشة وزيادة السكان .

والفرق بين النظامين : الرأسمالى ، والماركسى ، فى مجال التأمينات

الاجتماعية هو أن النظام الرأسمالي بعد أن أخذ بمبدأ : توجيه الدولة توجهها  
 ما للاقتصاد القومى مختلفا في مداه منذ ضغط النظام الماركسى والشيوعية  
 الدولية . . . . حال دون استقلال رأس المال ، على نحو ما كان عليه عهد  
 ماركس وأنجلز ، لطاقت العمال ومجهودهم البشرى . . فضمن للعمال جميع  
 ذروب التأمينات التي يطبقها النظام الماركسى بالفعل . . . وفي الوقت نفسه  
 أبقي على الحرية والمشيئة الفردية في عقد العمل . . . . وأعطى مع ذلك للعامل  
 حق التحكيم ورفع الأمر الى القضاء بينه وبين صاحب العمل . . . . وبقيت الدولة  
 بعد ذلك في خدمة ما يفصل به القضاء لتنفيذه بين الطرفين : العامل وصاحب  
 العمل . . . . بينما النظام الماركسى في تغطيته لضروب التأمينات . . . هو في الواقع  
 صاحب عمل . . . . وفي الوقت نفسه دولة لها حق الازام والاكراه . . . . وهي  
 الحكم والمنفذ . . . . والعامل عندئذ ملزم فقط بالعمل . . . . وبقبول الأجر عليه . . . .  
 ومستجيب لأمر الدولة دون حق الاعتراض عليه أو دون حق رفع الأمر الى  
 جهة قضائية لها سيادة أعلى من السلطة التنفيذية ، والسياسية في الدولة  
 في التطبيق العملي .

. . . . وبذلك يشبه وضع النظام الماركسى اليوم وضع النظام الرأسمالي  
 على عهد ماركس في كونه : فوق السلطة التنفيذية . . . . يباشر التوجيه  
 السياسى في الحكم . . . . وفي كون القائمين على أمره ثلة ، تحدد الأجور  
 واتجاهات التنمية والاستثمارات بدون معارضة . وهذه القلة تمثلها اللجنة  
 المركزية للحزب الشيوعى وما على غرارها من منظمات في أى نظام ماركسى  
 اشتراكى .

وفي كلا النظامين الرأسمالي والاشتراكي يتجه الأمر اذن الى تشكيل  
 التأمين ونظامه بالشكل المادى والاقتصادى وحده الذى لا يقوم على أساس  
 ذلقى يؤدى فيه المعنى الانسانى دورا أصيلا فيه . . . . وانما انتقابل المادى  
 وحده الذى تعبر عنه هذه العبارة : « ادفع . . . . تجد » . . . . هو الشيء الذى  
 يحدد كيانه وذانيته .

فطالما الحصول على غرض ، أو على مساعدات مادية في : حال الشيوخة .  
 أو العجز . . . الخ . . . مشروط بدفع الأقساط مسبقا . . . فهو أشبه باسترداد  
 ما دفع . مضافا اليه نصيبه من عائد الاستثمار لجملة مال التأمين .

\* \* \*

### موقف الاسلام من التأمين :

وإذا كان التأمين في كلا النظامين : الرأسمالي والاشتراكي عملية  
 اقتصادية قائمة على المبادلة والأخذ والعطاء . . . فهو من الوجهة الإسلامية  
 داخل في نطاق المعاملات المالية ، التي حلها يتوقف على تحقق مصلحة الطرفين

في عقد المبادنة... والتي حرمتها مرهون بوجود ضرر محقق أو مظنون لكل من الطرفين أو لأحدهما .

... ومن أجل توضيح الرأي الاسلامى ... يجب شرح أمر التأمين وطبيعة عقده ونتائجه : ان كلمة التأمين بقدر ما توحى .. لدى الواقفين عليه بالاطمئنان ... تثير الفزع لدى المتشككين فيه في معارضته لمشينة الله ... توحى هذه الكلمة بأن هناك ما يخفف هزات الكوارث والأحداث ان نزلت . وهذا يبعث على شئ من الاستقرار في حياة المؤمن . ولكن لما تحمله من معنى الضمان الجازم قد تخلق معنى الانصراف عن الله والبعد عن الركون اليه في الشدة !

وربما « ظل » الاستقرار الذى يلزمها كان له اثر كذلك في معنى الثبات في « فائدة » التأمين في تصوير كثير من الذين تتردد على أسماعهم هذه اللفظة ، قبل ان يقفوا على مدلولها الواقعى .

ان « الإيمان بالله » قد يصل مفهومة في اعتقاد بعض الناس الى أنه لا يتلامح مع ارادة الانسان ومجهوده ، وعلى سعيه ، ومحاولة تنظيمه لأمر نفسه ... قد يصل مفهومة الى الغاء كل عمل ايجابى يقوم به الانسان دفاعا عن وجوده ، وطرذا لأسباب الضعف فيه ، وتخطيطا بوقاية هذا الوجود الخاص من أن تهزه عواصف الحياة فيلقى الشخص مصرعه عند تحدى أول عاصفة منها .

ولو أدرك هذا البعض من الناس أن الإيمان بالله يطلب التصدق والنية في العمل والتصور الواضح له ، قبل مباشرته الأحسن فهم « التأمين » بأنه لا يعدو أن يكون جانبا من جوانب تنظيم حياة المؤمن ... وليس وقاية من الموت ، ولا تحديا لمقادير الكون ، ولا مناوأة لارادة الله في ملكوته .

... انه ليس ضمانا للمستقبل ! ان ضمان ذلك في الإيمان بالله وحده . ولكن التأمين سبب لتخفيف المصائب لحظة ان تحل ، وهو معاونة على تبديد ظلمه اليأس ساعة الابتلاء بالنوازل .

... ان التأمين في حقيقة أمره :

● واجب حيوى في تحقيق التكافل لدفع الملمات .

● ضرورة في الاقتصاد القومى لتوسيع مجالات الاستثمار ، ونقليل البطائة ورفع مستوى المعيشة بين السكان .

وهو في النظام الاشتراكى بعيد كل البعد عن شبهة « الرب » لأنه جزء

رئيسى فى اطار الاستثمار العام ، الذى تباشره الدولة وله حصته من ارباح الصناعة ، والتجارة والزراعة ، و اى ضروب الاستثمارات الاخرى .

... وبعيد كل البعد كذلك عن « الفرر » بفضل الاسس العلمية والرياضية التى تستخدم فى نظامه ، وبذلك تجنب هذه الاسس المال المتجمع عن طريقه .. اخطار المغامرة ، والاندفاع الأهوج .

... وبعيد كل البعد عن مصادمته للتوكل على الله ومعارضته لمشيئته فى كونه وفى مخلوقاته .

**ان حياة « المجتمع الحضارى المعاصر » تكاثرت تفاعلاتها وزادت اعباؤها وتعددت مشاكلها ومسئولياتها واختلطت اتصالاتها ، واقتربت المسافات ، وزالت الفواصل والحواجز بين الأمم والأفراد وابتعدت تماما عن المشابهة والموازنة بمجتمع البدايه أو المجتمع القبلى أو القروى ، الذى كانت تدور فيه المعاملات والعلاقات على اساس التعارف أو العصبية أو تبادل الحاجات وقت الضرورة والأزمات .**

ان « الدولة » فى المجتمع المعاصر لم تعد مسئوليتها حفظ النظام والأمن فى الداخل والدفاع عن الحدود ورد الاعتداء من الخارج ... بل لتزايد عدد سكان المدن ويسر الانتقال بين مدينة وأخرى واختلاف المواطنين بعضهم ببعض فى زحمة كبيرة بحيث لم تعد الصلات بينهم صلات القواد والتراحم ، وانما صلات المبادلات - قضت ضرورة الأوضاع الاجتماعية بأن تأخذ الدولة على مسئوليتها - بجانب ما لها من مسئولية تقليدية - تحقيق الرعايات الاجتماعية والقيام بوظيفة التربية والتعليم ، والوقاية من الأمراض ومعالجة المرضى ، وشئون المرافق العامة ، ومكافحة البطالة عن العمل . الخ .

... والدولة اذ تحقق الرعاية الاجتماعية .. توفر للعاجز عن العمل بسبب شيخوخته ، أو اصابته ، أو مرضه أو شذوذه فى النمو البشرى .. حياة تليق بانسان له كرامته .

وإذ تقوم بالاشراف على التربية والتعليم لا تنى جهدا فى تمكين كل فرد من فرصة التعليم حسب قدراته وطاقاته فى مراحل التعليم المختلفة ، إما بغير نفقات أصلا ، أو بنفقات ميسرة وحسب احتياجات المجتمع فى تطوره ونمو امكانياته الاقتصادية .

وإذ تشرف الدولة بعد ذلك على وقاية أعضاء المجتمع من الأمراض أو على علاجهم منها .. فانها تستخدم كل ضروب الوقاية والعلاج والنقاهاة من الأمراض ، بحيث لا يشق على أى مواطن أن يتحدى ما يواجهه من خطر المرض بنفس ممثلة بالأمل فى الله وفى المعاونة التى يلقاها من مجتمعه .

وإذ تكافح أخيرا البطالة . . . تخلق مجالات للعمل تتناسب وزيادة السكان المطردة ، وكذلك تتلاءم مع الامكانيات الخاصة بالاقتصاد القومى ، تحول هذه المجالات دون اتساع الفراغ فى حياة الأفراد ثم اقدمهم على شغله بالتفكير فى انسطو والاعتداء على الأموال والحرمان من أجل لقمة العيش أو من أجل التدبير فى الانقلابات والمؤامرات أو بالموالاة للأعداء على حساب قيم المجتمع وبقائه . . . الى غير ذلك من أصناف السلوك الاجرامى والعمل السلبي .

ولأن وظيفة الدولة فى المجتمع المعاصر تعددت جوانبها . . أصبحت **متدخله فى علاقات الأفراد وفيما يباشرونه من عمل** . فالدولة طرف من الأفراد جنة ، وهى فى كونها طرفا مع الأفراد . . . ممثلة كذلك لجميع الأفراد فى الوقت نفسه . ولذا هى مفروض أنها بعيدة عن روح الايذاء والاستغلال ، وجلب الأضرار . ومن ثم فكل عمل تشترك فيه الدولة أو تستقل به فى المجتمع يفترض فيه أنه للخير العام وتتجه الى جوانب المسئوليات الجديدة التى أضافتها اليها مقتضيات الوضع المعاصر فى المجتمع ، بجانب مسئوليات الأولى وهى الأمن الداخلى والدفاع الخارجى . .

وإذا كانت الامكانيات الاقتصادية فى المجتمع عاملا رئيسيا فى أن تحقق الدولة المعاصرة التزاماتها ومسئولياتها تجاه الأفراد ، وهى تلك المسئوليات الكبيرة والمتعددة الجوانب . . فان نظام « التأمين » فى مقدمة النظم التى هى أقوى وأثبت مصدر لتنمية هذه الامكانيات الاقتصادية فيه .

● وفى ضوء هذه النظرة الاقتصادية الى نظام التأمين . . .

● وفى ضوء التزامات الدولة المعاصرة ومسئولياتها فى حياتها وتعددتها وتعقدتها . .

● وفى ضوء اختلاف المجتمع الحضارى المعاصر عن المجتمع البدوى أو القبلى أو القروى السابق بما فيه من زحمة الاختلاط وكثرة التفاعلات ، واللقاء على أساس المبادلات والمنافع المادية . . .

. . . فى ضوء هذا كله . . . يجب أن يتغير الاعتبار فى النظر بالنسبة لنظام التأمين وأبعاد التشكك فى آثاره . . . وترك الهواجس التى تكتنفها العزلة عن الحياة ومجريات أوضاعها القائمة .

. . . يجب أن يرتفع النداء بوجوب تعميمه فيشمل جميع المواطنين فى المجتمع ويجب أن تفرضه الدولة اجباريا كما يقول ابن خلدون : « أن من وظيفة الدولة أن تحمل الأفراد على مصالحهم وتردهم عن مضارهم » .

ولا جدال في أن نظام التأمين هو حجر الزاوية في الترابط الاجتماعي في المجتمع المعاصر ، طالما يأخذ بأحد النظامين السائرين الآن ، وهما النظام انديمقراطي والآخر الاشتراكي . وفي الوقت نفسه مصدر رئيسي في الاقتصاد القومي وحركة تنميته .

ومن ثم لا ينبغي أن يحكم على « نظام التأمين » من اسمه ولا من السماع عنه قبل تصور عقده والوقوف على حقيقة أمره . ثم إن للمسلم المعاصر الذي يتحدث باسم الإسلام إذا رجع إلى المنصوص والمنقول فيه . . أن يكون ذا نظرة مستوعبة في فحصها ، وعميقة في بحثها ، وأن يعتبر الإسلام « كلا » في تعاليمه ، كنظام للحياة ، لا يقبل التبويض والتجزئة .

\* \* \*

وفيما فصلناه هنا عن « الربا » قصدنا أن نصل في النهاية إلى الهدف من تحريمه وكذلك الشأن فيما حرمه الإسلام من عقود أخرى .

وكان حكمنا أخيراً على « عقد التأمين » . . نتيجة تحليل لطبيعته . ولم نستخدم فيه القياس على أساس من « الضرورة » التي أطلت بيع الربا في وفاء الدين — كما جاء في حديث « جابر » التزاماً لما مال إليه الفقهاء من الوقوف بالجواز عند حد ما جاء في هذا الحديث ، كما لم نشأ أن نجمل من سير العرف ومجراه — بحيث أصبح أمراً عاماً — طريقاً لباحة التأمين . . ولا كذلك آثاره ومنافعه .

... وإنما يكون الحكم بأن « التأمين » حلال : إذا ظهر أنه بعيد عن الربا والغرر ، والضرر ، والإيذاء . والأصل في المعاملات كلها حلها . أما حرمانها فتكون لما يتأكد أو يبدو فيه الضرر منها .

\* \* \*

### التأمين في هدى أحكام الإسلام :

هل يمكن القول بأن التأمين حرام في نظر الإسلام :

لأنه ينطوي على « بيع ربوي » محرم ؟

أو لأنه يقوم على « غرر » يؤدي إلى ضرر ؟

أو لأنه « يعارض » التوكل على الله ويصادم الاعتقاد بالقدر ؟

أو لأنه « يجمع » كل ذلك . . فهو أكد في الحرمة وأكثر دخولا في معنى

المنكر ؟

... وهكذا يدور تحريم « التامين » مع كل واحد من هذه الشبهه ،  
او معها جميعا في نظر من يردد تحريمه وينكر الكمل به ..  
ويحسن أن نشرح موضوعات هذه التساؤلات قبل أن نتعرض لطبيعة  
التامين في أنواعه القائمة وكذا ما يستجد منها وهدهه . وقبل الدخول في تحليل  
عقدة ، الى العناصر الأولى التي تتضح فيها جليا خصائص هذه الطبيعة .

\* \* \*

... شبهة « الربا » :

فأما عن تحريم الربا في نظر الاسلام فحرمته قاطعة لا شبهة فيها ،  
ينص القرآن الكريم في قوله تعالى : « الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما  
يقوم الذى ينخبطه الشيطان من المس ، ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل  
الربا ، واحل الله البيع وحرم الربا ، فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما  
سلف ، وأمره الى الله ، ومن عاد فأولئك أصحاب النار ، هم فيها خالدون .  
يمحق الله الربا ويربى الصدقات ، والله لا يحب كل كفار أثيم »(١) .  
كما يتلى في قوله تعالى :

« يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله ، وذروا ما بقى من الربا ان كنتم  
مؤمنين . فان لم تفعلوا فأنزبنا بحرب من الله ورسوله ، وان تيتم فلكم رؤوس  
أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون . وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ، وان  
تصدقوا خير لكم ، ان كنتم تعلمون »(٢) .

فهذه الآيات كلها لا تنص على حرمة الربا فحسب بل وصفت المتعاملين  
به : بأنهم أبعد ما يكونون عن الاستقامة ، وأقرب ما يكونون طواعية الى  
الشيطان وولاء له . كما حددت عاقبة أمرهم ومصير ما يملكون من مال .. ثم  
طلبت اليهم تصفية المعاملة على أساسه بمحض اختيارهم ، والا فيجب أن  
ينتظروا من المؤمنين مقاومتهم .

... واخيرا أوضحت الآيات طريق التصفية والمنهج الأمثل لذلك ، حتى  
نزول آثاره في المعاملة وفي النفوس معا .

ويكاد الربا يكون وحده من بين المحرمات التي نص عليها القرآن نصا  
صريحا لا احتمال فيه ، الأمر الذى أظهر زيادة عناية كتاب الله في توضيح  
آثاره ومخاطره بهذا التفصيل .  
هذا هو الربا في الحكم عليه .

(١) البقرة ٢٧٥ ، ٢٧٦ (٢) البقرة : ٢٧٨ ، ٢٨٠

ولكن ما هي صورته الجلية الواضحة التي لا شبهة فيها ؟ والتي لا يختلف فيها امام مجتهد ؟ .

وهنا يأتي دور الحديث ، والنقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، او عما وقع في المجتمع الاول للمسلمين تحديدا لعقده .

يروى احمد بن حنبل في مسنده ومسلم في صحيحه عن عبادة ابن الصامت ، عن الرسول صلى الله عليه وسلم انه قال :

« الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح (١) ، مثلا بمثل ، سواء بسواء ، يدا بيد ، فاذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم ، اذا كان يدا بيد » .

وفي رواية أخرى لأحمد بن حنبل في مسنده وللبخارى في صحيحه عن ابي سعيد الخدرى على هذا النحو :

« الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلا بمثل ، يدا بيد ، فمن زاد او استزاد فقد اربى : الآخذ والمعطى سواء » .

صورة الربا كما يبدو في هذين الحديثين انه : بيع في متماثلين لأنواع محددة ومحصورة هي على التحقيق تمثل قوام معيشة الانسان وتعتبر ضرورات اولية لها في كل وقت ومجتمع ، على ان تكون هناك زيادة في جانب عنه في جانب آخر ، او على ان يكون هناك اجل في التسلم لطرف منهما . . . فالتفاضل باكم بين المثلين في هذه الأنواع ، او تاخير التسليم لواحد منهما او لما اختلف منها ايضا . . . هو علة الربا في حرمة .

فاذا وقع البيع بين متماثلين فيها مثلا بمثل ويدا بيد فيما يوزن او يكال ، او وقع بين مختلفين منها يدا بيد ولو مع تفاضل في الكم . . . كان البيع صحيحا ، ولم يكن من عقود البيع الربوية .

هل ذلك لان الزيادة في الكم في اى نوع منها يتضح فيه الغبن والاجحاف بالنسبة لاحد المتعاقدين فيما يمس حياته ؟ .

(١) في فقه الشيعة الامامية «١٢٦ من المختصر النافع»: الحنطة والشعير جنس واحد في الربا وكذا ما يكون منها كالسويق والدقيق والخبز . وثمرة النخل وما يعمل منها جنس واحد وكذلك ثمرة الكرم وما يكون منه وما يستخرج من اللبن واحد ، وكذا الأدهان تتبع ما يستخرج منه ، وما لا كيل ولا وزن فيه فليس بربوي كالثوبين بالثوب ولو بيع شيء كيلا أو وزنا وفي بلد آخر جزائفا . . . فلكل بلد حكمه وقيل يغلب تحريم التفاضل .

هل الآن الأجل في التسليم قد يفوت — بالأحداث غير المتوقعة — على أحد المتعاقدين حقه فيما يمس ضرورات حياته أيضا ؟

... . بدليل أنه يجوز التأخير بين المتماثلين في حال الضمان ، كما جاء في حديث عائشة عن البخاري ومسلم وغيرهما أيضا أنها قالت :

« اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهودي طعاما بنسيئة — بأجل — وأعطاه درعاه له رهنا » .

ويقول صاحب « نيل الأوطار » معتبرا على هذا الحديث :

« فلا يخفى أن غاية ما فيه أن يكون مخصصا للنص المذكور — وهو نص الحديث الأول هنا لصورة الرهن — فيجوز في هذه الصورة لا في غيرها . لعدم صحة الحاق ما لا عوض فيه من الثمن بما فيه عوض عنه وهن الرهن» (١)

والحكم في الربويات اذن هو : التحريم عند التفاضل في الكم ، أو عند النساء (٢) والتأخير مع التماثل ، أو فيهما معا مع الاتفاق في الجنس ، والتحريم في النساء فقط مع الاختلاف في الجنس والاتفاق في التقدير — الكل والوزن — والاقتيات .

فعمود البيع في وسائل العيش الضرورية لابد أن تكون متكافئة كشرط لصحتها . فان خرجت العقود عن هذا التكافؤ كانت مصدرا لضرر عاجل أو آجل وحرمت لذلك . ومن هنا كانت حرمة العمود في مواد العيش الضرورية اذا أصبحت العقود مصدرا لهذا الضرر ، وذلك بفقدان « التكافؤ » في المقدار ، أو في وقت التسليم .

فاذا كانت هناك ضرورة أشد اثر في حياة أحد المتعاقدين من الضرر المترتب على فقدان التكافؤ . . . حل البيع وأصبح العقد صحيحا في اجناس آتريا عندئذ . فقد سلم العقد آتئذ من الاثم ، دون تقويت المقصد الشرعي منه وهو رفع الضرر .

فيروي عن « جابر » أنه جاء الى الرسول صلى الله عليه وسلم وسأله أن يشفع له عند يهودي ، له دين على أبيه ، في أن يأخذ ثمر النخل الذي تركه أباه في مقابل الدين الذي عليه — وهو ثلاثون وسقاً من التمر . . فابى اليهودي »

... . فأجاز الرسول البيع في أحد اجناس الربا وهو التمر . . مع أن

(١) جزء ٤ : ص ٢٠٦ (٢) بفتح السين مع التشديد .

فيه جهالة بمقدار الثمر الذى على النخل بعد ان يجف ، وفيه تأخير ايضا فى تسليمه لانه لم يزل رطبا على النخل ، ولم يتحول بعد الى تمر .

والحافظ ابن حجر العسقلانى يرى ان يقتصر فى اجازة البيع على هذا النحو على الوفاء بالدين وحده . . ويقول مغللا لذلك : انه يغتفر فى القضاء « للدين » من المعارضة ما لا يغتفر ابتداء . لان بيع الرطب بالتمر لا يجوز فى غير العرايا « (١) ويجوز فى المعاوضة عند الوفاء « للدين » .

(١) « العرية » فى الأصل : عطية ثمر النخل دون الرقبة كانت العرب فى الجذب . . تتطوع بذلك على من لا ثمر له .  
ويقال : عربت النخلة اذا انفردت عن حكم اخواتها بان اعطاها الملك فقيرا . قال مالك : العرية ان يعرى الرجل الرجل النخلة : أى يهبها له أو يهب له ثمرها ، ثم يتأذى بدخوله عنيه ويرخص الموهوب له للواهب ان يشتري رطبها بتمر يابس .

وروى العمارى عن مالك فى تصوير العرية :  
أن العرية : النخلة للرجل فى حائط — بستان — غيره ، فيكره صاحب النخل ان الكثير دخول الآخر عليه فيقول : أنا اعطيك بخرص نخلك تمرا ، فيرخص له فى ذلك .

فهنا فى نظر « مالك » : العرية اصلها هبة وعطاء فى مقابل . ودفعا لتضرر الواهب على بستانه رخص فى المبادلة خرصا وتخمينا بين الرطب على النخلة بتركة الموهوب له حالا ويأخذ بدله تمرا جانبا فيها بعد . واذن يتم فى مبادلة مجهول بمعلوم ، وحال بمؤجل فى مادة ربويه وهى التمر .

والشافعى للتخفيف من ذلك يشترط التقايض فى الحال فتكون المبادلة فى « العرية » من جانب واحد وهو جانب المجهول بالمعلوم .  
ويقال : ان سبب الترخيص فى بيع العرية هو دفع المشتقة عن الموهوب له : تلك المشتقة التى تتمثل فى الانتظار الى ان يصيح الرطب تمرا فرخص فى البيع فى مادة ربوية خرصا لدفع هذه المشتقة ومعنى ذلك الا يكون هنا تأجيل فى طرفى البيع .

وتقيل : ان سبب الترخيص فى بيع العرية هو من أجل طعام الاولاد رطبا على النخلة أو النخلتين بخرصها أو بخرصها تمرا . وهنا يكون التقايض ، وهذا ايضا ليس الوضع وضع هبة ، انما هو وضع بيع على أصله .

وجملة العناصر التى كانت سببا فى الترخيص فى بيع العرية — وهو البيع فى مادة ربوية ليست مثلا بهتل ولا يدا بيد — وبالتالى كانت سببا فى الاستثناء من الربا المحرم هى : الرضا ودفع ضرر المشتقة أو التأذى ، أو حاجة الاولاد الى طعام الثمرة فى موسم بدو صلاحها .

وكذلك كان من أهم العناصر فى استثناء البيع وفاء للدين من الربا المحرم هى : الرضا ، ودفع المشتقة على الدين .

ويقول صاحب « نيل الأوطار »: «...»

« والحاصل أن هذا الحديث — حديث جابر — مخصص للعمومات المتقدمة في البيع « للربويات » القاضية بوجوب معرفة مقدار كل واحد من المتبادلين المتساويين جنسا ، وتقديرا . فيجوز القضاء — أى وفاء الدين — مع الجهالة إذا وقع بالرضا . ويؤيد هذا — كما يقول — حديث أم سلمة : فإنها وقعت فيه المصالحة بمعلوم عن مجهول . ونصه في رواية أحمد بن حنبل .  
ومنن أبى داوود :

« جاء رجلان يختصمان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مواريث بينهما قد درست ليس بينهما بينة . فقال صلى الله عليه وسلم : انكم تختصمون الى رسول الله وأنا بشر . ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض . وانما أنا أفضى بينكم على نحو ما أسمع . فمن قضيت له من حق أخيه فلا يأخذه . فانما أقطع له قطعة من نار ، يأتي بها اسطاما في عنقه يوم القيامة .  
« فبكى الرجلان وقال كل واحد منهما : حتى لأخى ، فقال الرسول : أما اذا قلتما فانتسما . . ثم توخيا الحق . . ثم أسهما . . ثم نبحل كل واحد منكما صاحبه . . »

« **المواريث الدارسة** » هنا تطلق على الأجناس الربوية وغيرها . فالحديث يقضى بعموم لفظه : أنها تجوز المصالحة **مع جهالة أحد العوضين ، وأن كان المصالح به والمصالح عنه ربويين .**

وقد استدل « المتبلى » في الأبحاث بهذا الحديث على جواز صرف النفقة بالنفقة مع التصريح بتطبيب الزائد وأنه لا يلزم بذلك ابطال المقصد الشرعى في تحريم الربا ، لأن كل حيلة توصل الى السلامة فهي جائزة . وانما المحرم : الحيلة التى يتوصل بها الى ابطال مقصد شرعى .

ويستطرد صاحب « نيل الأوطار » فيذكر :

« وأنت خير بأن الحديث ورد على خلاف ما تقتضيه الأصول . فلا يجوز أن يجاوز به مورده وهو صورة القضاء — الوفاء للدين — فلا يصح القياس . ويستطرد فيقول :

« ولو كان مجرد حصول المشقة مجوزا لمخالفة الدليل ومنوغا للمحرم لكان في ذلك معذرة لمن لا رغبة له في القيام بالواجبات لأن كثيرا منها مصحوب بالمشقة كالحج والجهاد ونحوهما « (١) .

« واذن الربا » : هو عقد البيع الذى يتضمن ضرر احد المتعاقدين ضررا واضحا فيما هو عادة مقوم لمعيشة الانسان (١) .

والعقد السليم فى البيع هو الذى يجنب كلا المتعاقدين الاضرار المؤكدة او المظنونة فيما هو متعلق بقوام معيشتهم . ومع ذلك يتحمل أن يؤدي عقد البيع فيما عدا المواد الربوية الى عدم « التوازن » فى جانب كل من المتعاقدين توازنا تاما ، فى غير قصد اليه وفى غير علم جلى به عند العقد .

**وقصد الاسلام بتحريم البيع الربوى :** تجنب الانسان الاضرار الناشئة عن التفاوت فيما هو من جنس واحد من اجناس المواد والوسائل الضرورية للحياة او الناشئة عن التأخير ، سواء اكان من جنس واحد او من اجناس مختلفة منها .

وضرر التفاوت فيها يشبه ضرر الغصب . لأن التفاوت « تدنؤذ بم يات نتيجة لجهد وربما كان لاستغلال حاجة . وضرر التأخير فى التسليم يبعث على القلق وعدم الاطمئنان عند من ينتظر الوفاء بما يجعل الحياة عليه شاقة ومريرة لأن ما تأخر تسليمه يتعلق بقوام المعيشة وضروراتها لديه .

فإذا خرج العقد فى المواد الربوية — المال فى الذهب والفضة ، وما يقتات به فى البر والشعير والتمر والملح — عن ضرر التفاوت فى غير جهد أو ضرر القلق بسبب الانتظار ، فوقع تفاوت بين الآخذ والمعطى أو حصل تأجيل لاحدهما ولكن عن رضا وطيب نفس لفائدة مظنونة أو مرتقبة . . . فلا يكون العقد حينئذ من العقود المحرمة .

فلو اقتترض انسان مالا من انسان آخر — شخصى أو معنوى — ليضارب فيه ، ثم رده مع زيادة عما اقتترض . . فلا يعد من العقود المحرمة ، وان كان مالا يمال ، مع تفاوت أو نسيئة . وذلك كما يحكى عن عبد الله ، وعبيد الله ابنى عمر : انهما لقيتا ابا موسى الأشعري بالبصرة منصرفهما من غزوة «نهاوند» فنسلفا منه مالا وابتاعا به متاعا ، وقدما به المدينة فباعاه وربحا فيه . وأراد عمر اخذ رأس المال وأربح . فقالا : لو كان تلف ، كان ضممانه علينا فكيف لا يكون ربحه لنا ؟

(١) فى فقه الشيعة الامامية لا يثبت اربا بين الوالد والولد ولا بين الزوج والزوجة ولا بين المملوك والمالك ولا بين المسلم والحربى وتعليل ذلك فيما يبدو أن العلاقة بين المسلم والحربى لا تنشأ دفع الضرر والايذاء بل على العكس وفى الحالات الأخرى : الطرفان فى الواقع كطرف وحد . واذن ليس هناك ضرر نظرف واضرار له من الطرف الآخر ص ١٢٦ من المختصر النافع .

والفقهاء المتقدمون وقفوا بالاستثناء من الربا المحرم عند حد ما وقع من جزئيات أجازها الرسول صلى الله عليه وسلم ، تجنباً لضرر أشد . وكان الاتفاق فيما وقع صادراً عن رضا المتعاقدين ، رضا لا شبهة فيه . لأنه رضا يجلب المصلحة للطرفين .

ثم يتحاشى هؤلاء الفقهاء التقياس واستخدامه رهبة من شبهة الربا المحرم فيما يطبقون ، ودفعا لتوسع قد يصل الى حل الربا المحرم يوما ما فينتشر ويشاع ، كما كان بين اليهود وسط العرب ، على عهد الدعوة الإسلامية .

وهذا التحاشي ورع واحتياط يقابل بالثناء ، لأنه يحفظ الأمة من الوقوع فيها لا تحمد عقباه ، ويحول دون أن يصبح الانسان عالة على المال ، بدلا من أن يكون المال تابعا لسعى الانسان وكده في الحياة .

**ولكن اذا توفر عنصر « الرضاء النفسى » في المعاملة ، وتأكدت (مصلحة الطرفين) « فيها في وقت يدعو الى ترقب هذه المصلحة والاطمئنان عليها ، وشاع امر هذه المصلحة بحيث لم يعد من وجهة نظر الطرفين وحدهما بل أصبح بدهاة وضرورة في الأمة .. الا يكون ذلك مرخصا للتعامل في المواد الربوية على نمط ما كان مستثنى على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ؟**

... انه اجاز بيع « العرية » لمصلحة الاولاد في الاسرة في ان يأكلوا رطباً في موسم الرطب ، في مقابل تمر جاف يدفع مقابلا له .

... الا يجوز التأمين على حياة رب الأسرة لصالح الاولاد أنفسهم وقت نجاعتهم بموت أبيهم في مجتمعنا المعاصر الذي ضغطت زحمته ، وتعقدت مشاكله ، واثرت على أعصاب الانسان ، فلم يعد يحتلها كثيرا ، ولم يعد يتحداها في قوة وفي ذلك المجتمع الذى كثرت آلاته وسيطرت على كل بقعة يعيش عليها ، فلم يسلم من مآسيها ، كما أصابه خيرا ؟ .

ان الاسلام استثنى من الربا المحرم « البيع وفاء لدين » على الأسرة لصالح يهودى . الا يجوز التأمين على المصنع أو على المتجر ، أو على المنجم وفاء لديونه بضمان آلاته أو سلعه ؟

ان الحياة المعاصرة لا يمكن أن تتحول الى حياة بسيطة في تعارف الفاس ، وفي طلباتهم .. ولا الى حياة سهلة في انتمائها وتكليفها . وضرورة تعقدها وتركبها تدفع حتما الى ارتكاب اخف اضرارها . ومن هنا ينبغى أن ما كان بالأمس فرجة ونافذة يصبح اليوم طريقا مأمونا على قدر ما بين حياة

البدو والحصر ، وحياة البسطة بالأمس والتعقد اليوم من مفارقات في  
الالتزامات . . . والتحديات .

.. . . شبهة (( الفرر )) :

أما بيع الفرر : فهو البيع الذي ينطوي على جهل بحاضر البيع أو جهالة  
بمستقبله ، فلا يعلم أحد الطرفين أو كلاهما ما تم عليه التعاقد علما محددا  
في الحاضر ، أو لا يعلم أو لا يقدر ما يصير وينتهي إليه . . . على نحو ما يمثل  
الفقهاء من بيع السمك في المساء والطير في الهواء أو بيع الثمرة الخضراء قبل  
بدو صلاحها ، أو بيع الزرع قبل أن يظهر فيه الحب والسنبال ، أو بيع حمل  
الناقة مستقلا عن أمه . . . إلى غير ذلك من الأمثلة التي يسوقها هؤلاء في  
توضيح معنى : الفرر ، وفساد العقد المتضمن له .

فبعض هذه الأمثلة يرينا أن المبيع ليس في حوزة البائع حاليا ، وأنه  
لا قدرة مستقبلا على حيازة قدر معين منه في وقت معين ، حتى يمكن أن  
يتصرف فيه بالمبيع . كالسمك في المساء والطير في الهواء . فالمبيع مجهول غير  
محدد ، أو معدوم هنا .

وبعض الأمثلة الأخرى يوضح لنا المخاطرة في عقد البيع بسبب الجهالة  
التي تظل مستقبلا للمبيع ، وما ينتهي إليه في كيانته ووجوده الخاص . هل  
يكتمل المبيع في نموه فيوجد نوعا ، وكما في الوقت المحدد ؟ أم يعوقه سبب  
فأكثر عن الاكتمال فتقل صفة نوعه أو يقل مقدار كميته ، أو لا يخرج إلى  
الوجود أصلا ؟ وذلك كابن الناقة في بطنها ، والثمر قبل بدو صلاحه ، والزرع  
قبل ظهور سنباله . .

فإن كانت هناك ظروف تخفف من الجهل أو الجهالة في المبيع ، وتقلل من  
الشكوك في وجوده ومعلوماته وتوحي الاطمئنان حسب العادة . . . خرج عقد  
البيع عندئذ عن أن يكون عقد فرر . كبيع النخل ، مع أنه في الهواء ، فقد قال  
أبو حنيفة : . . . لأنه جائز لأنه اعتاد أن يعود إلى مكانه . وكبيع ما يدخل في المبيع  
تبعا ، بحيث لو أورد بالبائع لم يصح بيعه : كبيع أساس البناء مع البناء  
للبنين ، واللبن في ضرع الدابة مع الدابة ، والحمل في بطنها معها . فالأساس ،  
واللبن ، والحمل . . كل منها غير معلوم ، وغير محدد . ولكن جواز بيعه  
تبعا للأصل نفسه وهو : البناء نفسه ، والدابة ذاتها ، وكذلك بيع ما يتسامح  
بمثله كبيع القطن المحشو في الجبة والرداء . فلتفاهة كمية الحشو ، وإن  
كانت غير معلومة وغير محددة . . يجوز بيعها تبعا للجبة والرداء .

وإذن عقد الفرر هو ما كان فيه خطر على أحد الطرفين خطرا محتملا

احتمالا راجحا بحسب العادة ومجريات العرف . . . ولما كان بيع السلم — وهو بيع موصوف في الذمة الى أجل — ينطوى على تحديد ، ويقفل ذلك حتما الخطر فيه — كان في حكم المستثنى من بيع الغرر . أو بعبارة أخرى كان ملحقا بالعقود التي ينتفى فيها الضرر لأحد طرفي العقد أو كليهما . ولذلك يعتبر بعض الفقهاء أن عقد السلم عقد مستقل عن عقد الغرر ، وليس مستثنى منه .

ومدار الحل والحرمة هنا : هو قلة احتمال الخطر والضرر ، أو انتفاؤه مرة واحتماله مع رجحان أو تأكده مرة أخرى . فإذا تغيرت ظروف مجتمع عن مجتمع آخر وكانت ظروف المجتمع الثاني أكثر اطمئنانا في دفع الضرر أو في تخفيفه . . . كان العقود التي تتم في هذه الظروف الأخيرة أقرب الى الصحة والحل .

فمعتود استثمار البترول ، والفحم والناجم ، جميعها رغم اختلافاتها في باطن الأرض تختلف ظروفها في عهد التقدم التكنيكي والعلمي عنها في عهود أخرى مضت ، كما يعتمد فيها على الخرص في التقدير والتحديد ، فاستخدام الوسائل العلمية والتكنيكية في اختيار المقادير والأنواع لصنوف الثروة المعدنية المختزنة في الأرض أو في أعماق البحار تخرج هذه الثروة المختلفة الى مجال التحديد الدقيق سواء في الكم ، أو في النوع ، أو في الزمن . ولا تقاس صنوف هذه الثروة المطهورة الآن في باطن الأرض بأساس البناء للمنزل ، واللبن في الضرع ، والحمل في البطن في كون التعاقد عليها تعاقدا يميل الى الخطر والضرر بسبب الجهل والجهالة أي بسبب الغرر ! .

. . . وهكذا كلما اختلفت معالم الجهل فيما تعاقد عليه الطرفان أو اتضح مصيره بحيث يرتفع الضرر على أهد المتعاقدين كلية أو يقل — كلما كانت ظروف حله وجوازه قائمة . .

وهنا في عقد الغرر — كما في عقد الربا سابقا — فإن مناط الحرمة : هو الضرر الذي من شأنه أن يصيب أحد المتعاقدين بخيبة أمل مفاجئة فيما تعاقد عليه ، أو يصيبه في قوام معيشته الذي لا غناء عنه . . . وذلك فيما تقدم من الأمور الربوية .

والتدليل على أن ذلك هو المنطوق : أن الحيوان — وهو ليست له أهنية البهر ، والشعير ، والتمر ، والملح ، مما يقفاته به . . لا ربا فيه . على معنى أنه يجوز في عقد بيعه التفاضل . . فيروى « البخاري » « ومالك » « وابن شيبه » عن « ابن المسيب » أنه قال : « لا ربا في الحيوان » .

... كما يروى « مالك » في الموطأ ، والشافعى فى مسنده عن على بن  
ابى طالب رضى الله عنه : « انه باع جملا يدعى « عصفرا » بعشرين بعيرا  
انى أجل » .

### ... شبهة منافاة التوكل على الله :

واما اخيرا عما يظن من معارضة « التأمين » للتوكل على الله ..  
فالتوكل على الله : لا يعنى عدم الجد والسعى فى الحياة ، ولا يعنى الجمود  
وعدم الحركة ، ولا يعنى عدم التنظيم فى وسائل العيش ولا يعنى عدم الحيلة  
فى دفع الأحداث ومواجهتها ، ولا يعنى عدم المحاولة فى ابعاد الأذى والضرر ،  
ولا يعنى شيئا آخر شبيها بعدم الاهتمام وترك الأمور تجرى كما تحركها  
انرياح والصدف .

... التوكل على الله : ليس هو الاعتقاد بسلب مشيئة الانسان وليس  
هو الايمان بالجبر . انه المرحلة الأخيرة من مراحل الجهد البشرى فى التفكير،  
والتحليل والتقدير لما يعزم الانسان أن يقوم به فعلا ، أو تركا ... انه  
الصلة بالسماء نفسيا ، بعد استنفاد طاقة الانسان الخاصة على الأرض به ،  
فيما يهم أن يباشره .

... انه نيس أكثر من طلب المعونة من الله بالاضافة الى ما يبذله  
الانسان جنبا الى جنب من نشاط بشرى .

فلو لم يبذل الانسان شيئا من الجهود البشرى فيما ينوى القيام به من  
شئون الحياة وأداء رسالته فيها ، ثم توكل على الله ... لا يجيبه الله ولا  
يحفل به .

### والحديث الشريف الذى يقول :

« انما الأعمال باننيات ، وانما لكل امرىء ما نوى » .. يربط العمل  
بالنية ، وقيم العمل من النية نفسها ، وليس من أدائه .. ومعنى أن يقيم العمل  
من النية : أنه لو لم تكن نية ممن وقع منه عمل .. لا يعتد بهذا العمل . حتى  
فى العبادة . فصلاة الساهى ليس لها وزن ولا اعتبار ، والاعتكاف بغير نية  
والصوم بدون تبييت العزم عليه قبل حلول وقته .. لا ينال رضا الله ولا  
يقبل عنده .

وكذلك الشأن فى المعاملات لا يتم العقد — أى عقد فيها — الا بايجاب  
وقبول ، وكلاهما تعبير عن النية والقصد .. وانفصام عقد الزوجية بلفظ

الطلاق لا يتم من مكره عليه ، ولا من سكران : لأن نية الانفصال في الحالتين غير متوفرة ... وهكذا .

ومعنى ربط العمل بالنية : أن يكون هناك اتجاه من الانسان للعمل ، وأن يكون هناك تخطيط أو استيعاب لمراحل العمل في التصور والادراك قبل مباشرته . فنية أداء الصلاة مثلا تحتم على المتهيب لها أن يكون في وقت النية متمثلا لجميع أركانها وصورتها .. كما تقع . ونية الطلاق تستلزم أن يتصور الناطق بلفظة عند النطق ، معنى الفرقة بينه وبين زوجته ، والآثار المترتبة عليه فيما يخصه أو يخصها ، أو يخص أولاده ، أن كان له ولد ، ومدى هذه الآثار على حياة كل طرف منهما أو منها .

وإذن « التوكل على الله » قرين بانعزم نحو التنفيذ . بعد التفكير واستنفاد درجاته من تحليل ، وتركيب ، وترجيح .

\*\*\*

« فهل التأمين الآن ربا » ؟

« ينطوى على الغرر والخطر » ؟

« هل ينفي التوكل على الله » ؟

\*\*\*

### عقد التأمين في حقيقته :

لنشرح إذن « عقد التأمين » كأساس مشترك لاي نوع من أنواعه التي تتأصل عنه وتتفرع منه بعدما شرحنا الربا ، والغرر ، ومعنى التوكل على الله ، ووضحنا مناهج الحكم الشرعى فيها .

لنحلل عقد التأمين الى عناصره ...

ولنأخذ مثلا « معاش » الحكومة الذى يصرف للموظف بعد أحواله ائى التقاعد ، ونحلل عناصره .

● نجد أن الموظف كان يستقطع منه شهريا مبلغ بنسبة مئوية معينة من مرتبه الشهرى .

● ثم تضيف اليه الحكومة رعاية منها للموظف ، مبلغا مساويا للمبلغ المستقطع .

● ثم كلا المبلغين دون تمايز بينهما ، يدفع بهما لجهة مستثمرة ، اى الى جهة لها خبرة بوجوه الاستثمار — والحكومة كانت هى هذه الجهة اولا ، ثم انتقل الامر الى الهيئة العامة للمعاشات أخيرا .

ومن هذا المبلغ المتجمع على طول سنوات الخدمة للموظف ومن ثمرته العائدة اليه ، تدفع له الحكومة عند تقاعده عن العمل بسبب الشيخوخة نصيبا مجزيا من المرتب الذي كان يحصل عليه حين الوظيفة ، يغطي ضرورات المعيشة ، ثم يؤول الى ورثته من بعده بنسب معينة ، وآجال محددة .

● وبما ان الجهاز الحكومى لا يتكون من موظف واحد بل يضم آلافا من الموظفين فيه يشملهم نظام المعاشات ، وهو نظام تصد به الرعاية في حال أتعجز عن العمل بسبب الشيخوخة .

... في هذا النظام نجد ان الموظفين تخصم منهم نسب متساوية يعلمون انها ستؤول اليهم في صورة رعاية اجتماعية في وقت الحاجة ، بمقادير متعادلة مع تلك النسب كما هم راضون جميعا عن هذا النظام الذي يعبر عن اتفاقهم وموافقتهم عليه .

... وفيه أيضا ان الحكومة كما تقوم بدور المشاركة في هذا النظام يتحمل نصيب يساوى ما يدفع من الموظفين وتقوم بدور المباشر للاستثمار ، او تفوض عنها جهة أخرى صاحبة خبرة في تخير السبيل الأمثل في الاسترباح .

\* \* \*

وانأخذ مثلا آخر : هو التأمين على الحياة . فاذا حلفناه الى عناصره الاولى أيضا نجد :

● أن هناك « مؤمنا » .

● وأن هناك « شركة » .

فأما المؤمن : فليس فردا واحدا . وإنما هم أفراد عديدون ، قد يبلغون مئات الآلاف أو يبلغون الملايين . وكل واحد منهم يدفع قسطا متساويا في النسبة لا يختلف عن قسط الآخر ، وأن ما لكل من الأقساط .. مختلط بما للآخر . وهؤلاء المؤمنون يعلمون جميعا أن ما يدفعونه من أقساط سترد اليهم إما بالزيادة أو بالنقص .. سترد بانزيادة في حالة وفاة المؤمن لمواجهة ظروف الأسرة بفقدائها العائل .. وسترد بالنقص لو مضى الزمن المحدد في حال حياة المؤمن نفسه ..

وأما الشركة : فهي الجهة صاحبة الخبرة في استثمار المال . ويخبرتها نقل خسارتها أو تنعدم . وقد تتيب شركة التأمين جهة أخرى في الاسترباح ، على أن تكون للجهة الثانية حصة محددة النسبة ومجهولة المقدار الكلى .

والمؤمنون لا ينظرون الى التأمين على انه ادخار ، بل بالاحرى ينظرون اليه على انه طريق لمواجهة الكوارث ، وأخصها كارثة الأسرة في وفاة عائلها . فهو صورة من صور الرعاية ، أو هو وضغ لتخفيف « الانلاء » بالانفس والأموال ، والثمرات ، والمعونة على اجتياز هذا الابتلاء في غير بأس وفقدان أمل .

ولنأخذ مثلا ثالثا : هو التأمين على « الأموال المنقولة » كسلع التجارة ضد السرقة أو انفرق أو الحريق ، وكالماشية ضد الكوارث والأمراض ، أو الأموال الثابتة كالأملك العقارية ضد الحريق . فهنا مؤمنون عديدون يدفعون أقساطا بنسبة مئوية واحدة وما يدفعونه مختلط بعضه ببعض يرد عند « اتلف » . . وقد لا يرد منه شيء أو يرد بعض قليل منه عند السلامة في المدة المحددة . أو ببلوغ المكان المعين .

وهنا أيضا شركة تقوم باسترياح المال المتجمع ، وهي صاحبة خبرة فيه . وقد تفوض في الاستثمار جهة أخرى أقدر منها ، على أن تحصل هذه الجهة الأخرى على نسبة معينة ولكنها مجهولة في المقدار .

\* \* \*

هذه الأمثلة الثلاثة تعطينا :

● أولا : أن عقد التأمين ليس عقد بيع ، وإنما هو عقد نضامن وتكافل بين المؤمنين جميعا في مواجهة دفع الكوارث والتخفيف من آثارها ، سواء أكانت في الانفس أم في الأموال أم في مواجهة العجز عن العمل بسبب الإصابة أو المرض أو الشيخوخة . فهو تكافل جماعى مشروط بالدفع : المجموع مع الفرد ، والفرد مع المجموع . كل من المؤمنين يعلم أن كوارث الحريق والغرق والوباء والوفاة وأمثالها . . أمور متوقعة ، وتكاد تكون في عموم من تصيبه احتميات لا تتخلف . . وكل يعلم أيضا أن الانسان سيصير الى الشيخوخة ، فعدم الاستطاعة في العمل ، بسببها وأنه أيضا عرضة للإصابة أثناء العمل وعرضة كذلك لمرض يلم به فيقعده وهكذا . . .

وكل فرد من المؤمنين أيضا يعلم مقدما : أن العائد الناشئ عما يدفعه وعن أقساط الآخرين لا يفي بسد حاجات من يتعرضون للكوارث الطبيعية أو العجز عن العمل . فهو متنازل عن جزء مما له جملة للمشاركة في تغطية هذه الحاجات .

فان كان من الذين أصيبوا عوض عن أصابته ، على أن يدخل في هذا العوض طبعا ما يكون قد دفعه من قسط أو أقساط . وإن كان من الذين

سلموا فيحسد الله على سلامته ويحلل الآخرين مما له : ببعضه أو ب كله . وهو  
ببئابة دين عندهم .

وثانيا : أنه يتضمن — بجانب أنه عقد تكافل جماعى مشروط — أنه عقد  
« مضاربة » . من جانب المؤمن جميعا كطرف ، وشركة التأمين أو الحكومة  
مثلا فى مواجهتهم من جانب كطرف آخر .

فـ « الأفراد » فى عقد التأمين — فرادى ومجموعات — يتعاقدون فى  
الواقع فيما بينهم على :

● **الإسهام بنصيب معلوم متساو من المال فى كل نوع من أنواع التأمين**  
على فترات محددة .

● **وعلى التكافل على دفع « العوض »** — قسط التأمين — فيدفع من  
حصيلة الأنصبة المحصلة فعلا من جميع المشتركين فى عقد « النوع المعين »  
من التأمين .

● **وعلى أن تكون الأولوية فى تسلم « العوض » أو المعونة بين**  
**المشاركين فى العقد** لمن أصابه الضرر بالفعل أولا منهم ..

● **وعلى أن من يسلم بنفسه ، كعقد التأمين على الحياة ، أو بماله**  
**كبقية العقود الأخرى** يحلل الآخرين المشتركين مما له كلا أو بعضا .

● **« وشركة التأمين » : ليست الا وكالة عن طرفى التكافل أو مفوضة منهما**  
فى تنفيذها .

وتنفيذ التكافل يقتضى :

● **تحصيل الأقساط من المشتركين ..**

● **واستثمار الأموال المحصلة ، أو المضاربة فيها ..**

● **وتسوية « التعويضات » لمن أصيب من المؤمنين .**

والشركة فى نظير ذلك لها « جعل » تقتطعه مما هو تحت يدها من أموال  
المشاركين من غلات هذه الأموال . وهذا الجعل متفق عليه ضمنا فى عقد  
التوكيل والائابة بين المؤمن جميعا كطرف وانشركة كطرف آخر . وهو وان  
لم يكن متفقا عليه بالرقم ولكن متفق عليه بحسب « العرف » تبعسا لقيمة  
النشاط فى الاستثمار .

وعقد التأمين كأنه متضمن عقدين :

العقد الأول : عقد المشاركة في دفع الضرر والتكافل عند الملمات بين المؤمنين جميعا . . .

والعقد الثاني : عقد الوكالة والمضاربة من جانب المؤمنين للشركة أو للحكومة .

\*\*\*

فالذى يؤمن على ما يملك كالفلاح عندما يؤمن على ماشيته ضد خطر أمراض الحيوان المهلكة ، والتاجر الذى يؤمن على سلعته ضد خطر الحريق أو السرقة أو ضد خطر الطريق في البر والبحر والهواء ، ومالك العقار الذى يؤمن على منزله ضد الحريق مثلا ، وصاحب السيارة الذى يؤمن عليها ضد أخطار الطريق ، كل واحد من هؤلاء . . . يعلم مقدما وحين التعاقد : أنه وحده يعجز عن تحمل الضرر ، كما يعلم يقينا أنه بمشراكة الآخرين معه ويتكافل بعضهم لبعض تكافلا مشروطا بالدفع المسبق . . . يستطيع أن يقف في وجه الأحداث ويصبر على ابتلائها ، وبالتالي . . . يستطيع أن يستأنف حياته في سعيه لنفسه ، والأولاده من غير ارهاق ومن غير جمود عن انحرقة أمام الحادث أو المصيبة التى وقعت .

وكل انسان معرض للحوادث ، وكل فرد في المجتمع مطالب بالاسهام في دفع الأضرار والمخاطر التى تقع على الآخرين بمقتضى « التعاون على البر والتقوى » فما يدفعه من قسط التأمين عندئذ هو نصيبه في التكافل مع مجموعة أخرى من الأفراد تقل وتكثر ، وتضيق وتتسع ، حسب الوعى بالتكافل عند الشدة والازمة بسبب الأحداث ، فذلك أمر مضمون له .

... **والذى يؤمن على « حياته »** : يعلم مقدما أن الأجل بيد الله ، وأنه لا يستطيع رد القدر ، وأنه من أجل ذلك لا يطلب في عقد التأمين « ضمان حياته » مدة معينة ، ولكنه يعلم أن المشاركة في دفع آثار الكوارث عن الأسرة بسبب وفاته ، مما يجعل أفرادها لا تقف في مكانها وشاخصة ببصرها الى قبره مترددة عليه في كل لحظة تشكو سوء حظها ، بل تنطق في اطمئنان بعد الرضاء والتسليم بقضاء الله — الى العمل والسعى من أجل مستقبل الحياة .

ان المجتمع المتكافل والمتساند في مجموعات أو في مجموعة واحدة هو المجتمع الذى لا يضعف ايمانه بالله وبالحيوة وبالرسالة فيها في مواجهة ما يقع من نوازل وأحداث . والقسط الذى يدفعه المؤمن هو نصيبه في هذا التكافل . ولكنه نصيب دخله التنظيم من أجل العدل ورفع الغبن بأدق ما يمكن من موازين .

نعم انه لا يدفع هذا القسط الا من زاوية المنفعة الشخصية اولا . ومع ذلك فلا يمكن ان نخلى « التأمين » من المعنى الاجتماعى وهو الشعور بالتكافل العام وان كان مشروطا .

... **والذى يؤمن ضد « العجز »** : عن العمل بسبب الاصابة او بسبب المرض المتعمد او بسبب الشيخوخة . . لا يرد بذلك قضاء الله وقدره ، ولا يوقف قانون التطور في حياة الانسان . وانما يقدر ما للتكافل من اثر ايجابى على نفسه وأسرته الى ان يلتقى ربه . ولذلك يدفع نصيبه في ذلك عنى نحو ما يدفعه في التأمين على المال او الحياة .

\*\*\*

... وهكذا كل أنواع التأمينات الأخرى ترجع الى صنوف من المشاركة بين مجموعات معينة من الأفراد تستهدف رفع الأضرار وتخفيف الويلات والنكبات . . ولا تستهدف اطلاقا الحيلولة دون وقوع هذه الويلات والنكبات ، لأن ذلك ليس في مقدور الانسان فردا وجماعة .

والسؤال الذى يمكن ان يدور الآن :

ما منزلة التكافل بين تعاليم الاسلام ؟

ويجوب ذلك واضح : لأن الاسلام — وهو دين الله — لم يقصد بتعاليمه جميعها في النهاية سوى التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع وعفايته بالفرد : شواء عن طريق فروض العبادة او عن طريق تبصيره بالسلوك المستقيم في الحياة . . كى يجعل منه وحدة مصقولة مهذبة تصلح للبناء القوى بانضمامها الى الوحدات الأخرى التى على شاكلتها .

وأيضا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في وصف المجتمع المسلم :

« المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا » .

فالدعوة الى صفاء النفوس ، والتخفيف من آثار الأنانية ووضع المال والولد وبقية متع الحياة في مستواها العادى الطبيعى أمام نظر الأفراد . . كل ذلك ليزيل العقبات التى تحول دون الانسجام . . فالتألف . . فالتعاون والتكافل .

وفي المال على وجه خاص — اذا جعل فيه الاسلام حقا لصاحب الحاجة في المجتمع ، كما هو منطق الوظيفة الاجتماعية للمال في نظره ، يؤخذ بطريق

الالزام ضمانا لتماسك المجتمع وبقائه قويا . . . والاسلام يدعو من غير شك للاسهام ما أمكن في كل صنوف التكافل ، ولو كان اسهاما جزئيا ، أى ولو كان في دائرة أو في مجموعة محدودة من كل مجموعات الأمة . لأن قوة البعض وتماسكه وقدرته على احتمال الصعاب هى من قوة « الكل » من غير شك . .

وأىضا اذا طلب الاسلام بوجه عام : « التعاون على البر والتقوى » . فان طلبه ذلك يهيبء المشاركة في التكافل بين الأفراد ، وراء ما يجب عليهم جميعا من تكافل كحق للمجتمع واجب الأداء .

ومما يكون عناصر « البر والتقوى » كما يحددها القرآن الكريم (١) ، بعد الايمان بالله :

● تحقيق وظيفة المال الاجتماعية بالانفاق في سبيل احتياجات المجتمع .

● والوفاء بالعهد . .

● والصبر في البأساء والضراء وحين البأس .

وطلب التعاون على البر والتقوى في الاسلام اذا كان موجها الى الأفراد جميعهم كما يفيد الخطاب في قوله تعالى : « **وتعاونوا على البر والتقوى** » (٢) فان توجيهه للقادرين وأصحاب الاستطاعة بينهم الزم وأكد . ويكاد يكون فرضا ملزما به كل قادر على أدائه .

و « التأمين » في أى نوع من الأنواع يحقق الصورة المثلى من صور « التعاون على البر والتقوى » لأنه يؤدي وظيفة المال خير أداء . فالدين سيموضون من التأمين ليسوا أحسن وضعا في أزماتهم ممن جعلتهم الآية مصرفا للانفاق . والمؤمن نفسه لم يعط قسطه كارها ، وانها هو محب راغب ومختار لم يكره عليه .

وكذلك يتمثل فيه الوفاء بالعهد خير تمثيل . ثم هو — التأمين — في طبيعته وفي هدفه موجه للتحمل والصبر في البأساء ، والضراء وحين البأس .

أن الاسلام لم يخرج بنظرته الى الانسان عن طبيعة الانسان نفسه

---

(١) في الآية : « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين ، وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب ، وأقام الصلاة وآتى الزكاة . . والموفون بعهدهم اذا عاهدوا ، والصابرين فى الباساء والضراء وحين البأس . . أولئك الذين صدقوا ، وأولئك هم المتقون » ( البقرة : ١٧٧ )

(٢) المائة : ٢

وليس من طبيعة الانسان أن يصبر ويجتاز الشدائد من غير أمل . والأمل في الله، إذا اضيف اليه وقوف « المتعاهدين » على المشاركة في دفع آثار المصائب والكوارث بجانب صاحب الازمة والشدة . . . كان أفعال في الصبر وبالتالي كان أكثر فاعلية في اجتياز المشاق واستئناف السير في الحياة .

\*\*\*

وسؤال آخر :

**ما هي منزلة عقد التفويض في الاستثمار للمال بين العقود في نظر الإسلام :**

وعقد التفويض : هو العقد بحسب العرف بين المؤمنين جميعا وبين اشركة مثلا أو الحكومة في حال قيامها بالاستثمار . .

هناك في كتب الفقه الاسلامي بين العقود الجائزة ما يسمى بعقد « المضاربة » . وهو أن يعطى صاحب المال ماله لمن له خبرة في الاسترباح والاستثمار ليضارب فيه ، أى ليعمل فيه بخبرته بغية الربح والمشاركة فيه . ويقال : ان هذه التسمية وهى المضاربة جاءت من الضرب في الأرض وهو السير من أجل تحريك المال والنشاط فيه .

ويقول صاحب « نيل الأوطار » (١) :

« ان جواز ذلك اجماع كما قال ابن بطال — لكن لا بد — اذ كانت هناك شركة في المال المضارب فيه — ان يكون نقد كل واحد **مثل** نقد صاحبه ، ثم يخلط حتى لا يتميز ، ثم يتصرفون جميعا . الا أن يقيم كل واحد الآخر مقام نفسه . وقد حكى ابن بطال ان هذا انشترط مجمع عليه .

« ويروى الدارقطنى عن حكيم بن حزام صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم : انه كان يشترط على الرجل اذا أعطاه مالا مقارضة يضرب له به — أن لا تجعل مالى في كبد رطبة ، ولا تحمله في بحر ، ولا تنزل به بطن مسيل . فان فعلت شيئا من ذلك ضمنت مالى » (٢) .

---

(١) جزء ٥ ص ٢٨١

(٢) «الكبد الرطبة» : هى الحيوان . والتصد من هذا الشرط عدم تعريض المال للخطر حسب العادة ، وحسبما كانت توحى ظروف البيئة . فالحيوان عرضة لأن ينفق بسبب الوباء أو الجوع أو العطش في الصحراء .

ثم يستطرد صاحب « نيل الأوطار » فيقول :

« وفي تجويز آثار المضاربة عن جماعة من الصحابة. منها عن علي رضي الله عنه في المضاربة: « الوضيعة - النقص بالخسارة - على المال ، والربح على ما اصطحوا عليه » (١) .

وعن عبد الله وعبيد الله ابني عمر : أنهما لقيا أبا موسى الأشعري بالبصرة منصرفهما من غزوة « نهاوند » فتسلفا منه مالا وابتاعا به متاعا ، وقدما به المدينة فباعا وربحا فيه وأراد عمر أخذ رأس المال والربح كله . فقالا : لو كان تلف كان ضمانه علينا . فكيف لا يكون ربحه لنا ؟ .

وقال ابن حزم في « مراتب الأجماع » :

« كل أبواب الفقه فلها أصل من الكتاب والسنة ، حاشا القراض فما وجدنا له أصلا فيهما البتة . ولكنه أجماع صحيح مجرد . والذي يقطع به : أنه كان في عصر النبي صلى الله عليه وسلم فعلم به وأقره . ولولا ذلك لما جاز » .

وقال في « البحر » :

« أنها - المضاربة - كانت قبل الإسلام فأقرها » (٢) .

وشركة التأمين إذا قامت بالمضاربة في مال المؤمنين فاتها تقوم بالوكالة عنهم في تحصيل المال نفسه منهم ، والوفاء بالتعويضات المتفق عليها بينهم جميعا ، بمقتضى النظام الذي تعرضه الشركة على كل مؤمن ، وتأخذ به إقرارا منه ، ولها قسط من الربح .

(١) جزء ٥ ص ٢٨٢ .

(٢) وأوضاع المضاربة في الفقه الإسلامي على هذا النحو :

هي أن يدفع الإنسان الى غيره مالا ليعمل فيه بحصة من الربح . . . ولو أطلق صاحب المال ولم يحدد نوعا من الاستثمار تصرف الغير في الاستثمار كيف يشاء ويشترط كون الربح مشتركا . . . ويثبت للعامل - وهو المضارب في المال - ما شرط له في الربح ، ما لم يستفرقه .

ويشترط في مال المضاربة أن يكون عينيا : دناتير أو دراهم . . . ولا خسران على العامل - المضارب - الا عن تعد أو تقريط . . . ولو ضمن صاحب المال العامل فيه صار الربح له ، ولو أنفق العامل في المضاربة من رأس المال .

وعقد « الوكالة » هو في طبيعة المجتمع ، وتدفع اليه ضرورات واعتبارات لا ترد .

والأصل في كل عقد : أن يلبي حاجة ومصلحة للمتعاقدين ، ولا يحول دون التعاقد اطلاقاً ما ، الا اذا ترتب عليه ضرر فردى أو جماعى . عندئذ يكون العقد محرماً غير مشروع دفعا للحرج والضرر .

وإذا كان من سنة العقد والعرف فيه في المجتمع المحدود — كمجتمع القرية أو القبيلة مثلاً أن يعرف كل طرف في العقد الطرف الآخر بالشخص ، فإن في مجتمع المدينة قد يتعسر ذلك أو يتعذر . وعندئذ يكتفى في جواز العقد بالانابة من جهة والتحديد فيما يكون موضوع التعاقد ، بحيث يرتفع الغبن من جهة أخرى .

وابن تيمية يرى : أن الحل هو الأصل في المعاملات كلها . ولا يحرم منها الا ما يؤدي الى ضرر .

\* \* \*

والآن يتضح أن « عقد التأمين » سواء في النظرة اليه :

على أنه عقد تكافل وتعاون .

او أنه عقد مضاربة واسترباح للمال .

او أنه عقد وكالة وانابة (١) في الصرف فيما ينفع لا فيما يضر — هو عقد سليم في بناءه واهدافه .

ولنعد الآن الى ما قد يثار حوله من شبهات ، وقد يكون الباعث عليها هو النقص في استيعاب خصائصه أو الخلط في فهمه .

... لا ريباً :

قد يقال ان شركات التأمين تتعامل بالربا في استثماراتها للمال المتحصل من المؤمنين ، وتحصل على نسبة مئوية في متوسطها هي ٦٪ .

وشركات التأمين في النظام الاقتصادي الرأسمالى ملكيات خاصة . على معنى أن رأس المال الموظف في انشاء الشركة والقيام بكافة انجازاتها هو مال خاص .. اما لفرد واحد أو لجملة أفراد مساهمين فيه . وهذا المال ليس مال المؤمنين . وانما هو مال موظف من المؤسسين للشركة ، للإدارة والمتابعة فيما يخص شئون المؤمنين .

(١) و « الوكيل » — في كتب الفقه — أمين لا يضمن الامنع تعدد وتفريط .

وأهلية الشركة في أن تفوض أو توكل من المؤمنين في توفير القدرات والطاقات لمباشرة العمل عن طريق الخبرة الفنية . ورأس المال الموظف في إنشاء الشركة وانقيام بمهامها لا يستثمر في شيء سوى أن يستخدم في تحقيق الأهداف التأمينية وبالتالي ليست له فائدة محددة خاصة به الا بمقدار ما يخصه من ربح الأموال المتحصلة من أقساط التأمين ، باضافته إليها اضافة اعتبارية .

واذن أموال شركة التأمين التي تستغل وتستثمر هي تلك الأقساط المجمعة من أصحاب المصلحة المباشرة في « التكافل » وهم المؤمنون أنفسهم .

وهذه الأموال تستثمر أصلا في الأملاك العقارية في المدن ، باعتبار أن هذا النوع من الاستثمار بعيد عن هزات السوق التجارية ، وفي منأى عما يصيب المصانع من عوارض العمل التي من شأنها أن تجعل « معدل » الربح غير مستقر وغير مأمون . وهذه الأملاك العقارية بجانب ما لها من معدل في الربح يكاد يكون ثابتا يؤمن عليها أيضا ضد الزلازل والحريق والكوارث تأكيدا لاستقرار هذا المعدل في الربح . وهذا يجعل أرباح شركات التأمين مأمونة .

وذلك بالإضافة الى « اعادة التأمين » بين الشركات بعضها مع بعض ، بحيث تواجه الشركات جميعها الكوارث غير العادية في تضامن وتعاون .

ونظام اعادة التأمين مبدأ رئيسي في نظام التأمين كله .

وبعد الأرباح في معدلها عن الهزات وعدم الاستقرار . يمكن بصورة تقريبية على مر الأيام من أداء التزامات « التأمين » « حسب الجدول الاحصائي الذي تعمل على أساسه » .

والجزء الباقي من هذه الأموال المتجمعة في صور أقساط قد يوظف في قروض تجارية ، وصناعية ، أو زراعية تحصل انشركة المختصة على نسبة معينة من أرباحها توازي تقريبا النسبة المئوية للأرباح من استغلال المال في الأملاك العقارية ، بينما تحصل الجهة المقرضة والمستثمرة على باقى العائد من هذا القرض .

والوضع بين شركة التأمين والجهة المستثمرة المقرضة منها يشبه الوضع بين صاحب المال ومن له خبرة استراتيجية والمضاربة فيه ، ويصح أن يخضع هذا الوضع لما يسمى في أحكام الفقه الاسلامي بعقد « الجعالة » أو المضاربة .

ويرجع التحديد في توزيع نسبة العائد بين شركة التأمين والجهة المقرضة للاستثمار الى قيمة النشاط في مجال التجارة والصناعة والمجالات

الاستثمارية الأخرى : كالزراعة وما يلحق بها من الثروة الحيوانية ، واستخراج المعادن واستغلال خاماتها . فكلما زادت الأرباح تبعاً لاتساع النشاط ودقة الدراسة فيه ، كلما كان النصيب الأوفى للجهة المقترضة المستثمرة .

وقد تسهم شركات التأمين بالجزء الباقي لديها من الأموال المجتمعة بعد الأملاك العقارية في أعمال صناعية وتجارية مباشرة دون استثماره في قروض ، إذا كان وضع هذه الأموال مستقرًا ومجزياً في قطاع الاقتصاد القومي أو الخارجي . وعندئذ يخضع هذا اللون من الاستثمار الى عقود الشركات التجارية والصناعية . وكما يقول « ابن خلدون » في شأن التجارة :

« وأما التجارة وإن كانت طبيعية في الكسب فالأكثر من طرقها ومذاهبها إنما تحيلات على ما بين التيمين في الشراء والبيع لتحصيل فائدة الكسب من تلك الفضلة . وذلك أباح الشرع فيه المكاسب لما أنه من باب المقامرة ، إلا أنه ليس أخذًا لمال الغير مجاناً فلهذا اختص بالمشرعية » (١) .

فهى عقود شركات في المضاربة في المال . حلها لأنها ليست أخذًا لمال الغير مجاناً ، وإنما أخذ في مقابل العمل . والعمل نفسه كان أصلاً في الزيادة التي طرأت على رأس المال .

وقد تعطى شركات التأمين من الأموال المتحصلة لديها قروضاً للمؤمنين أنفسهم ، بضمن المبالغ المدفوعة منهم الى الشركة — بفائدة معينة . وهذه الفائدة المعينة في الوقت الذى تؤخذ فيه من المؤمن ترد اليه ثانية باعتبار أن جملة ما له لدى الشركة الموظف في استثماراتها باق عنى حالة ، فله من الثمرة والربح حسب مقداره كله لم ينقص منه شيء . وكان المؤمن المقترض من الشركة تنازل باقتراضه عما يخص مبلغه من الربح من صافى العائد العسائم للمال المتجمع كله .

هذا كله في النظام الاقتصادى الرأسمالى .

ومن أوجه الاستثمارات المختلفة السابقة التى تباشرها شركات التأمين الخاصة أو تكل مباشرتها الى شخص أو جهة أخرى أقدر بها على القيام بنشاط الاستثمار . . نرى أن « معنى الربا » المحرم غير قائم هنا . لأن الفضلة أو العائد أو الربح كله نتيجة للمضاربة في المال .

وما يبدو في ظاهره في بعض الأحيان أنه « فائدة » هو داخل في نطاق

(١) صفحة ٣٢٠ المقدمة ج ١ ط . المطبعة الأميرية .

الجماعة . وحل المعاملة في المسال حينئذ كبادرة ربوية لا يتوقف على ان يكون مثلاً بمثل ويبدأ بيد . بل يجوز فيها المفاضلة والأجل ، اذ انها مكاسب ومربحة في الوضع القائم .

وحصر الحديث الشريف « الربا » في مواد معينة في مقدمتها المسال — تصد منه كما سبق ، تؤكد قيمة هذه المواد الست وضرورتها في حياة الانسان . فاذا تعرضت لخلل واهتزاز نتيجة للمعاملة بين طرفين حرم ذلك النوع الذي يؤدي الى الخلل والاهتزاز في حياة احدهما او كليهما .

فليست ذات المواد الست وحدها — وهي : الذهب ، والنقصة ، والنبر ، والشعير ، والتمر ، والملح مناط الحرمة . والا ما جاز التعامل فيها اطلاقاً ، حديث الربا المشار اليه . . وانما مناط الحرمة : الضرر والاضرار . . . الضرر الذي يلحق من اضطر الى دفع زيادة عما أخذ منها ، أو الى تقبول الأجل في المثل ، والاضرار من الجانب الآخر الذي نشأ عنه هذا الضرر .

والاضرار في أية صورة والضرر مهما كان اثره وان كنا من الأمور المنهية عنها بالضرورة على نحو ما يذكر الحديث النبوي « لا ضرر ولا ضرار » وعلى نحو ما تشير الآية القرآنية : . . . « **لولا تعاونوا على الأثم والعدوان** » (١) . . . لكن الاضرار والضرر في المواد الربوية الست اشد اثراً على حياة الانسان ، بل على وجوده وكيانه . ومن هنا عرف الاضرار والضرر في هذه المراد الضرورية لمعيشة الانسان باسم « الربا » وكانت حرمة لذلك اغلظ واعنف .

ولذا أخذ الربا من بين المحرمات جميعها في المعاملات الاسلامية لونا قائماً ، وعد جريمة فاحشة لا تصل الى مستواها الاجرامية الزنا في العلاقة الجنسية . وكلتاها عامل من عوامل الهدم والتخريب في علاقات الأفراد في المجتمع .

ومن رهبة وعمق آثاره السلبية في معيشة الأفراد كان نداء القرآن الكريم : « **يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين** » (٢) .

. . . ثم كان تهديد القرآن كذلك بالحرب المقدسة باسم الله واسم رسوله لمن لم يصغ ويستجيب الى النداء السابق :

« **فان لم تفعلوا فأنزبنا بحرب من الله ورسوله ، وان تبتم فلکم رؤوس اموالکم لا تظلمون ولا تظلمون** » (٣) .

(٢) البقرة : ٢٧٨

(١) المائدة : ٢

(٣) البقرة : ٢٧٩

وحصر هذه المواد الستة على نحو ما جاء في حديث الربا يصور ضرورات المعيشة المشتركة في كل مجتمع كالذهب ، والفضة ، والبر (١) ، والشعير ، والملح ، بالإضافة الى ما هو خاص بمجتمع الصحراء والبدو ، وهو التمر .

وإذا كان هناك يوماً ما في مجتمع بشري بض المواد التي تكال أو توزن لها نفس الأهمية التي للمواد الست مثل الأذرة في أمريكا وأفريقيا أو الأرز في آسيا . . . فإن ذلك يجب أن يأخذ مستوى التمر في المجتمع البدوي وبالتالي يأخذ حكمه . والا كانت تعاليم الإسلام صالحة فحسب لتعالج مجتمعاً بعينه في زمن معين ، وليس هو المجتمع البشري في كل جنس وجيل .

ولا شك الآن — بعد توضيح الربا من جانب وتحليل عقسد التأمين من جانب آخر . . . أن نظام التأمين في أية صورة من صورها لا ينطوي على أضرار ولا ضرر . إذ أساسه التكافل على دفع الملمات القاسية ، ثم بعد ذلك هو في أوجه استثمار أمواله مع وجود الشركات الخاصة لا يخرج عن كونه مرابحة ومضاربة في الأموال . وذلك جائز شرعاً بغير نزاع

**أما في النظام الاقتصادي الاشتراكي :** فشركات التأمين فيه تدخل ضمن نطاق الملكية العامة ، أي أن كل فرد من أفراد المجتمع يعتبر مساهماً فيها وله حق في عائدها .

ومن جانب آخر فالأموال المتحصلة من الأقساط تستثمرها الدولة في مجالات جديدة للاستثمار المشروع في الزراعة ، أو التجارة ، أو الصناعة ، أو في مرافق عامة . وبذلك توجد فرص للعمل تواجه زيادة نمو السكان ، وربما كذلك تزيد في رفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع بما يأتي منها من عائد .

واستثمار الأموال على هذا النحو ليس عبارة عن توظيف مخدرات في قروض بفائدة محددة ، وكذلك كل شأن يتعلق بالأموال في النظام الاشتراكي يستخدم في الانتاج والتوسع في الاستثمارات : لأنه طالما كان المال قطاعاً عاماً أي ملكاً للدولة والشعب فلن تقرض المال : أنقرض نفسها ؟ أن هي فعلت ذلك تدور في إطار شكلي ، يستهلك مجهوداً بشرياً دون الحصول على جدوى حقيقية منه .

ولذا : الأقرض بفائدة معينة لا يكون إلا في المال الخاص . وهو ما يسمح به النظام الرأسمالي ، وعليه فالأرباح العائدة من أموال التأمين في النظام الاشتراكي هي عائد إنتاج واسترباح وليست عائد أقرض . . . وفي الوقت نفسه هذا العائد للجميع ، وليس لفرد أو أفراد معينين .

(١) بأصنافه المختلفة : كالحنطة السوداء في شمال ألمانيا والحنطة البيضاء في السويد والنرويج والخرطال في إيطاليا .

والعقود التي تعقدتها شركات التأمين في النظام الاشتراكي هي عقود للتمييز والتخصيص ، في الوقت الذي هي عقود الزام والتزام . على معنى أن التكافل المترتب عليها تعلق به حق أفراد معينين من بين أفراد المجتمع ، بالإضافة إلى الرعاية الاجتماعية العامة من قبل الدولة في جوانب أخرى .

والواقع أن أي عقد تأمين هو صورة من صور التكافل الاجتماعي الذي تلزم به الدولة في النظام الاشتراكي ، وبالأخص ما تعلق منه بالعجز عن العمل بسبب الإصابة ، أو الشيخوخة ، أو المرض ، وكذا ما تعلق منه بالصحة في العلاج .

### ... ولا غرر :

وقد يقال : ان عقود التأمين تنطوي على غرر ... لأن أحد طرفي العقد قد يغيب فلا يأخذ شيئاً أصلاً ، أو يأخذ أقل مما يقدمه !

● **التأمين :** على الحياة ضد أخطار السفر بالطائرة أو السفينة أو التطار أو السيارة .. يلتزم فيه المؤمن بدفع قسط التأمين بينما قد لا يأخذ شيئاً أصلاً مقابل ذلك ، اللهم سوى سلامته . فإذا انتهت الرحلة وانتهت المدة المحددة للسفر أو للتأمين انتهى العقد . ثم يمكن أن يتجدد ويتكرر تبعاً لتكرار مرات السفر والرغبة في التأمين من جهة المؤمن .

● **والتأمين على وسائل النقل نفسها كإطارات والسفن والسيارات .. الخ .**

● **والتأمين على الأموال المنقولة في صورة سلع وبضائع في الجو أو في البحر أو على الأرض .**

● **والتأمين على المصانع وآلاتها والعمال فيها ضد الحوادث وإصابات العمل ..**

● **والتأمين على الأموال الثابتة كالأماكن العقارية ضد الحريق أو السرقة ..**

● **والتأمين على المواشي ضد الأمراض البوائية وضد السرقة ..**

● **والتأمين على أمن الناس في مساكنهم في المدن أو في القرى بدفع رسوم الخنز والحراسة إلى جهة الأمن ..**

... ومثل هذه الأنواع من التأمين التي ينتهي عقدها بانتهاء مدتها ولا يؤدي شيء من جانب الشركة للمؤمن طالما لم تقع حوادث في الأرواح أو في

الأموال تستدعى التعويض ، بينما المؤمن يلتزم بدفع القسط الخاص به في كلتا الحالتين : حالة السلامة وحالة وقوع الأحداث والاصابات .

والاستعداد من قبل الشركة لدفع التعويض قد لا يكون كافيا في مثل تلك الأنواع من التأمينات ، أى قد لا يعتد به مقابل نظير القسط المدفوع من المؤمن في نظر من يرى أن التأمين ينطوى على غرر !

... ولكن إذا عرف أن طبيعة عقد التكافل تختلف عن طبيعة عقد البيع ... في أن عقد البيع يقوم على مبادلة المنفعة المادية بينما عقد التكافل يقوم على سد الحاجات ودفع أثر المصائب والكوارث . واذن المشاركة بالمسأل في عقد التكافل لا يستلزم حتما مقابلا ماديا ، طالما ليست هناك ضرورة تدعو الى ذلك . والضرورة أو الحاجة في نطاق التكافل تغطى بمقدارها ، حسبما قدرت ، وليست بالمقابل من المال المدفوع من المؤمن .

فإذا اتسع نطاق التأمين رأسيا وأفقيا : فشمول جوانب عديدة في حياة الإنسان ودخل فيه أعداد كثيرون من الأمراد وأصبح ضرورة حتمية في المجتمع يصنوفه المختلفة ... فإنه يؤدي عندئذ غاية الشغول على البر والتقوى في الجماعة عامة ، وهذه العناية هي معاونة العاجز عن العمل بسبب شيخوخته ومرضه الزمن ، أو اصابته بعاقة تختلف عن السعسى نفسه الى العمل أو لدفع الضرر عند حلول الكوارث في الأنفس والأموال .

وهنا لا يؤدي عقد التأمين بحال الى ضرر يصيب احد طرفي العقد كما أنه لا يقوم على جهل أو جهالة بل كل من الطرفين يعلم حق العلم بما تعاسد عليه ، ويعلم مصير انعقد نفسه . والمؤمن من أول الأمر يحل الطرف الآخر مما له عنده ، كلا أو بعضا . فليس عقد غرر ، وبالأحرى هو عقد امان واطمئنان .

\* \* \*

وحصيلة التأمين ليست تكديسا للمال واكتنازا له في النظام الاقتصادي الاشتراكي . وإنما هي معاونة تذهب أولا بأول في سبيل خير المواطنين جميعا ويوزع عائدها أولا بأول كذلك في ذات السبيل . وهي تكون مصدرا رئيسيا بين المدخرات التي تستثمر في الاقتصاد القومى .

... والتأمين لا ينافي التوكل على الله :

والتأمين بعد ذلك ليس تحديا للقضاء والقدر للتوكل على الله ... ليس تحديا للقدر لأن المشركين في عقوده لا يجحدون اطلاقا أن الأعمار

مرهونة بيد الله و ارادته ، وأن الحوادث والمصائب في المال والآنفس . . .  
ابتلاء من الله . . .

**« ولتبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس  
والثمرات ، وبشر الصابرين » (١) .**

وقد قصد الاسلام من هذا الابتلاء تمييز أولى العزم والارادة الصادقة  
ممن عداهم من ضعاف النفوس . ولكن في نفس الوقت ، يرون في نظام التأمين  
تكافلا على اجتياز الابتلاء ، ومخرجا لمواجهة الأزمات والشدائد . . .

. . . ليس فيما يروونه في نظام التأمين من كونه تعاونا على دفع المضار  
شيء من التحدي لازادة الله . . .

والآية التي تقول : **« وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة  
وأحسنوا ، ان الله يحب المحسنين » (٢) . . .** تطلب التعاون في سبيل بقاء  
المجتمع يدفع الأضرار والحاجات والأزمات التي قد تعترض طريق وجوده . .  
واتباع هذه الآية والاستهام في المعاونة والتعاون لا يعد اطلاقا تحديا لما يجري  
في ملكوته قضاء وقدر . . .

. . . وكذلك لا يعتبر مصادرة ولا مضادا للتوكل على الله . . . بل على  
العكس : هو مقدمة من مقدمات التوكل على الله . فعمل الفرد إذا اطمأن فيه  
لمؤازرة مجموعة من أفراد آخرين كان سعيه فيه سعيًا جديا لا اضطراب فيه  
ولا قلق ، وبالتالي كان أكثر املا في النجاح فيه . . .

**« والتوكل على الله »** هو — في الواقع امره اخذ بأسباب النجاح  
والاطمئنان في العمل ودفع للطيش والعموج فيه . . . هو استخدام للعقل في  
التحليل والحكم واستناد الى العزم والتصميم ، ثم طلب لعناية الله ورعايته :  
**« فإذا عزمتم فتوكل على الله » (٣) .**

وليس معنى العزم في هذه الآية الا مباشرة الانسان لطاقاته الخاصة به  
كائنسان ، وهي طاقة الفكر في التحليل والتخطيط ، وطاقة الارادة في التصميم  
والتنفيذ ، وطاقة الوجدان في الركون والرضا بما وصل اليه الفكر واستقرت  
بشأنه الارادة . . .

والحديث الشريف الذي يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قوله : **« اعتلها وتوكل »** جوابا لسؤال أعرابي عما يصنعه بشأن نائته . . .

(١) البقرة : ١٥٥ . . . (٢) البقرة : ١٩٥ . . . (٣) آل عمران : ١٥٩ . . .

رغبة في المحافظة عليها من الضياع . . لا يترك مجالات لشك متشكك في : أن « التوكل » يجب أن يكون مقترنا بعمل الانسان نفسه . وعمل الانسان بالنسبة للناقة هنا هو ربطها وعقلها . وعمل الانسان عادة نتيجة لتفكيره و ارادته واطمئنانه اليه . وهذه الثلاثة : التفكير ، والارادة ، والوجدان المتمثل مرة في الحب والرضا وأخرى في الكراهة وانفلق . تصور الطاقة الانسانية التي يتميز بها الانسان عن مشاركته في حركة المعدة في الأكل والشرب وحركة انفرج في النسل . وهو الحيوان .

وبهذا يكون ما ورد في الحديث من خصوصية « عقل » الناقة وقيدتها مصورا كجزئية من جزئيات التطبيق ما جاء في الآية القرآنية : « تن العزم » المأخوذ من قوله تعالى : « فإذا عزمتم » كخاصة عامة بالنسبة للانسان ، ينطوى تحتها هذا العمل وغيره . والعمل الانساني لابد أن يسبق بتفكير . . . ثم بوجودان . . وهو الاطمئنان أو عدمه . . والعمل نفسه ظاهرة ارادية .

. . . وما يقدم عليه المؤمن في « نظام التأمين » هو صورة أخرى من « العزم » المطلوب كمقدمة لنجاح التوكل على الله .

فقد طلب الرسول صلى الله عليه وسلم الى اعرابي أن يؤمن ناقته من الضياع بقيدتها وعقلها . . . ثم يترك الأمر بعد ذلك في عناية الله . . . واذن لم يكن هذا « العقل » مصادمة لقضاء الله وقدره ، ولا مضادا للعناية الالهية ولا مصادرة للتوكل على الله .

فاذا أمن الانسان « على ماله » من الضياع والتلف والتعرض للكوارث فلا يكون بذلك مجافيا للتوكل على الله . ومثله مثل ذلك الاعرابي الذي عقل ناقته ، وهي كل ماله .

وإذا أمن « على حياة نفسه » أى اتفق على رعاية أسرته وتمت أن تحل بها الفجيعة بوفاته هو ، تخفيفا لمصابها ودفعاً للحرَج في تدبير أمرها وقتذاك . . . فلا يكون متكبها الطريق السوى في الاسلام ، وهو طريق التوكل على الله والاعتماد عليه . . . بل بالأحرى : شأنه لا يقل عن عقل ناقته التي هي مصدر عيشته وعيشة أسرته والتي هي في حياة البدو والصحراء العماد الذي تدور حوله الحياة ، كرب الأسرة سواء بسواء في حياة الحضر الذي ترتبط به الأسرة نفسها في معيشتها ارتباطا وثيقا . . .

\* \* \*

... وبعد :

فانه لم يزل من الصعب على المتفقهين في الاسلام في وقتنا الحاضر والذين يحاولون ان يعالجوا أحداث الحياة المعاصرة ومتساحلها أنقى لا تنتهى . . ان يتصوروا الفرق الواضح بين مجتمع الحضارة القائم الآن والمجتمع الآخر المدنود على عهد اجتهد أئمة الفقه الأوائل .

وان أئمة الاجتهاد في الفقه انفسهم كان يرجع جانب كبير من الاختلاف فيما بينهم في الآراء الى مستويات الحضارة نفسها التي كانوا يعيشون فيها . والفرق بين مالك بن أنس وأبى حنيفة النعمان في الفروع الفقهية يصور الفرق بين حضارة مجتمع المدينة بالحجاز وحضارة مجتمع بغداد في العراق وفارس .

فاذا التزم مالك بن أنس (( بعمل أهل المدينة )) كأصل يرجع اليه في التفقه : فلأن أسلوب الحياة في وقته والى آخر أيام تفقحه بالمدينة كان لا يخرج كثيرا عن عمل أهل المدينة على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم . وهى الحياة التي تأثرت بأسلوب البادية وعادات الأعراب . . هى الحياة الصريحة غير الملتوية ، والمحدودة العلاقات ، والتي تطعب فيها الشجاعة والمروءة والنضحية دورا رئيسيا .

وإذا أثر — في مقابل ذلك — أبو حنيفة (( القياس )) على عمل أهل المدينة في تكيف أحداث الحضارة البشرية في المجتمع العراقي : فلأن ذلك كان المخرج الوحيد له : لكثرة الجوانب ، وتعقد العلاقات ، وتكثف السكان وتعدد مشاكلهم ، وتلون عاداتهم وأعرافهم . ووصف العراقيين في ذلك الوقت : بأنهم غير صرحاء ، وأن ظاهريهم يختلف عن باطنيهم . . يرجع الى المدينة القائمة آنئذ . فكلما كثر السكان في بتعة واحدة كسكان مدينة مثلا . . كلما جر ذلك الى ضعف العلاقات و « النخفى » في السلوك و « التورية » في الحديث .

ولذا يستحيل على أهل البادية أن يكونوا من المعتقدين — « النقية » التي يؤمن بها بعض مذاهب الشيعة . ولذا أيضا لم يستقر الايمان بالنقية الا في البيئات الحضرية . والعداء بين الوهابية في نجد والشيعة في فارس ترجع حدته الى اختلاف المستويين في مجتمع البادية ومجتمع الحضارة القديمة في بلاد النهرين ، وان كان أصله يعود الى اختلاف في تقدير قيادة المجتمع الاسلامى وما يجب أن تكون عليه .

والمجتمع المعاصر : لا يتميز على المجتمعات السابقة بالتفوق في العلم والتكنيكية والصناعة فحسب ، وهى جوانب ايجابية في تقدم الانسان وبناء

حضارته .. وإنما يتميز بنواح أخرى سلبية عديدة . أهمها وخطرها : تكديس السكان في المدن ، وتزايد هذا التكديس فيها بنسب مرتفعة .

والعلم ، والتكنيكية ، والصناعة التي تقدمت بها الحضارة الحديثة هي نفسها التي أدت الى خطر تكديس السكان في المدن بما قدمت من تيسيرات واغراءات مادية للسكنى فيها ، فإذا كانت الصناعات تقوم عادة بالمدن فتجذب بأجورها المرتفعة سكان القرى .. فان تقدم العلم والتكنيكية يساهم بالنصيب الأوفر في جعل الإقامة بالمدن أمراً محبباً الى النفوس ، بفضل امكانيات المواصلات الداخلية وتوفير المرافق انعماء من الكهرباء .. الى المجارى .. الى وسائل الترفيه المختلفة والاعلام السريعة .. الى يسر المعاملات المالية عن طريق البنوك ويسر المبادلات التجارية عن طريق المخازن التجارية الكبيرة والمحلات الأخرى العديدة .. وغير ذلك من وسائل التيسير في المعيشة والسكنى .

وعن تكديس السكان وتزايدهم في المدينة يقل التعارف بينهم أو ينقطع . وقلة التعارف ، أو انقطاعه في مجتمع المدينة .. يزيد من استقلال الأفراد وحررياتهم الشخصية ، وبذلك يضعف في نفوسهم اعتبار الأعراف والعادات المقتنة لسلوك العام في علاقات بعضهم ببعض . فحرمة الجار قلما تراعى ، وحرمة الأعراض قلما تصان ، ومواساة الضعفاء قلما تتحقق ، والتواد في المواسم والأعياد يخف أمره ويضيق نطاقه ، والتعاون على دفع الأضرار قلما يجد صدقاً في النفوس ، والتعاون على الخير والمنفعة العامة يصبح حرفة ومهنة في سبيل المنفعة الشخصية .

كم عدد الأفراد الذين يسارعون اختياراً الى اطفاء حريق يشب في المدينة من سكانها ؟

كم عدد الأفراد من سكان المدينة الذين يؤثرون بالضعفاء من النساء أو يسقط على الأرض فجأة بمصاب طارئ ؟

كم عدد الذين يفسحون الطريق لنمارة في المدينة ولا يتسببون في تعويقه صيانة لحرمان الناس ؟

كم عدد الأفراد من سكان المدينة الذين يؤثرون بالضعفاء من النساء والشيوخ بمقاعد المواصلات العامة أو بمواطن الراحة في الأماكن المزدحمة ؟ وأمثلة أخرى عديدة تكشف عن « اتجاه الفردية » وسيطرته على سلوك الأفراد في مجتمع المدينة .. أوضح بكثير مما عليه — لو كان — في مجتمع القرية المحدود .

اتجاه الفردية هو اتجاه الأناثية لا يقومه الإسلطان ، والاقوة تدفعه  
عن الانحراف وتعيده الى الخط المستقيم في العلاقات بين الأفراد .

ولذا يكون مجتمع المدينة أو المجتمع الحضارى — وعلى الأخص المجتمع  
الصناعى التكنيكى — فى حاجة ماسة الى « الزام » ان أريد له أن يكون  
مجتمعا متماسكا متعاونا .

والدعوة الى « التعاون » فى المجتمع الحضارى صاحب الكثافة  
السكانية ، وصاحب النمو المتواصل فيها مجردة عن قوة التنفيذ .. كلما يكون  
لها اثر . لأن اتجاه الفردية بحكم ظروف المجتمع أقوى من نداءها بكثير .

**وهذا « المجتمع الحضارى الصناعى » المتفكك فى علاقات أفراده هو  
الذى يهمل — كنتيجة حتمية — على « الدولة » أن تقوم بجميع أوجه النشاط  
لرعاية العلاقات واداء الخدمات الاجتماعية ...**

ففرق المطافىء ، وجمعيات الاسعاف ، وشركات التأمين ، والرتابة على  
الأفلام ، والمصنفات الفنية ، والجمعيات التى تقوم بخدمات اجتماعية عامة  
أو محدودة .. وما شاكل ذلك مما يقوم على رعاية العلاقات بين الأفراد فى  
المجتمع المعاصر — مما تشجعه الدولة أو تتولى أمره مباشرة .

والدولة فى ذلك كله .. تشرع للمحافظة على الأهداف المعنية وتحمى  
بقاها وأداءها لرسالتها بالمساعدات المادية والفنية ، وبسلطة القانون  
التنفيذية .

« والدولة المعاصرة » مضطرة اذن الى الإلزام على « التعاون » والقهر  
عليه . وظروف المجتمعات المعاصرة فى نموها وتزايد اتجاه الفردية فيها ...  
سيحمل الدولة على أن تجعل « نظام التأمين » « نظاما يوما ما اجباريا  
لا يتخلف عنه واحد » .. لأنه الوسيلة المتعينة فى هذه المجتمعات الآن ، لتحقيق  
التعاون والتكافل بين الأفراد .. ثم للمساعدة القوية على الادخار المنظم .

ان « الاختيار » فى التعاون على البر والتقوى لا يمكن أن يكون ظاهرة  
من ظواهر المجتمع الحضارى الصناعى المعاصر ، للأسباب التى أوجدت اتجاه  
الفردية فى مجتمع المدينة ، والتى تتزايد حدتها وفاعليتها ، كلما نما المجتمع  
وتعددت مظاهر حضارته .

والتعاون على البر والتقوى أمر حيوى فى تماسك المجتمع وبقائه ، فان  
لم يكن هناك مجال للاختيار ، فيصبح المجال معدا للإلزام والاكراه وحده .

والتأمين اذن ضرورة فى حياة الفرد وحياة المجتمع ، تفرضه الدولة ،  
بما لها من سلطة الإلزام وتصنفه حسب احتياجات الحياة .

وما أكثر احتياجات المجتمع الحضارى الصناعى المعاصر ، فهى لا تقف عند حد . وكلما زادت آلاته ، وازدحمت طرقاته ، وغصت مساكنه ، واشتد الضغط على مرافقه .. كلما زادت المطالب ووضحت الضرورة الى نظام التأمين كمصدر فى حياة الأفراد للخروج من الأزمات والشدائد .

أما الدولة فسترى فيه مصدرا للارتزاق ، وحلا جزئيا لمشكلة نمو السكان بايجاد فرص للعمل ، وخلق طاقة على دفع عجلة البناء .

### ... أن نظام التأمين :

- يقوم على التكافل والتعاون .
  - وعلى المضاربة والاسترباح فى المال .
  - وعلى سد حاجة الضعيف .
  - وعلى دفع الملمات .
  - وعلى افساح مجال العمل للقادرين عليه ..
  - وعلى التوسعة على أصحاب الكسب اليسير .
- أىكون ذلك حراما ... فى مجتمع لم يعد يعرف فيه الجار جاره ، ولم يعد يحس قويه بضعيفه ، ولم يعد يتجاوز الفرد بنظرته نفسه ؟ .
- أىكون ذلك حراما ... فى مجتمع أصبحت فيه الآلة ذات شأن تبتطش بالانسان فى عنف وعلى غير موعد ، وتقيم الأسرة على عجل وفى غير رحمة ، وتذهب بالملايين من المال الى غير رجعة ؟
- ان تطور الحياة .. يطلب حل مشاكلها ... وحل المشاكل المتجددة . فى تجديد النظرة والمحافظة على الهدف .
- وهذا واجب الفكر الإسلامى المعاصر ... ليلبى حاجات المجتمع الإسلامى المعاصر ...
- والله ولى التوفيق ..

\* \* \*



# محتويات الكتاب

الصفحة	متدنة الطبعسة الثالثة
٣	.. .. .
٧	متدنة الطبعسة الأولى

## الباب الأول : الطابع الأيدولوجى للمجتمع الصناعى

### المعاصر وأثره على المجتمع الاسلامى

( ١١ - ٩٦ )

### الفصل الأول : علمانية والحاد

( ١٣ - ٣٨ )

الصفحة	الصفحة
٢٧	١٤
٢٣	١٦
	٢٤

## الفصل الثانى : المجتمع الاسلامى والغزو الأوروبى

( ٣٩ - ٧١ )

٦١	٤١
٦٣	٤٥
٦٤	٥٠
	٥٣

## الفصل الثالث : صراع الأيدولوجيات ومستقبل الاسلام

( ٧٣ - ٩٦ )

٧٩	٧٤
----	----

## الباب الثاني : الأسرة في المجتمع الصناعي المعاصر

( ٩٧ - ٢٨٢ )

### الفصل الأول : الفرد في مجتمع الرخاء المادى

( ٩٩ - ١٢٢ )

الصفحة	الصفحة
١١٨	التقدم الصناعي .. .. ٩٩
١٢٠	نتائج .. .. ١١٠
١٢١	أولا - على مركز الرجل في
١٢٦	الأسرة .. .. ١١٠
	ثانيا - على تربية الأطفال .. ١١٤
	ثالثا - نسبة الأولاد لغير
	آبائهم .. .. ١١٨
	رابعا - المتبنى للأولاد .. ١٢٠
	البيئة البدائية والعامل
	الاقتصادي .. .. ١٢١
	الحرب العالمية .. . وليس
	المصنع .. .. ١٢٦

### الفصل الثاني : نظرة الاسلام الى واقع الأسرة

#### في المجتمع الصناعي المعاصر

( ١٣٥ - ١٦٦ )

### الفصل الثالث : الأسرة في فلسفة الاسلام ونظامه

( ١٦٧ - ٢٨١ )

٢٢٧	تعدد الزوجات .. .. ٢٢٧	وحدة الانسان أساس الزوجية
٢٤٤	فض العلاقة الزوجية .. ٢٤٤	في الاسلام .. .. ١٦٧
٢٥٢	قضية التوازن .. .. ٢٥٢	مستقبل الزوجية .. . يتقرر
٢٦١	الطلاق للرجال .. .. ٢٦١	من نقطة البدء .. .. ١٨٣
٢٧٢	الخلع للمرأة .. .. ٢٧٢	الخطبة .. .. ١٨٨
		الزواج .. .. ٢٠٠
		تنظيم النسل .. .. ٢٠٨

## الباب الثالث : التكافل

( ٢٨٣ - ٣٦٧ )

الصفحة

مقدمة .. .. . ٢٨٥

### الفصل الأول : العمل والكسب ( الحلال ) أولا ..

ثم التكافل

( ٢٨٩ - ٢٩٧ )

### الفصل الثاني : تكافل الاسلام وعبادة الزكاة

( ٢٩٩ - ٣٢٤ )

الصفحة

الصفحة

٣١٥	الانفاق .. يتجاوز «الواجب»	٣٠١	عبادة الزكاة .. .. .
٣١٩	المجتمع المعاصر مجتمع ضرائب .. وليس مجتمع زكاة ..	٣١١	الزكاة عماد التكافل في المجتمع الانساني .. .. .
٣٢٢	واجب المسلمين اليوم ..		

### الفصل الثالث : التأمين

( ٣٢٥ - ٣٦٧ )

٣٤٣	شبهة الفرر .. .. .	٣٢٥	في النظام الرأسمالي ..
٣٤٥	شبهة منافاة التوكل على الله	٣٢٧	قبل ضغط الفلسفة الماركسية
٣٤٦	عقد التأمين في حقيقته ..	٣٢٧	وبعد تطبيق الفلسفة الماركسية
٣٥٥	... لا ربا .. .. .	٣٢٨	في النظام الماركسي .. .. .
٣٦٠	... ولا فرر .. .. .	٣٣١	موثق الاسلام من التأمين ..
	... والتأمين لا ينافي التوكل	٣٣٥	التأمين في هدى احكام الاسلام
٣٦١	على الله .. .. .	٣٣٦	شبهة الربا .. .. .
٣٦٤	... وبعد .. .. .		

محتويات الكتاب .. .. . ٣٦٩

---

رقم الايداع بدار الكتب ٨٢/٣٣٨٥

---

دار التوفيق النموذجية  
للطباعة والجمع الالى  
الأزهر-٣حيضان الموصلى-بجوار جامع الدعاء